جامعة العربي التبسي–تبسة–الجزائر
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم الحقوق

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة : ماستر
تخصص: تنظيم إداري
بعنوان:

الحوكمة أساس التنمية المستدامة

من إعداد الطلبة:
- **بن عرفة وحـــيد**
- **بن عرفة فيـصل**

تحت إشراف الأستاذة:
- **بوعكـــاز نسرين**

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم و اللقب	الرتبة العلمية	الصفة في البحث
هـــــدى عـــزاز	**أستاذ محـاضـــر– ب–**	رئيسا
نسرين بوعكـــاز	**أستاذ مســـــاعـد – أ–**	مشـرفا و مقررا
علاء الدين عشي	**أستاذ مســـــاعـد – أ–**	ممتحنا

السنة الجامعية: **2017/2016**

الكلية لا تتحمل أي مسؤولية

على ما يرد في هذه المذكرة من آراء

قال الله تعالى

إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ
حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ

(الرعد: ١١)

شكـــــر وتقديـــــر

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة و هدانا إلى سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم و أعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات، ونخص بالـــــــذكر الأستاذ ة المشرفة نسرين بوعكاز التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذه الدراسة.

ولا يفوتنا أن نشكر كل أساتذة الكلية

و موظفيها.

إهـــــداء

الطالب : بن عرفة وحيد

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا أما بعد
فإلى من نزلت في حقّهم الآيتين الكريمتين في قوله تعالى

"وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا (23) وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا (24)" سورة الإسراء

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقها
إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلها
إلى والدي العزيزين أدامها الله لي
إلى زوجتي العزيزة التي كانت لي سندا
إلى إخوتي و أخواتي د.إبراهيم ، نورة ، أحسن ، شمس الدين ،ضحى .
إلى روح الفقيد : والد زوجتي
إلى كل طلبة الحقوق وبالأخص: تخصص تنظيم دفعة 2017
إلى كل من سقط من قلمي سهوا
أهدي هذا العمل

الطالب : بن عرفة فيصل

أهدي هذا العمل المتواضع إلى روح أبي الطاهرة الذي لم يبخل علي يوماً بشيء

وإلى أمي التي ذودتني بالحنان والمحبة

أقول لهم: أنتم وهبتموني الحياة والأمل والنشأة على شغف الاطلاع والمعرفة

وإلى إخوتي وأسرتي جميعاً

ثم إلى كل من علمني حرفاً أصبح سنا برقه يضيء الطريق أمامي

مقدمة

إن التــغيير الجذري لمختلف مكــونات الدولة الحديثة ســاهم في تفـاوت القيم الإنسانية و الحضارية على وجه الخصوص ، و صار لزاما على الدول مواكبة العصرنة و تحديد أليات متعددة لتطوير ميكانيزمات النمو، أو ما يعرف بالتنمية المستدامة ؛ و ذلك حفاظا على الطاقات البشرية و الحيوية بصفة عامة .

و عليه فإن التنمية المستدامة رغم حداثتها إلا أنها متأصلة في البشرية بمختلف أطيافهم،مكونة بذلك دولا جديرة بالاحترام ؛ فمثلا نجد أن قانون حقوق الإنسان قد حث على احترام البشر رغم اختلاف أجناسهم محاولا الوصول إلى تنمية بشرية ،أيضا الاقتصاديات الحديثة حــاولت تكريس التنمية من خــلال رؤية إستــراتيجية بعيـدة المدى (رؤية 2030) ، بذلك دخلت أغلب الدول في سباق نحو الاستدامة في كل المجالات، غير أن هذا السباق كرس عدة مفاهيم نظرية متباينة تباين الحكم في هذه الدول.

فمن منطلق الفكر التنموي الكلاسيكي الذي يربط الإنسان بحـاجياته المختلفة إلى تطبيق مبادئ التنمية المستدامة من خلال تكريس نظام حكم صالح يؤدي بالضرورة إلى القضاء على ظاهرة الفساد التي تنامت بشكل كبير بالأخص في الدول النامية .

فالعديد من الدول تعاني من استفحال ظاهرة الفساد بأنواعه ، نتيجة عدم أخذها بمبادئ الحوكمة الرشيدة وإتباعها للإجراءات التنموية . لكن على الخلاف من ذلك نجد هيئة الأمم المتحدة تعنى بهذا الأمر وتحاول جاهدة من خلال مختلف البرامج و المساعدات تقديم فرص للدول النامية والسائرة في طريق النمو على تحسين ظروف المعيشة و تقوية القدرة الاقتصادية و الاجتماعية لمواطنيها؛ بإتباع ترسانة من القوانين و الأخذ بالمعطيات الضرورية في هذا المجال.

و قد عرف العالم على مر العقدين الأخيرين انهيار مالي و اقتصادي مما دفع بأغلب الاقتصاديات إلى التمسك بالحوكمة كحل دائم لتنفيذ المخططات التنموية و دفع عجلة التنمية المستدامة .

أهمية الدراسة :

ترجع أهمية الدراسة إلى الاهتمام المتزايد بالتنمية المستدامة و الحوكمة سواء على المستوى الوطني أو الدولي في ظل المتغيرات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية (أزمة عالمية 2008، فساد أنظمة الحكم ، الحروب الاستيطانية تحت مسمى مكافحة الإرهاب) كل هذا خلق عالما غير متوازنا جعل من الأهمية بمكان الحكومة الجيدة (الحكم الراشد) طريقا سويا لتحسين الأوضاع ، تعزيزا لسلامة و أمن الدول(خاصة النامية)، و تطوير المؤسسات و تقويتها ، و توفير القوانين الكفيلة بالحد من الفساد و تحقيق النجاح ، وبذلك تتنامى القوى الدولية و تصبح في منأى عن المشاكل و تؤدي إلى إستدامة بشرية تعمل على خلق تنمية مستدامة و شاملة .

أسباب إختيار الموضوع :

أ- **الأسباب الموضوعية** :إخترنا هذا الموضوع للدوافع الأتية :

- التعرف على مبادئ الحوكمة و التعمق في فهم خصائصها و ايجابياتها و مزاياها و دورها في القضاء على الفساد .

- معرفة المجهودات المبذولة لتطبيق مبادئ التنمية المستدامة إنطلاقا من تفعيل أليات الحوكمة .

- التركيز على مبادئ الحوكمة و تعزيزها من خلال تكييفها مع الأوضاع الميدانية المختلفة لتحقيق تنمية شاملة و مستدامة .

ب- **الأسباب الذاتية** :الرغبة الشخصية في دراسة الموضوع و الإطلاع عليه .

إشكالية الدراسة :

بناءا على ما سبق نحاول إثارة الإشكالية التالية :

إلى أي مدى تساهم الحوكمة في تحقيق و دعم التنمية المستدامة ؟

و يتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات التالية

– ما المقصود بالحوكمة ؟ و ماهي التنمية المستدامة ؟

– كيف ساهمت الهيئات والمنظمات الدولية في ترسيخ مبادئ التنمية المستدامة ؟

– مـــاهي الأساليب الكفيلة بتحقيق الحوكمة وصولا إلى تنمية مستدامة ؟

منهج الدراسة :

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة و الإحاطة بمختلف جوانب الدراسة إستعملنا المنهج الوصفي التحليلي بهدف وصف و تحليل مختلف أبعاد الموضوع و الوصول إلى النتائج المتـــوخاة من الدراسة .

أهداف الدراسة :

تنطوي دراستنا على جملة من الأهداف يمكن إجمالها في مـا يلي :

– الوقوف على ضرورة الاهتمام بالحوكمة وفهمها فهما تاما و محاولة تطبيق مبادئها.

– تكوين رؤية سليمة و واضحة عن أهم محطات التنمية المستدامة في العالم .

– محـــاولة فهم الأسباب الرئيسة للفساد و الأليات المنوط بنا إتباعها للقضاء على هذه الظاهرة .

– لفت انتباه الباحثين خاصة في المجال القانوني إلى البحث في هذا المجال ومحاولة تقنين الألـــيات الكفيلة بتطبيق مبادئ الحوكمة .

الدراسات السابقة :

لقي موضوعي " الحوكمة و التنمية المستدامة" أهمية بالغة حيث تم دراسته من طرف العديد من الباحثين على المستويين الوطني والدولي ، ومن بين الدراسات السابقة التي سنعتمد عليها نذكر ما يلي :–

*أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية للطالب شعبان فرج بعنوان: الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر –دراسة حالة الجزائر (2000–2010) جامعة الجزائر 3 –سنة 2012 – و تنبع أهمية الدراسة من الدور المحوري الذي يلعبه الحكم الراشد في إدارة موارد الدولة المختلفة على أحسن صورة، وتوجيهها إلى المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل على تحقيق النمو المستديم .

*مداخلة الأستاذ : محمد خليفة بعنوان إشكالية التنمية والحكم الراشد في الجزائر قسم العلوم السياسية جامعة جيجل ،2008 ، تم من خلالها مناقشة مدى مساهمة الحكم الراشد في التنمية .

أقسام الدراسة :

بغية الإجابة على إشكالية الدراسة و انطلاقا منها و نظرا لأهمية الموضوع حولنا معالجته وفق خطة تحوي فصلين حيث تم تخصيص الفصل الأول **الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة** ، وتم تقسيمه إلى مبحثين ، المبحث الأول تم التعرض فيه إلى ماهية الحوكمة من خلال الإحاطة بالجوانب النظرية لها ،أما المبحث الثاني فتم تخصيصه للتعرف على ماهية التنمية المستدامة من ظروف نشأتها إلى أهدافها المنتظرة .

وفي الفصل الثاني تم التطرق إلى **تأثير الحوكمة على التنمية المستدامة** من خلال مبحثين : المبحث الأول تضمن العلاقة التناسبية بين الحوكمة و التنمية المستدامة ، أما المبحث الثاني خصص لدراسة أساليب تمكين الحوكمة و دعم التنمية المستدامة بتطبيق مبادئ الحوكمة و تعزيز أليات القضاء على الفساد.

الفصل الأول :

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول : ماهية الحـــوكمة .

المبحث الثاني : ماهية التنمية المستدامة .

تتنوع أساليب القيادة والحكم في مختلف دول العالم مما يؤثر على الطـابع العام لـهذه الدول : اجتماعيا ، اقتصاديا و سياسيا . مخلفا بذلك جملة من التبعات على كافة المستـويات قد تؤدي إلى إقـامة دول قوية و أخـرى ضعيفة (شمـال : متقدم /جنوب : متخلف).

و في سعيها الدؤوب لإعادة الاعتبار لمفهوم الإنسانية بشكل خاص و التنمية بشكل عام قامت العديد من المنظمات و الهيئات الأممية باستحداث ما يسمى بالحوكمة للقضاء على مخلفات الفساد الإداري و المؤسساتي و ترسيخ مبادئ النزاهة و الشفافية ، بهدف الوصول إلى تنمية مستدامة في مختلف المجالات.

و بما أن الحوكمة و التنمية المستدامة حديثي النشأة كمصطلحين ، فقد تباينت المفاهيم المحددة لهما حيث عملنا في الفصل الأول على دراسة الجانب النظري لكلا المفهومين و تحديد خصائصهما و مكانتهما في مختلف الأنظمة ؛ و لمعالجة ذلك قسمنا الفصل الأول إلى مبحثين :

المبحث الأول : ماهية الحـوكمة .

المبحث الثاني : ماهية التنمية المستدامة .

المبحث الأول : ماهية الحوكمة :

في البداية لا بد من الإشارة إلى الخلط الذي يتم ما بين مصطلحي الحكومة Government و الحوكمة Governance . فنجد أن مصطلح حوكمة اسُتخدم كمرادف لمصطلح الحكومة لدى البعض و الذي ينطوي على انعكاسات سلبية أو مغلوطة نحو ما يعنيه كل من المصطلحين من أبعاد على المستوى الحكومي و المجتمعي[1].

لذلك إرتأينا أن نبين من خلال هذا المبحث ما يلي:

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة.

الفرع الأول: ظهور الحوكمة.

الفرع الثاني: تعريف الحوكمة .

الفرع الثالث : الحوكمة الجيدة .

المطلب الثاني:قياس الحوكمة الجيدة وخصائصها.

الفرع الأول : قياس الحوكمة الجيدة .

الفرع الثاني : خصائص الحوكمة الجيدة .

المطلب الثالث:مكونات ومستويات الحوكمة .

الفرع الأول : مكونات الحوكمة .

الفرع الثاني : مستويات الحوكمة .

المطلب الرابع:مجالات ونماذج الحوكمة .

الفرع الأول : مجالات الحوكمة .

الفرع الثاني : نماذج الحوكمة .

---

[1] – محمد جبريل، الولاء المدني مقابل الولاء العضوي دراسة لحالة الحكم في فلسطين، المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، رام الله ، 2005 ، ص:11 .

المطلب الأول : مفهوم الحوكمة :

هناك أكثر من معنى للحوكمة نتيجة إختلاف التفسير و الفهم للمصطلح بين الكتاب و المفكرين، و حتى بين المنظمات التي تناولت وبحثت في الحوكمة ، فالبنك الدولي و منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (Organization for Economic Co-operation and Development) OECD ذهبا إلى أن الهدف من إستخدام الحوكمة هو الوصول إلى التنمية الاقتصادية[1] ، أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP فإنه يهدف من دعوته استخدام الحوكمة الوصول إلى التنمية البشرية المستدامة[2].و هذا ما سيتم توضيحه اكثر من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول : ظهور الحوكمة :

عند ترجمة مصطلح Governance إلى العربية استخدمت عدة مصطلحات مرادفة له من قبل الباحثين و المنظمات مثل الحكم، الحكمانية، الحكم الرشيد، الحكم الصالح، منهجية الإدارة، الإدارة الرشيدة و الحوكمة . و يرى الباحث أن الفرق فيما بين هذه التسميات يعود إلى وجهة نظر كل باحث أو منظمة من حيث البعد الذي يتناول فيه الحوكمة سواء البعد السياسي الشامل أو البعد الاقتصادي أو البعد الإداري.

إن البدايات الأولى لتبلور فكرة الحوكمة بدأت بالظهور عندما أصبحت الحكومة مؤسسة أكثر بعدًا عن المواطنين، وأكثر قربًا وارتباطًا بالعمليات الإدارية. و أصبح ينظر إلى الحكومة بأنها مجموعة مؤسسات كواحدة من مجموعة عناصر إجتماعية أخرى[3]. و يرجع سبب بعد الحكومة عن المواطنين إلى كِبر حجم المجتمعات مما دعا إلى ضرورة وجود ممثلين لهؤلاء المواطنين يقومون بمهمة تمثيلهم، و نقل أفكارهم، و وجهات نظرهم في تكوين السياسات التي تهم المجتمع والمواطن .و مهما تكن عملية التمثيل، إلا أنها لن ترتقي إلى مستوى التمثيل الفعلي للمواطن نفسه، و هنا يأتي دور الحوكمة لتوفر الآليات لكيفية تفاعل القطاع الحكومي مع مؤسسات المجتمع المدني و القطاع الخاص، و كيفية

(1) - https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/25880/9781464809507_Ch01.pdf vu le 03/03/2017 à 06 :00 .

(2) – أ.د.الكايد زهير، الحكمانية قضايا وتطبيقات،المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ،2003 ،ص: 7.

(3) - UNDP, Discussion Paper, Reconceptualising Governance, Discussion Paper (2) 1997, PP : 41-45.

إرتباط تلك الأطراف بالمواطنين و كيفية إتخاذ القرارات في عالم يزداد تعقيدًا و تشابكًا يومًا بعد يوم[1].

و من العوامل الأخرى التي عملت على تطوير فكرة الحوكمة و جعلها موضع إهتمام و نقاش على المستوى العالمي هو أن الإهتمام بالأمور العامة(Public Issue) لم يعد مقصورا على الحكومة، لأن هنالك عناصر (Actors) أخرى مثل مؤسسات المجتمع المدني، المؤسسات الدينية، و الصحافة، والقطاع الخاص، تشارك –ليس فقط– في الاهتمام في الشأن العام، بل و في أخذ الدور في طرح الأمور العامة و تقديم الحلول لها[2] .

الفرع الثاني : تعريف الحوكمة:

إن عددا من المنظمات الدولية بادرت إلى إستخدام الحوكمة بشكل واسع، كآلية لإدامة التنمية، من خلال العناية بتحقيق تنمية الموارد البشرية و إدامتها و العناية بالتنمية الاجتماعية بشكل عام بالإضافة إلى التنمية الاقتصادية و السياسية و الإدارية في القطاعات الحكومية و المجتمعية و من هذا التوجه تم

– **تعريف الحوكمة من قبل البنك الدولي** بأنها" الحالة التي من خلالها يتم إدارة الموارد الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية" [3] .

– **أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP** فقد حشد عددا من الخبراء الدوليين لمناقشة مضامين الحوكمة، على مدار فترات متتالية، حيث خلصوا إلى التعريف بأن الحوكمة تعني: "ممارسة السلطات الإقتصادية و السياسية و الإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته".

"لذا فالحوكمة تتكون من الآليات و العمليات و المؤسسات التي من خلالها تستطيع أن تشكل مصالحهم، فيمارسون حقوقهم القانونية و يؤدون واجباتهم و يناقشون خلافاتهم " . و في تطور آخر عرفت الحوكمة بأنها "التقاليد، و المؤسسات و العمليات التي تقرر

---

(1) – محمد جبريل ، المرجع السابق ، ص : 13– 15 .

(2) - Robinson, Fred (others), The governance of public and non- profit organization, 2002,pp: 23-24.

(3) - The World Bank, Governance &Development, Washington, DC : The World Bank 1992, P :1. http://documents.worldbank.org/curated/en/604951468739447676/Governance-and-development vu le 26/02/2017 à 15 :00 .

كيفية ممارسة السلطة، و كيفية سماع صوت المواطنين، وكيفية صنع القرارات في قضايا ذات إهتمام عام" [1].

– **أما المعهد الكندي للحوكمة Institute On Governance** ، فقد عرف الحوكمة بأنها" العمليات و الهياكل التي تستخدمها المؤسسات لتوجه و إدارة عملياتها العامة و أنشطة برامجها" [2]

***مثلما عرفت الحوكمة بأنها:**"الهياكل، الوظائف(المسؤوليات)، العمليات (الممارسات) و التقاليد المؤسسية التي تستخدمها الإدارة العليا للمؤسسة للتأكد من تحقيق رسالة المؤسسة " [3]

– **أما من منظور التنمية الإنسانية هي** "الحكم الذي يعزز و يدعم ويصون رفاه الإنسان، و يقوم على توسيع قدرات البشر و خياراتهم و فرصهم و حرياتهم الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، لا سيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقرًا و تهميشًا" [4]

إلا أن معظم المهتمين بمجال الحوكمة يتفقون بأنها تتعلق بإتخاذ القرارات نحو توجهات المجتمع و مؤسساتة المختلفة، فمثلا يتضح بأن الحوكمة تتضمن التفاعلات ضمن الهياكل و العمليات و التقاليد التي تحدد كيفية ممارسة السلطة وكيفية اتخاذ القرارات و كيفية تعبير المواطنين عن وجهات نظرهم . لذا فإن الحوكمة تتعلق بالسلطة ، و العلاقات و المساءلة على النحو الآتي : من له التأثير؟ من يتخذ القرارا ت ؟ وكيف يتم مساءلة متخذي القرارات ؟ لذا من الممكن إستخدام الفكرة في مضامين مختلفة على المستوى العالمي (Global)، و الوطني، و المحلي، و المجتمعي أو المؤسسي[5].

---

[1] - UNDP , Governance for Sustainable Human Development, 1997, P :3.

[2] - http iog.ca/defining-governance vu le 03/03/2017 à 07:00 .

[3] - Plumptre,Tim &(others), Governance and Good Governance: International & Aboriginal Perspectives, 1999,P :3.

[4] – د. فرجاني نادر، تقرير التنمية الانسانية العربية 2002 ، برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، المكتب الاقليمي للدول العربية ، نيويورك ،2002 ، ص :101 .

[5] -Haid, (phillip & others), Re-focusing the lens: Assessing the challenge of youth involvement in public policy, the institute on governance,1999, p :1.

الفرع الثالث:الحوكمة الجيدة Good Governance

إن الحوكمة الجيدة هي مجموعة من المفاهيم التي تطورت تدريجيًا لتصل إلى معايير تتبناها القيادات السياسية و الكوادر الإدارية الملتزمة بتطوير موارد المجتمع وتحسين نوعية الحياة للمواطنين [1]، و تستخدم الحوكمة الجيدة من قبل العديد من المؤسسات الدولية كوسيلة لقياس الأداء و الحكم على ممارسة السلطة السياسية في إدارة شؤون المجتمع بـإتجاه تطويري تنموي[2] .

و تعتبر قيم النزاهة و المشاركة و الشفافية و المساءلة من أهم سمات الحوكمة الجيدة التي تسعى من خلالها إلى تعزيز سيادة القانون و تحقيق العدالة و المساواة في المجتمع . و تضمن الحوكمة الجيدة أن توضع الأولويات السياسية و الإقتصادية و الاجتماعية على أساس من توافق الآراء الواسعة في المجتمع ، و تعمل الحوكمة الجيدة على سماع أصوات الفئات الأكثر فقـرًا في عملية صنع القرار المتعلق بالتوزيع العادل لموارد المجتمع [3]. و لتحسين مستوى معيشة الأفراد، و زيادة مستوى دخل الفرد، و التقليل من حدة الفقر في المجتمعات النامية و العناية بحقوق المواطنين، دعت بعض المنظمات الدولية كالبنك الدولي و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) و صندوق النقد الدولي إلى إحداث نقلة نوعية في مستوى الأداء الإداري على مستوى المجتمع، بما يمكن أن يحقق نتـائج ملموسة في مجالات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و البشرية و السياسية، و ذلك من خلال إستخدام مضامين الحوكمة الجيدة و الإفادة من الدعم المادي الذي من الممكن أن تتلقاه الدول والمؤسسات التي تطبق مضامين الحوكمة الجيدة من قبل الدول المتقدمة [4]. فعلى سبيل المثال، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تأخذ بعين الاعتبار مدى تطبيق مضامين الحوكمة الجيدة للبلد الذي تنوي تقديم مساعدات اقتصادية

---

(1) – كريم حسن ، ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الاول (ديسمبر)، 2004 ،ص–ص :95–97.

(2) - Kaufman, Danial (&others), Assessing governance: Diagnostic tools and applied methods for capacity building and action learning, 2002, p:1.

(3) - UNDP , op.cit , P:8

(4) - البنك دولي، إدارة أفضل لأجل التنمية في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا، 2004 ، ص :35 .

إليه . و من الأمثلة على ذلك برنامج المساعدات الذي تقدمه حكومة الولايات المتحدة و الذي يسمى حساب تحدي الألفية(Millennium Challenge Account (MCA[1] .

تحصل الدول النامية على قروض و مساعدات سواء من دول أو منظمات دولية، و لكن عجز حكومات هذه الدول من الإفادة من هذه المساعدات و قصورها عن تحقيق نتائج ايجابية، دفع هذه الدول و المنظمات المانحة إلى إعادة النظر بالآليات المناسبة التي على تلك الدول أن تستخدمها لتحقيق النتائج المرجوة من تلك المساعدات . وهذا بدوره يعكس عجزا لإدارة الحكومة في الدول النامية عن حسن إستثمار الموارد و الفرص المتوفرة لديها مما يدعو إلى ضرورة إعادة النظر بالآليات والعمليات والمؤسسات و التفاعلات اللازمة لتعظيم فرص المشاركة في تحمل المسؤوليات بين الأطراف المكونة للحوكمة، وعدم ترك الأمر بيد الإدارة الحكومية المتسمة بالتكنوقراطية و بسلبية السياسين المتعاملين معها.

إن الحوكمة الجيدة Good Governance من وجهة نظر البنك الدولي، تتطابق مع فكرة تطوير الإدارة، حيث إن خبرات البنك الدولي في الدول النامية تشير إلى أنه رغم حسن تعميم البرامج و المشاريع التي يمولها البنك، إلا أنها تفشل في تحقيق تلك النتائج[2]و رغم ضرورة الإصلاحات القانونية، إلا أن القوانين الجديدة قد تصطدم بعدم الإلتزام المستمر أو الإعاقة في تنفيذها على أرض الواقع .كذلك فإن الفشل في إشراك المستفيدين و المتأثرين بتصميم المشاريع و تنفيذها، يؤدي إلى تقليص مدى إدامتها و إستمراريتها في المستقبل . لذا فإن الحوكمة الجيدة من وجهة نظر البنك الدولي تكون أساسية لخلق البيئة الداعمة للتنمية وإدامتها حيث تتسم بالقوة والعدالة، مثلما هي مكملة أساسية للسياسات الإقتصادية المجدية[3]

أما الحوكمة الجيدة من وجهة نظر مشروع الأمم المتحدة الإنمائي فتعتبر حالة تعكس تقدم الإدارة وتطورها أيضًا من إدارة تقليدية إلى إدارة تتجاوب مع متطلبات المواطنين و

---

(1) - Kaufman, Daniel, Measuring Governance Using Cross – Country Perceptional Data, The World Bank , 2005, P:10 .

(2) - Kaufman, Daniel, An empirical exploration into global determinations of urban performance, world bank, 2004, pp: 8-9 .

(3) - إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا :تعزيز التضمينية والمساءلة، البنك الدولي، 2004 ، ص25 .

تستخدم الآليات و العمليات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة من المشاريع بشفافية و مسئولية أمام المواطنين[1].

و الحوكمة الجيدة تهدف إلى تحقيق مصلحة عموم الناس في المجتمع من خلال مجموعة من المؤسسات، المعبرة عن الناس تعبيرا سليما، تربط بينها شبكة قوية من علاقات الضبط و المساءلة بواسطة المؤسسات، و في النهاية بواسطة الناس[2] .

وتتحقق الحوكمة الجيدة إذا أنجزت ثلاثة أهداف هي[3] :

1- المساواة أمام القانون و التطبيق الفعال له.
2- توافر الفرص لكل فرد لتحقيق طاقاته و إمكاناته كاملة.
3- التأثير و الإنتاجية و عدم الإهدار.

المطلب الثاني : قياس الحوكمة الجيدة وخصائصها :

الواقع العلمي والقانوني يفرض علينا قياس المفاهيم و كذلك الحوكمة لابد من معايير قياس و خصائص معينة قصد التعرف على جودة الحكم .

الفرع الأول : قياس الحوكمة الجيدة :

تتباين الدول و المجتمعات في مستويات النضوج السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي، لذلك فإن وضع معايير موحدة لقياس الحوكمة الجيدة قد يفتقد إلى الموضوعية، و يؤدي إلى عدم احترام الخصوصيات الثقافية للمجتمعات . لذلك يجب أن تتكيف معايير الحوكمة الجيدة مع حالة البلد أو المناطق التي تطبق فيها . و هذا التكييف للمؤشرات و المعايير ضروري للإنتقال من مرحلة المفهوم النظري إلى ابتكار الآليات العلمية التطبيقية التي تسمح تدريجيًا بتطوير الأداء الإداري و الحكم، و تطوير مستويات الشفافية و المساءلة و المشاركة[4].

---

(1) - UNDP, op.cit , P :9

(2) - د. فرجاني نادر ، ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الاول (ديسمبر)،2004 ، ص-ص:124 -125 .

(3) - رحال عمر وآخرون، مدخل إلى مفهوم الحكم الصالح في فلسطين :الحكم المحلي نموذجًا،مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان 2004 ، ص:29 .

(4) - كريم حسن، ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، 2004 ، ص:100 .

حيث وضع البنك العالمي 22 مؤشرا لاختبار وتحقيق الحوكمة 12 منها تخص المساءلة العامة و 10 تخص جودة الإدارة . ويتم ترتيب الدول بحسب موقعها من هذه المقاييس على سلم يتكون من 173 رتبة بحسب عدد دول العينة التي تؤخذ من مناطق مختلفة و حسب مستويات دخل مختلفة أيضا .ويحسب معدل صلاح الحكم وتتراوح علامة الدولة من صفر إلى 100 حسب درجة صلاح الحكم.

الفرع الثاني :خصائص الحوكمة الجيدة:

من أجل المعرفة العملية لعملية الانتقال إلى مرحلة الحوكمة الجيدة، لابد من التعرف على خصائص الحكم السيئ(Poor Governance)[1]. فعندما يتصف الحكم بواحدة أو أكثر من الصفات التالية فإنه يعتبر حكمًا سيئًا وهذه الصفات هي:

– الحكم الذي يفشل في الفصل الواضح بين المصالح الخاصة و المصلحة العامة، وبين المال العام و الخاص، و يتجه بشكل دائم إلى إستخدام الموارد العامة أو إستغلالها لصالح مصلحة خاصة.

– الحكم الذي ينقصه الإطار القانوني، و لا يطبق مفهوم حكم القانون.

– الحكم الذي لديه عدد كبير من المعوقات القانونية و الإجرائية أمام الاستثمار الإنتاجي بما يدفع نحو أنشطة الربح الريعي و المضاربات.

– الحكم الذي يتميز بوجود أولويات تتعارض مع التنمية و تدفع نحو الهدر في الموارد المتاحة و سوء استخدامها.

– الحكم الذي يتميز بوجود قاعدة ضيقة و مغلقة و غير شفافة للمعلومات، و لعملية صنع القرار بشكل عام، و عمليات وضع السياسات بشكل خاص.

– الحكم الذي يتميز بوجود الفساد و انتشار آلياته بما في ذلك القيم التي تتسامح مع الفساد.

---

(1) – د.بومدين طاشمة ، " **الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر** "، مجلة التواصل ، عدد 26 ، جامعة باجي مختار –عنابة –،جوان 2010.

و كغيرها من العلوم الإنسانية فإنه لا توجد للحوكمة الجيدة معايير مطلقة، بل معايير نسبية، و أن هناك أشكالا من الحكم هي بلا شك أفضل من أشكال أخرى .إلا أن الخصائص التالية تعتبر موضع اتفاق لدى الباحثين و المهتمين بالحوكمة الجيدة وهذه الخصائص هي[1] :

- وجود شرعية للسلطة نابعة من سلطة الشعب.
- وجود المواطنين في قلب عملية صنع القرار.
- وجود برامج مركزها المجتمع وتقوم على الإصغاء للمواطنين.

كما أن خصائص الحوكمة الجيدة عديدة ومتنوعة، وهذه الخصائص أو المعايير تتوزع بين معايير سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية.

وتختلف معايير الحوكمة الجيدة باختلاف الجهات ومصالحها . فلو نظرنا إلى المعايير التي يستخدمها البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD لوجدنا أنها تستند إلى ما يحفز النمو الاقتصادي وحرية التجارة .ولقد استندت دراسة البنك الدولي عن "الحكم الجيد " في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى معيارين أساسيين هما :

1- التضمينية : حكم القانون والمعاملة بالمساواة والمشاركة وتأمين فرص متساوية للإفادة من الخدمات التي توفرها الدولة.

2- المساءلة : التمثيل والتنافسية والشفافية والمساءلة.

أما منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية فركزت دراسة باسمها على أربعة معايير، هي:

- دولة القانون.
- إدارة القطاع العام.
- السيطرة على الفساد.
- خفض النفقات العسكرية.

[1] - رحال عمر وآخرون ،المرجع السابق ، ص: 22 .

في حين أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حدد تسعة معايير تعتبر أكثر شمولا وتنوعًا من المعايير التي وضعها البنك الدولي، و هذه المعايير هي[1]:

1- المشاركة Participation: وهي حق الجميع في المشاركة في اتخاذ القرار، إما مباشرة أو بواسطة مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم .وتركز المشاركة الرحبة على حرية التجمع وحرية الحديث وعلى توفر القدرات للمشاركة البناءة.

2- الشفافية Transparent: التي تركز على حرية تدفق المعلومات بحيث تكون العمليات والمؤسسات والمعلومات في متناول المعنيين بها، وتكون المعلومات المتوفرة كافية لفهم العمليات في المؤسسات ومتابعتها.

3- العدالة والمساواة Equity & Equality : بحيث تتوفر الفرص للجميع بكافة أنواعهم و أجناسهم، لتحسين أوضاعهم، مثلما يتم استهداف الفقراء و الأقل حظا لتوفير الرفاه للجميع .

4- المساءلة Accountability : يكون متخذو القرارات في القطاع العام والخاص وفي تنظيمات المجتمع المدني مسؤولين أمام الجمهور ودوائر محددة ذات علاقة، وكذلك أمام من يهمهم الأمر ولهم مصلحة في تلك المؤسسات .

5- تعزيز سلطة القانون Rule of Law: يقصد بسيادة القانون اعتبار القانون مرجعية للجميع، وضمان سيادته على الجميع دون استثناء، وذلك يعني أن تكون القوانين و الأنظمة عادلة وتنفذ بنزاهة ، سيما ما يتعلق منها بحقوق الإنسان وضمان مستوى عال من الأمن والسلامة العامة في المجتمع.

6- الكفاية والفعالية في استخدام الموارد Efficiency & Effectiveness : حسن استغلال الموارد البشرية والمالية والمادية والطبيعية من قبل المؤسسات لتلبية الاحتياجات المحددة.

7- التوجه نحو بناء توافق الآراء Consensus Orientation : تتوسط الحوكمة المصالح المختلفة للوصول إلى توافق واسع للآراء بشأن ما يحقق مصلحة المجموع كأفضل ما يكون، وبشأن السياسات والإجراءات حيثما يكون ذلك ممكنا.

---

(1) - UNDP, op.cit , P: 13 .

8- الاستجابة Responsiveness : ينبغي أن تسعى المؤسسات وتوجه العمليات الى خدمة جميع أصحاب المصالح .

9- الرؤية الإستراتيجية Strategic Vision : يجب أن يمتلك القادة والجمهور العام منظورا عريضا وطويل الأجل فيما يتعلق بالحوكمة و التنمية البشرية المستدامة، مع الإحساس بما هو مطلوب لهذه التنمية .

المطلب الثالث : مكونات و مستويات الحوكمة :

تتضمن الحوكمة عدة مكونات أساسية تتمحور حولها إضافة إلى وجود مستويات عدة سواء على المستوى الخارجي الوطني أو المستوى الداخلي الوطني .

الفرع الأول : مكونات الحوكمة :

تتضمن الحوكمة ثلاثة ميادين رئيسية هي:

1- الحكومة.

2- القطاع الخاص.

3- المجتمعات المدنية.

فالحكومة تهيئ البيئة السياسية والقوانين المساعدة، بينما يعمل القطاع الخاص على خلق فرص العمل و تحقيق الدخل لأفراد المجتمع، أما المجتمعات المدنية فتهيء للتفاعل السياسي و الاجتماعي بتسخير الجماعات للمشاركة في الأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية [1].و بما أن لكل من تلك المكونات و الميادين نقاط القوة و نقاط الضعف الخاصة بها يكون الهدف الاستراتيجي للحوكمة الجيدة هو تعزيز التفاعل البناء بين الميادين الثلاثة في المجتمع .و بالنظر للدور الهام و الفعال الذي يلعبه الميدان الثالث ألا و هو المجتمع المدني و الذي نعني به " مجموع التنظيمات الطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة بالقيم الديمقراطية"[2] كما

---

[1] - Institute on governance , Understanding governance in strong aboriginal commuinies , 1999, p :8 .

[2] - فريد باسيل الشاني الحوار المتمدن-العدد: 1351 - 2005 / 10 / 18 - 07:55 المحور :"المجتمع المدني" http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=48214 اطلع عليه بتاريخ 2017/03/24 على الساعة 14:43 .

يعرفه مركز دراسات الوحدة العربية :الذي تبنى هذا التعريف خلال ندوة فكرية نظمها عام 1992حول" المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية بأنه:

"المؤسسات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة ، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني، كالأحزاب السياسية، و منها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، و منها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب و المثقفين و الجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي، وفقا لاتجاهات أعضاء كل جماعة أغراض للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية "[1]

و لقد أكد "هيغل" في تحديده للمجتمع المدني بأنه تلك " التنظيمات والأنشطة التي تقوم على أساس تعاقد حر بين الأفراد خارج إطار العائلة والدولة" يعني ذلك أن المجتمع المدني في مفهومه العام يختلف عن السلطات والتنظيمات السياسية .

و يتكون المجتمع المدني من مجموعات منظمة أو غير منظمة و أفراد يتفاعلون اجتماعيًا و سياسيًا و اقتصاديًا و ينظمون بقواعد و قوانين رسمية و غير رسمية.

إن منظمات المجتمع المدني هي مجموع الجمعيات التي ينظم المجتمع نفسه حولها طوعا. و تشمل النقابات العمالية، و المنظمات غير الحكومية، و المؤسسات الدينية و الخيرية، والتعاونيات ومنظمات تنمية المجتمع و الجمعيات المهنية [2].

لعل الاهتمام الأكاديمي في قطاع مؤسسات المجتمع المدني تعزز من خلال أعمال الأكاديمي الأمريكي"روبرت بوتام "الذي ركز أبحاثه العلمية في إيطاليا، وطور النظرية القائلة بأن الحوكمة الجيدة تعزى إلى حد كبير، إلى وجود قطاع مدني صحي.

توصل بوتام من خلال دراسات أكاديمية إلى وجود علاقة إيجابية بين المشاركة المدنية ومستوى الثقة العالي للحكومة ، مثلما أن العلاقة ايجابية أيضا بين المشاركة المدنية و

---

[1] – د.عبد الوهاب بن خليف، المدخل إلى علم السياسة ، دار قرطبة للنشر والتوزيع، المحمدية (الجزائر)، 2010 ، ص:111 .

[2] - محمد جبريل ، المرجع السابق ، ص–ص : 19– 22 .

ارتفاع الأداء الاقتصادي . و للتدليل على أهمية المجتمع المدني فقد خلص روبرت بوتام إلى ما يلي[1] :

1- إن المواطنين الذين يتصرفون متطوعين كأعضاء في الجماعات الدينية، النوادي الرياضية، تجمعات الأحياء السكنية، الاتحادات ، الأحزاب السياسية و جماعات العمل السياسي، يشجعون على الثقة الاجتماعية و التعاون بين الأطراف المختلفة لما يمكن أن يسمى بالرأسمال الاجتماعي . و أن تقاليد تبادل الخدمات هي مثال على المساهمة في خلق رأس المال الاجتماعي في المجتمع.

2- إن الثقة و التعاون يعملان على التعزيز الذاتي و التراكمي في نفس الوقت . فحلقات الفضيلة ينبع عنها مستوى عال من التعاون، الثقة، تبادل التصرف بالمقابل، المشاركة المدنية و تحسين المستوى الجماعي.

3- إن غياب تلك السمات يعتبر معززا ذاتيا للسلوكيات النابعة عن غيابها مثل، عدم الثقة، الاستغلال البشع، العزلة، الفشل و الركود من السلوكيات التي يزيد كل منها في الآخر، في وضع سلبي تكون نتيجتة حلقات مفرغة من النشاط.

4- إن وجود مستوى عال من الثقة و التعاون يقود إلى حكومة أفضل، فعلى جانب الطلب، نرى بأن المواطنين الذين يتحلون بتلك السمات يتوقعون حكومة أفضل .و على جانب العرض، فإن أداء الحكومة الممثلة لمواطنيها يتهيأ لها الأمر من خلال البنية التحتية الاجتماعية للمجتمع المدني والقيم الديمقراطية للمواطنين و الرسميين على حد سواء.

5- و كذلك الأمر فإن أداء اقتصاديات السوق تتحسن في المجتمعات ذات المستوى العالي من الثقة و التعاون.

6- و على مدار العقود العديدة الماضية، فإن ظاهرة التطوعية و سلوكياتها و أشكال المشاركة المدنية قد انحسرت أو تراجعت بشكل واضح في الولايات المتحدة وفي الدول الغربية . وقد صاحب هذا الانحسار والتراجع نقص في مستوى الثقة بالحكومات.

---

(1) - Plumptre Tim (& others), op.cit , PP : 19-20.

7- لعل العامل الرئيسي في تراجع المشاركة المدنية يعود إلى وجود التلفاز، إذ هناك سبب للاعتقاد بأن اتجاهات التكنولوجيا تعمل و بشكل قوي على زيادة التخصص أو النزعة الفردية في استخدامنا لأوقات الفراغ، و بهذا فإنها تعيق و تحطم الفرص العديدة لتشكيل رأس المال الاجتماعي في المجتمعات المتقدمة.

الفرع الثاني :مستويات الحوكمة The Zone of governance : تحدث" بلمبتر وجرهام " عن ثلاث مناطق مكانية (zone) يمكن أن ترتبط بها الحوكمة هي [1]:

1-الحوكمة على المستوى العالمي Governance in Global Space :

حيث تتعامل الحوكمة في المجال العالمي مع قضايا خارج مجالات الإدارة الحكومية الواحدة . و في تعريف الحوكمة العالمية الذي تقدمه لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحوكمة العالمية ضمن تقريرها المعنون (Our Global Neighborhood)[2]

"أنه الطريقة التي ندير بها الشؤون العالمية، والكيفية التي نرتبط فيها بعلاقاتنا فيما بيننا، و الأسلوب الذي نّتبعة في اتخاذ قرارات تؤثر على مستقبلنا المشترك ." و يشدد التقرير على أن الحوكمة العالمية لا تعني وجود حكومة عالمية، لأن ذلك لن يكون من شأنه إلا تعزيز دور الحكومات، بل إنه يعني جعل البشر محور الشؤون العالمية. و في إطار هذا المستوى من الحوكمة، فإن دور الدولة يتمثل في [3]

- توفير التصور الاستراتيجي اللازم للتنمية المستدامة الطويلة الأجل.
- تجديد الآليات التنظيمية و المؤسسات و العمليات المطلوبة و إصلاحها و استدامته الإيجاد شراكة فعالة بين القطاعين العام و الخاص.
- العمل على تحويل الموارد الاجتماعية إلى الفئات المهمشة.

---

(1) - Plumptre Tim (& others), loc.cit , PP : 19-20 .

(2) - Oxford University Press, Report of the Commission Global Governance 1995.

(3) -تقرير الأمم المتحدة، الحكم السليم :تحسين الإدارة الكلية في منطقة أسكوا، نيويورك : الامم المتحدة, 2003 ، ص-ص :5-6 .

2- الحوكمة على المستوى الوطني Governance in National Space :

و هذا النوع من الحوكمة يوجد داخل المجتمع الواحد، و تفهم أحيانا بأنها الحق الخاص للحكومة و التي يمكن أن تحتوي على عدة مستويات: الوطني، الولاية أو المحافظة، شبه منطقة Aboriginal،الضواحي أو المحليات Urban or Local [1] و مع أن الحكومة لا تزال هي الجهة الفاعلة الرئيسية، فإنها لا تتحمل وحدها عبء الحكم.

فقد تغير دورها، من دور السلطة الإدارية إلى دور قيادي في بيئة حكم متعددة المراكز. ومن أسلوب العمل البيروقراطي إلى الأسلوب التشاركي، و من إعطاء الأوامر و الإشراف إلى المحاسبة على النتائج، و من الاعتماد على القدرات الداخلية إلى الاعتماد على القدرة التنافسية و الابتكار. [2] و الجدول التالي يبين نموذج هيكل الحوكمة على مستوى الدولة من أجل التنمية:

جدول رقم(1)[3] نموذج هيكل الحوكمة على مستوى الدولة من أجل التنمية

النمط التقليدي	متطلبات الحوكمة
وحدوي	إتحادي / كونفدرالي
مركزي	معولم ومحلي
الإدارة للمركز	التوجه للمركز
بيروقراطي	تشاركي
مساءلة من القمة الى القاعدة	مساءلة من القاعدة للقمة
تركز على القواعد والإجراءات	مرونة إدارية إلما مع محاسبة على النتائج
تعيينات لمدى الحياة في الخدمة المدنية	نظام التعاقد
القيادة والإشراف	مستجيب وقابل للمساءلة
تبعية داخلية	تنافسية
مغلق وبطيء	منفتح وسريع
عدم تحمل المخاطرة	حرية الفشل / النجاح
تركيز على الحكومة	تركيز على الحوكمة

3- الحوكمة المؤسسية Corporate Governance :

و هذا النوع من الحوكمة يوجد في المؤسسات المساهمة و غير المساهمة، و التي تكون في العادة مسؤولة أمام مجالس الإدارة.و يطلق الكثير من الأدبيات على هذا النوع من

---

(1) - Plumptre Tim & Graham John, op.cit,P :3.

(2) – تقرير الأمم المتحدة، الحكم السليم :تحسين الإدارة الكلية في منطقة أسكوا،2003 ، ص : 7.

3 - المصدر : الحكم السليم ، نفس المرجع .

الحوكمة إسم حوكمة الشركات، و هي تعتبر أحد العناصر الأساسية في مجال تحسين الكفاءة الاقتصادية. و حوكمة الشركات تتضمن مجموعة من العلاقات بين الإدارة التنفيذية للشركة، و مجلس إدارتها، و المساهمين فيها و غيرهم من الأطراف المعنية و صاحبة المصلحة بصور مختلفة[1]. كما ينبغي أن يوفر أسلوب حوكمة الشركات الحوافز الملائمة لمجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية للشركة لمتابعة الأهداف التي تتفق مع مصلحة الشركة و المساهمين فيها.

و قد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية حوكمة الشركات على أنها "مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة، و مجلس إدارتها، و مساهميها، و أصحاب المصالح الأخرى. و توفر حوكمة الشركات الهيكل الذي من خلاله توضع أهداف الشركة و تحديد طرق تحديد هذه الأهداف ، إضافة إلى مراقبة الأداء". و قد حددت منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية مبادئ لحوكمة الشركات تغطي المجالات التالية[2] :

– حقوق المساهمين .يجب أن يحمي إطار حوكمة الشركات حقوق المساهمين.

– المعاملة المتكافئة للمساهمين .يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات المعاملة المتساوية العادلة بين (المساهمين أغلبية و أقلية، مساهمين محليين وأجانب).

– دور أصحاب المصالح .يجب أن يعمل إطار حوكمة الشركات على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصلحة المختلفة المرتبطين بأعمال الشركة.

– الإفصاح والشفافية .يجب أ ن يضمن إطار حوكمة الشركات تقديم إفصاحات موثوقة وملائمة وفي توقيت مناسب لكل الأمور الهامة بشأن الشركة.

– مسؤوليات مجلس الإدارة .يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات التوجه الاستراتيجي للشركة والمتابعة والرصد الفعال للإدارة بواسطة مجلس الإدارة .

---

[1] - حماد طارق عبد العال، حوكمة الشركات، الدار الجامعية، القاهرة،2005 ،ص:9 .

[2] - https://www.cipe-arabia.org/files/pdf/Corporate_Governance/OECD_Principles_of_Corporate_Governance_2004.pdf vu le 07/03/2017 à 15 :00

المطلب الرابع : مجالات ونماذج الحوكمة :

إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP[1] ، قد حدد أربعة أنواع (مجالات) للحوكمة يتكون منها ما نستطيع أن نطلق عليه منظومة الحوكمة اما عن نماذج الحوكمة فهناك اختلاف بين من يقسمها الى ثلاثة نماذج وبين من يجعلها مقسمة حسب الهياكل الموجودة والمتوفرة.

الفرع الاول : مجالات الحوكمة :

1-الحوكمة الاقتصادية Economic Governance :

ويتضمن هذا النوع من الحوكمة، عمليات اتخاذ القرارات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في النشاطات الاقتصادية في الدولة .وهذا النوع من الحوكمة يؤثر في القضايا الاجتماعية مثل تحقيق العدالة ومحاربة الفقر وتحسين نوعية الحياة. وتوضح الدراسات التي أعدها البنك الدولي الخاصة بالبلاد النامية وبالمنطقة العربية الأهمية لعوامل منظومة الحوكمة في زيادة سرعة التنمية الاقتصادية للحاق بالبلاد الصناعية المتقدمة .وترجع هذه الدراسات إنخفاص معدلات التنمية الاقتصادية في البلاد العربية إلى منظومة الحوكمة.

2-الحوكمة السياسية Political Governance :

ويوجد هذا النوع من الحوكمة في مجال آليات اتخاذ القرارات السياسية وتطبيقها وسن القوانين والتشريعات في الدولة .فالدولة يجب أن يكون لديها جهاز تشريعي مستقل يستطيع المواطنون أن ينتخبوا ممثليهم بحرية، وجهاز تنفيذي، وجهاز قضائي يتمتع باستقلالية عن الجهاز التنفيذي والجهاز التشريعي.

3-الحوكمة الإدارية Administrative Governance :

وهي نظام لتطبيق السياسات من خلال مؤسسات القطاع العام التي يجب أن تتصف بما يلي:

-الكفاءة – الاستقلالية- المساءلة- الشفافية

[1] - UNDP , Reconceptualising Governance, Discussion Paper (2) 1997 , P10

4-الحوكمة الشاملة Systemic Governance :

وتشمل العمليات والهياكل للمجتمع التي توجه العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لحماية الثقافة والمعتقدات الدينية والقيم الاجتماعية ، وللمحافظة أيضًا على بيئة تضمن مسَتوى عاليًا من الخدمات الصحية، والحرية والأمن ، حيث تؤدي إلى مستوى معيشة أفضل بالنسبة لجميع أفراد المجتمع.

الفرع الثاني : نماذج الحوكمة Governance Models :

يعرف Mel Gill [1]نموذج الحوكمة بأنه " مجموعة مميزة أو تجمع لهياكل ادارية ، مسؤوليات (وظائف) وعمليات (ممارسات) منسجمة منطقيا مع بعضها البعض. فالهياكل تعبر عن المعايير التي يتم بموجبها اختيار عمليات مجالس الإدارة وتحديدها ويتم إنشاؤها وفقا للتشريعات والأنظمة السياسية ، بينما تعبر المسؤوليات (المهام والوظائف المحددة) عن ماهية الحوكمة ، أما العمليات(الممارسات) فتعبر عن كيفية ممارسات وظائف الحوكمة."

أما Plumptre & Graham فقد حددا ثلاثة نماذج للحوكمة يمكن وصفها بما يلي[2] :

1-النموذج العسكري MILLITARY :

في هذا النموذج يكون الدور الأكبر في المجتمع للقطاع العسكري الذي يقرر طبيعةالإدارة للمجتمع ، كما أن الصحافة تلعب دورا ضعيفا وتحركها المصالح والاهتمامات الخاصة . و سيطرة السلطة العسكرية على الموارد مع وجود القليل من المساءلة العامة وسيطرة العائلات القوية لا تتماشى مع فكرة الحوكمة الجيدة .والشكل التالي يوضح طبيعة التفاعل والسيطرة لقطاع معين على بقية القطاعات الأخرى.

(1) - Gill Mel , Governance Do's & Don'ts, 2001, P :10.
(2) - Plumptre Tim &Graham John , op.cit , PP :16-18.

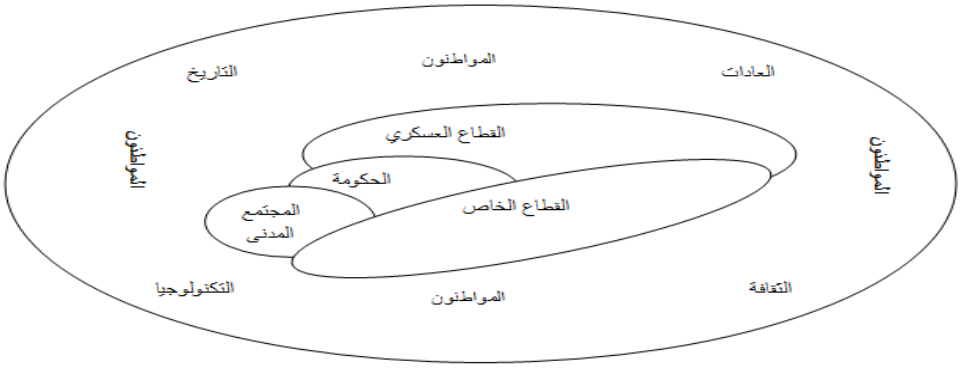

المصدر : نقلا عن نموذج بلمبيتر و غراهام 1999

2- نموذج التحول الإقتصادي Transition Economy :

في هذا النموذج يوجد قطاع خاص يتكون من منشآت صغيرة نسبيا ومشاريع مملوكة عائليا ومتواضعة من حيث الحجم والقوة . فكما هو مبين في الشكل فان الساحة مسيطر عليها من قبل مشاريع كبيرة تملكها الحكومات وتمر بمراحل من الخصخصة.

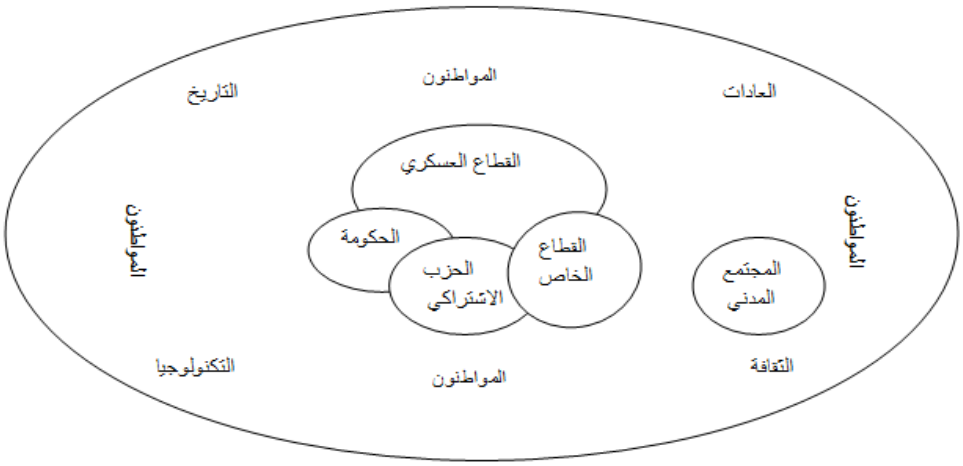

المصدر : نقلا عن نموذج بلمبيتر و غراهام 1999

3- النموذج المستقبلي:

في هذا النموذج فإن دور الحكومة قد يتراجع من خلال التقليص المدروس لما يعرف "التسريب المتنامي لسلطة الدولة "انسجاما مع ذوي الاعتقاد بأن الحكومة الأفضل هي الحكومة الأصغر .فكما هو مبين في الشكل التالي فإن القطاع الخاص يلعب دورًا رئيسيا في الحوكمة يشاركه في ذلك الاهتمام قطاع إعلامي قوي.

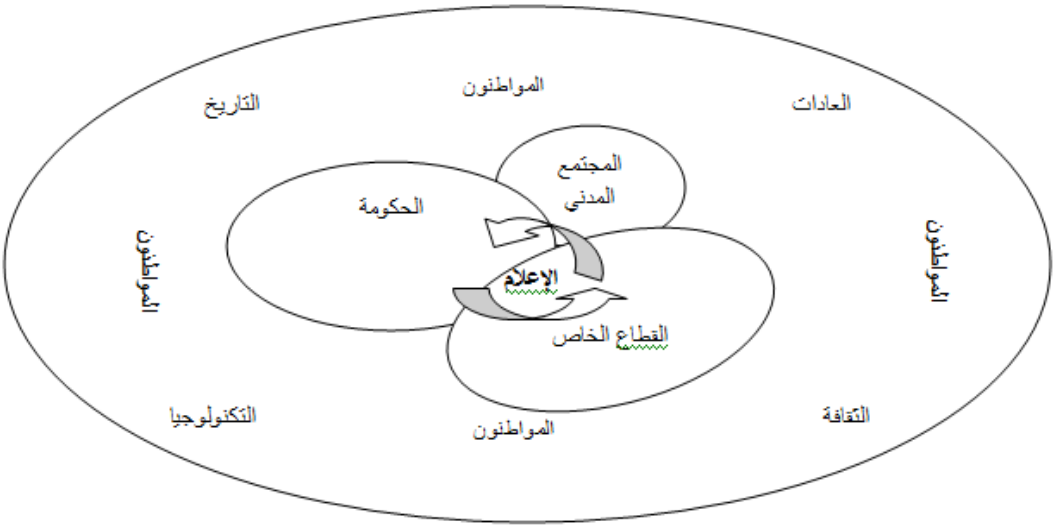

المصدر : نقلا عن نموذج بلمبيتر و غراهام 1999

بالإضافة إلى نماذج الحوكمة التي وضعها كل من بلمبيتر وجراهام، فإنه وفي بداية التسعينيات من القرن الماضي تم وضع نموذج آخر يسمى نموذج الحوكمة بالسياسة لجون كارفر .

نموذج الحوكمة بالسياسة :

و يعتبر نموذج الحوكمة بالسياسة النموذج الوحيد المتكامل كنموذج فكري متجانس المبادئ والأفكار [1].

فالنموذج يمكن مجالس الإدارة و أعضاءها كمخولين من المساهمين للتأكد من أن المؤسسات تحقق الأهداف المحددة من قِبل أعضاء مجلس الإدارة ويتصرفون بأمانة و استقامة. وكما يقول كارفر، فإن هذا النموذج يمكّن المجلس بالتخطيط و عمل اللجان و السيطرة على جدول الأعمال و الميزانية و التقارير و تقييم المدير التنفيذي و علاقات الإدارة و كافة مجالات عمل المجلس.

و لنجاح النموذج وضع كارفر عشرة مبادئ لابد من الالتزام بها، و هي[2]:

1- تكون الثقة التامة من قِبل الملاك بالمجلس.

2- يتحدث المجلس بصوت واحد.

[1] https://translate.google.com/translate?hl=fr&sl=en&tl=ar&u=http%3A%2F%2Fwww.policygovernance.com%2Fmodel.htm. 10:00 اطلع عليه بتاريخ 2017/03/22 على الساعة

3- تعكس قرارات المجلس سياسات مهيمنة وسائدة في المؤسسة.

4- يصبغ المجلس السياسة بتحديد ماهية القيم العريضة و رسمها قبل التقدم نحو القيم الضيقة و المحدودة.

5- يعرف المجلس و يتعمق بدلا من الإقرار و الاستجابة لما يطرح عليهم.

6- يعتبر تصميم الغايات الواجب الأساسي للحوكمة.

7- يتحكم المجلس بوسائل العاملين و بتحديدها بدلا من وصفها و رسمها لهم.

8- يصمم المجلس بشكل واضح إنتاجه وعملياته.

9- يصبغ المجلس الرابطة المتسمة بالتمكين و الأمان مع الإدارة.

10 - تفرض السيطرة القوية على الأداء والتحكم به، ولكن وفقا لمعايير السياسة فقط.

المبحث الثاني : التنمية المستدامة

إن مفهوم التنمية المستدامة حديث رغم أن جذوره تمتد في الماضي البعيد، نظرا لعموميته و حداثة طرحه و تنوع معانيه في مختلف المجالات العلمية و العملية، فالبعض يتعامل مع المفهوم كرؤية أخلاقية و البعض الأخر يتعامل معه كنموذج تنموي جديد، و هناك أيضا من يرى بأن المفهوم عبارة عن فكرة عصرية للبلدان الغنية، و هذا ما أضفى على التنمية المستدامة نوع من الغموض، و لإزالة ذلك يتعين التعمق في التنمية المستدامة من خلال تسليط الضوء على بعض الجوانب المتعلقة بها كما يجب أن تصمم مؤسسات الحكم في المجالات الثلاثة وهي الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص كي تسهم **في التنمية الإنسانية المستدامة** من خلال إيجاد الظروف السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتحرير القدرات البشرية و بالتالي تعزيز رفاه الإنسان من خلال القضاء على الفقر و إيجاد فرص العمل وحماية البيئة والنهوض بالمرأة "[1].

و قصد الإحاطة بموضوع التنمية قسمنا المبحث إلى :

المطلب الأول: تطور مفهوم للتنمية المستدامة .

المطلب الثاني : مفهوم التنمية المستدامة .

الفرع الأول : تعريف التنمية المستدامة .

الفرع الثاني : متطلبات التنمية المستدامة .

الفرع الثالث : أهداف التنمية المستدامة .

المطلب الثالث: أبعاد ومبادئ التنمية المستدامة .

الفرع الأول : أبعاد التنمية المستدامة .

الفرع الثاني : مبادئ التنمية المستدامة .

---

[1] - د.فرجاني نادر، تقرير التنمية الانسانية العربية،2002 .

المطلب الأول: تطور مفهوم للتنمية الستدامة :

بداية يمكن ذكر أهم المبادرات والمحطات لظهور التنمية المستدامة في شكل السياق التاريخي لظهور هذا المصطلح، و التي جاءت كما يلي:

- **1915** : نادت الجمعية الكندية لحماية البيئة بضرورة صيانة الدورة الطبيعية، حيث أشارت إلى أن ما يتم إستعماله هو ليس رأس المال الطبيعي و إنما فوائده الناجمة عنه، و الإستمرار بإستعماله بنفس الوتيرة سيرهن إمكانيات الإستفادة منه بالنسبة للأجيال القادم [1].
- **1917** : يعتبر ملتقى **فونكس** بسويسرا أول إعتراف بمفهوم الإيكوتنمية، أي البحث عن السبل الكفيلة لتوفيق بين منطق الإنتاج الإقتصادي و إحترام البيئة. وخلصت إلى المطالبة بحل وسط و هو ضرورة التنمية مع الإحتراس من تخريب البيئة و الإستعمال غير المعقلن للموارد [2].
- **1923** : عقد المؤتمر العالمي لحماية الطبيعة والذي إقترح ضرورة الموازنة بين حماية البيئة و إستعمال الموارد الطبيعية[3] .
- **1948** : إنشاء الإتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعية، ومقره سويسرا .
- **1950** : الإتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعية ينشر أول تقرير حول البيئة العالمية وكان هدفه دراسة حالة ووضعية البيئة في العالم، وقد إعتبر هذا التقرير الرائد خلال تلك الفترة في مجال المقاربات المتعلقة بالمصالحة بين الإقتصاد والبيئة في ذلك الوقت[4] .
- **1960** : إجتماع روما و الذي أوضح الأخطار الناجمة عن النمو الديموغرافي و الاقتصادي السائد، وكذا إستنزاف الموارد[5] .

---

(1) - *D'humiers Patrick,* ***Le Développement durable- Le Management De Lentreprise responsable*** *, Editions D'organisation , France, 2005, P :106.*

(2) - *Frank Dominique Vivien,* ***Jalons Pour Une Histoire De La notion De Développement Durable*** *, Revue: Mondes en Développement, Vol 31, 2003, PP :5-21.*

(3) - *D'humiers Patrick,* ***Le Développement Durable- Le Management De L'entreprise Responsable****, OP.Cit, P :106.*

(4) -*Catherine Aubertin et Franck Dominique Vivien,* ***Le Développement Durable Enjeux Politiques Economique et Sociaux*** *, La Documentation Française, IRD Edition, Paris, France, 2005, P :45.*

(5) -*Hameoum Khaled,* ***Développement Durable et PME- Introduction Du Concept de: Production Plu Propre, La Conférence De L'industrie et L'environnemen*** *, Annaba, 2007, P :03.*

- **1968:** إنشاء نادي روما الذي جمع عدد كبير من رجال الأعمال من مختلف الدول، دعا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة[1] ،كما تم في نفس السنة إنعقاد الدورة الخامسة و الأربعين للمجلس الإقتصادي و الإجتماعي –الأمم المتحدة– أين تم الإقرار بضرورة التحرك على المستويين الوطني و الدولي للحد من؛ المخاطر البيئية.
- **1972** : نادي روما ينشر تقريرا تحت عنوان **حدود النمو** حول تطور المجتمع البشري و علاقة ذلك باستغلال الموارد الاقتصادية، و ينشر توقعاته لسنة 2100 بعنوان "the First global revolution"، و لعل من أهم نتائجه عن مسار النمو الاقتصادي في العالم، أنه سوف يحدث خللا خلال القرن الواحد و العشرون بسبب التلوث و تعرية التربة.....الخ[2].
- **1972:** انعقاد مؤتمر استكهولم حول البيئة الإنسانية الذي نظمته الأمم المتحدة، حيث ناقش المؤتمر البيئة وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم.
- **1974** : إعلان كوكويوك [3] Cocoyoc Declaration و الذي أوضح أهمية إحترام ومراعاة (القيد الداخلي) المرتبط بإشباع حاجيات الإنسان و(القيد الخارجي) المرتيط بقدرة الأرض على التحمل .
- **1976** : قامت لجنة من كبار الشخصيات العالمية المهتمة بالأوضاع الإقتصادية و التي كان منسقها Jan Tinbergen [4]جان تينبرجين بوضع تقرير بعنوان ، "Rio: Reshaping the International Order" قدم إلى نادي روما، حول إعادة صياغة النظام العالمي بهدف تناول موضوع غاية في الأهمية بالنسبة إلى الأجيال

---

(1) - حدة فروحات، **استراتجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من اجل تحقيقي التنمية المستدامة،** مجلة الباحث، العدد 7،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ، 2010/2009، ص–ص : 125، 126.

(2) - *J.Ernult et A.Ashta,* ***Développement Durable, Responsabilité Sociétale De L'entreprise, Théorie Des Parties Prenantes: Evolution et Perspectives*** *, Cahiers Du CEREN 21, Groupe ESC Dijon Bourgogne, France, 2007, P06*

(3) - تم إعلان كوكويوك بتاريخ 23 أكتوبر 1974 ، وهو النص المنشور في ختام مؤتمر الأمم المتحدة، والمنظم في الفترة 08–12 أكتوبر 1974 مدينة كوكويوك (المكسيك).

(4) – إقتصادي هولندي؛ أول من تحصل على جائزة نوبل في الإقتصاد سنة 1969 ؛ وعاش الفترة(1903–1994)

الحالية و المستقبلية هو موضوع إزالة الظلم الواضح و المتواصل في نظام العلاقات الدولية بين الدول والشعوب بغية إنشاء نظام دولي جديد يصبح فيه الجميع حق غير قابل للتنازل في حياة لائقة ومريحة[1] .

- **19أوت 09 –سبتمبر : 1977** تم عقد قمة الأمم المتحدة حول التصحر في نيروبي (كينيا) ، كما تم التطرق فيه إلى المسائل المتعلقة بالبيئة و التنمية، و كذا الإرتفاع المحسوس لسكان العالم، و دعى المؤتمر إلى بذل الجهود والتعاون الدولي والإقليمي في هذا الإطار للحد من إنتشار الفقر والتلوث[2] .
- **1980** : قام الإتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعية، بوضع إستراتجية دولية للمحافظة على البيئة، كما أستعمل لأول مرة مصطلح التنمية المستدامة بهذا الشكل "Sustainable Development" في مناقشة الفكرة القائلة القائلة" :إذا لم يتم حماية كل من خصوبة التربة ومعدل الإنتاج للكوكب، فان هناك خطر على مستقبل البشرية"[3].
- **1982** : وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا عن حالة البيئة في العالم.
- **28 أكتوبر 1982:** أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة، الهدف منه توجيه وتقويم أي نشاط بشري من شأنه التأثير على الطبيعة، ويجب الأخذ بعين الإعتبار قدرة النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية[4] .
- **1983** : أقــرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإنشاء لجنة للنظر في القضايا البيئية عرفت بإسم (World Commission On Environnement and Développent) **اللجنة العالمية للبيئة والتنمية** حيث تتكون هذه اللجنة من مجموعة من الشخصيات

---

(1) ––علاء محمد الخواجة، **العولمة والتنمية المستدامة**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان،ص–ص:414 –415.

(2) – عامر محمود طراف، **أخطار البيئة والنظام الدولي**، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1998 ، ص:82 .

(3) – عبد المنعم أحمد شكري السعيد، **التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق**، أطروحة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، مصر، 1999 ، ص:51 .

(4) - https://documents-ddsny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN /NR0/419/77/IMG/NR041977.pdf? OpenElement vu le 22/03/2017 à 12 :00 .

السياسية لمختلف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، وقد عينت رئيسة وزراء النرويج أنذاك "**غرو هارلم برونتلاند**" رئيسة لها لذا يطلق عليها – لجنة برونتلاند– [1]

- **27 أفريل 1987 :** بروز وظهور المولود المنتظر بعد ولادة عسيرة أطلق عليه التنمية المستدامة، ضمن تقرير بعنوان" **مستقبلنا المشترك** "والصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة برئاسة رئيسة وزراء النرويج **برونتلاند،** كما نشر التقرير أيضا في كتاب الذي أصدرته **برونتلاند** تحت عنوان **مستقبلنا المشترك** ."و قد نبهت في ذلك الوقت إلى مخاطر المشاكل البيئية العالمية المتفاقمة من عام لآخر نتيجة للنشاطات البشرية غير المسؤولة، و كذلك نبهت إلى ضرورة محاربة كافة أشكال الفقر في العالم، و كذا مختلف المشاكل المتعلقة بشتى مجالات التنمية من إنتاج و استهلاك"[2].
- **1992:** قمة الأرض في ريو دي جانيرو، حيث أصبح واضحا أن اهتمام العالم يجب أن يكون موجها ليس لتأثير الاقتصاد على البيئة، و إنما على تأثير الضغط البيئي (تآكل التربة – أنظمة المياه – الغلاف الجوي) على المفاهيم الاقتصادية. في ريو أصبحت التنمية المستدامة تركز على سبعة مكونات تشكل التحدي الأكبر أمام البشرية:[3]

*التحكم في التعداد السكاني؛ تنمية الموارد البشرية؛الإنتاج الغذائي؛التنوع الحيوي؛الطاقة؛ التصنيع؛ التمدن.

- **1994:**المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (بريدجتاون، بربادوس)، يعتمد برنامج عمل بربادوس، الذي نصّ على إجراءات وتدابير محدّدة لأغراض التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

---

(1) - https://fr.wikipedia.org/wiki/Rapport_Brundtland vu le 23/03/2017 à 13 :00 .

(2) -Farid Baadache, **Le Développement Durable Pour Simplement,** Edition Eyrolle, Paris, 2008, P:09 نقلا عن http://eco.univ-setif.dz/uploads/5_4.pdf.

(3) – نبيل إسماعيل أبو شريحة، **التوعية البيئية والتنمية المستدامة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، ص ص: 126 ،127.

- **1995** : إنعقاد أول دورة لمؤتمر الأطراف الموقعة على معاهدة المناخ في برلين[1].
- **16 فيفري 1997** : تم عقد بروتوكول كيوتو (اليابان)، والذي يهدف إلى الحد من إنبعاثات الغازات الدفيئة وعلى رأسها ثاني أكسيد الكربون، حيث تقوم الدول الصناعية بمقتضى الإتفاقية بتخفيض نسبة الإنبعاثات [2].إضافة إلى التحكم في كفاءة إستخدام الطاقة في القطاعات الإقتصادية المختلفة من خلال تبني آلية الطاقة النظيفة التي صممت لتسمح للدول الصناعية التي وقعت على الإتفاقية بتحقيق نسبتها من تخفيض إنبعاث ثاني أكسيد الكربون بواسطة رعايتها لمشروعات تنموية في الدول النامية [3].
- **2000** : وقع 147 من رؤساء الدول والحكومات على إعلان الألفية وأكدوا مجددا تأييدهم لمبادئ التنمية المستدامة بما في ذلك المبادئ المنصوص عليها في جدول أعمال القرن 21 ، كما وافقوا على الأهداف الإنمائية للألفية والتي تتضمن إدماج مبادئ التنمية المستدامة ضمن سياسات وبرامج الدولة وتخفيض الفقد في الموارد البيئية .
- **10 نوفمبر 2001** : تم إنعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي مراكش بالمملكة العربية المغربية، وحضرته 167 دولة، حيث وعدت الدول بالمصادقة على برتوكول كيوتو، وبالتالي تم إنقاذه من الحل بسبب الإنسحاب الأمريكي، خاصة أن هذه الأخيرة تعتبر أكبر ملوث بنسبة ربع إنبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون [4].

---

(1) – رابح حميدة، إستراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة –دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الصينية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011 ، ص: 47.

(2) -http://eco.univ-setif.dz/uploads/5_4.pdf vu le 24/03/2017 à 03:00 .

(3) -http://www.un.org/climatechange/ar/towards-a-climate-agreement/ vu le 24/03/2017 à 09:30.

(4)– رابح حميدة، إستراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة –دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الصينية، مرجع سابق ، ص :47 .

- **2002:** القمة العالمية للتنمية المستدامة بجوهانسبرغ بجنوب إفريقيا : وخلصت الى عدة نقاط[1] اهمها:

*تقويم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21 والصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة عام 1992؛

*استعراض التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانيات تحقيق التنمية المستدامة؛

*اقتراح الإجراءات المطلوب اتخاذها والترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة لتنفيذها؛

*تحديد سبل دعم البناء المؤسسي اللازم على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

- **2005** : إنشاء الفريق العامل المخصص المعني بالتنوع البيولوجي (AWG-KP) لمناقشة الالتزامات المستقبلية للبلدان الصناعية بموجب بروتوكول كيوتو.[2]
- **14/03 ديسمبر 2007** : إصدار تقرير التقييم الرابع للفريق الحكومي الدولي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. وقد دخل علم المناخ في الوعي الشعبي. في مؤتمر الأطراف الثالث عشر، اتفقت الأطراف على خريطة طريق بالي، التي رسمت الطريق نحو التوصل إلى نتيجة لما بعد عام 2012 في مسارين للعمل :مسار الفريق العامل المخصص المعني بالالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو، ومسار آخر بموجب الاتفاقية، يعرف باسم الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية [3].
- **18/07 ديسمبر 2009** : دخلت إتفاقية كوبنهاغن حيز التنفيذ الغير ملزم حيث تضمنت المعاهدة التى تدعم مبدأ "مسئوليات مشتركة لكن مختلفة" الذي وضعته اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول التغير المناخي وبروتوكول كيوتو، إجراءات

---

[1]– تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ، جوهانسبورغ ، جنوب إفريقيا ، 26 أب – 4 أيلول 2002، الأمم المتحدة ،نيويورك ،2002 .

[2] - http://unfccc.int/bodies/body/6409.php vu le 26/03/2017 à 06 :00 .

[3] - http://www.un.org/climatechange/ar/towards-a-climate-agreement/ vu le 26/03/2017 à 07 :00 .

خفض الانبعاثات بشكل اجبارى بالنسبة للدول المتقدمة والعمل التطوعى من جانب الدول النامية، وتضمنت توافقا كبيرا بشأن القضايا الرئيسية لأهداف خفض الانبعاثات العالمية طويلة الأجل والتمويل والدعم التكنولوجى والشفافية.[1]

- **29 نوفمبر/10ديسمبر2010** : مؤتمر " كانكون" بشأن التغير المناخي و الذي عقد في المكسيك ، وشارك فيه نحو 193 دولة وقرابة 15 ألف شخص من الوفود الحكومية وخبراء البيئة والمنظمات غير الحكومية ورجال الأعمال والإعلاميين.

وقد أوجز تصريح الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" ما تحقق في كانكون بقوله "لقد أثمرت مفاوضات التغير المناخي في" كانكون" بالمكسيك عن نجاح مهم نحن في العالم في حاجة إليه، فقد تعاونت الحكومات في قضية مشتركة، من أجل المصلحة العامة، واتفقت علي المضي قدما للتصدي للتحدي المؤكد في عصرنا، وأن نجاح مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في" كانكون" وضع العالم علي مسار أكثر أمانا وازدهارا، وعالم مستدام للجميع."[2]

- **28 نوفمبر/ 11 ديسمبر2011** : كان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في دربان نقطة تحول في مفاوضات تغير المناخ .وفي دربان، اعترفت الحكومات بوضوح بضرورة وضع مخطط لاتفاق قانوني عالمي جديد للتعامل مع تغير المناخ بعد عام 2020، حيث سيؤدي الجميع دورهم بأقصى ما لديهم من قدرات، وسيتمكن الجميع من جني ثمار النجاح معا [3].
- **22/13 جوان 2012** : وردت عدة تعديلات على بروتوكول كيوتو تشمل : التزامات جديدة للأطراف المدرجة في المرفق الأول لبروتوكول كيوتو. وتعديلات لعدة مواد تتعلق بفترة الالتزام الأولى والتي تحتاج إلى استكمال لأغراض فترة الالتزام الثانية [4].

---

[1] - http://arabic.people.com.cn/31663/6847369.html vu le 26/03/2017 à 16 :00 .

[2] – د.هشام بشير ، مقال (http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/6/51/1540) اطلع عليه بتاريخ 2017/03/26 على الساعة 19:00 مساءا .

[3] - http://unfccc.int/resource/docs/2011/cop17/eng/09a01.pdf vu le 26/03/2017 à 20 :00 .

[4] - http://unfccc.int/files/kyoto_protocol/application/pdf/kp_doha_amendment_arabic.pdf vu le 26/03/2017 à 21:00 .

- **22/13 جوان 2012** : ريو+20 بحسب بان كي مون "هو فرصة تاريخية لتحديد المسارات التي تفضي إلى مستقبل مستدام، مستقبل يوجد فيه مزيد من فرص العمل، و مزيد من الطاقة النظيفة، و أمن أكبر، و مستوى معيشة لائق للجميع" [1]. حيث يعد أكبر مؤتمر في تاريخ الأمم المتحدة من حيث الحضور (حوالي 50000 مشارك منهم57 رئيس دولة، 8 نواب رئيس، 31 رئيس حكومة، 9 نواب لرئيس الحكومة، بالإضافة إلى 487 وزيرا) . فكان حوصلة هذا الإجتماع كما يلي : تكريس الدول كل حسب قدراته العمل على الإهتمام بالوظائف اللائقة، الطاقة، المدن المستدامة، الأمن الغذائي و الزراعة المتواصلة، المياه، المحيطات، إدارة الكوارث، أما النتيجة النهائية لقمة الأرض ريو+20 فكانت وثيقة بعنوان" المستقبل الذي نريده "تتكون من 253 فقرة حول التنمية المستدامة، و الاقتصاد الأخضر، و الحوكمة البيئية .
- **14/1 ديسمبر 2014** : وقد حضر ما يزيد على 11000 مشارك مؤتمر ليما لتغيّر المناخ، منهم حوالي 6300 مسئولاً حكومياً، و4000 من ممثلي هيئات و وكالات الأمم المتحدة و المنظمات الحكومية الدولية و منظمات المجتمع المدني و900 من العاملين في مجال الإعلام ، اعتمدت الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف "نداء ليما للعمل المناخي" والذي يدفع المفاوضات في العام القادم نحو اتفاق 2015، ونحو عملية تقديم ومراجعة المساهمات المحددة على المستوى الوطني، وتعزيز طموح ما قبل 2020[2] .
- **30 نوفمبر/11ديسمبر 2015** : انعقاد مؤتمر باريس الذي هدف إلى أربعة نقاط أساسية "مشروع الاتفاق يتفاوت بحسب المستوى الإنمائي للدول، وهو منصف ومستدام وحيوي ومتوازن وملزم قانونا" [3].
- **7 /18 نوفمبر 2016** : ويعد هذا المؤتمر النسخة 22 من مؤتمر الأطراف (**COP22**)حسب اتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي، وشاركت فيه 196 دولة ، أسفرت المشاورات المفتوحة والشفافة بين الأطراف خلال مرحلة ما قبل

(1) -http://www.un.org/ar/sustainablefuture/about.shtml vu le 26/03/2017 à 22:00 .
(2) -http://enb.iisd.org/vol12/enb12619a.html vu le 27/03/2017 à 12:00 .
(3) - http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/climat/paris-climat-2015-cop21/cop21-l-accord-de-paris-en-4-points-cles/ vu le 27/03/2017 à 14 :00 .

مؤتمر الأطراف و خلال (COP22) اعتماد الأطراف إعلان مراكش الذي يهدف الى العمل على الحد من التغير المناخي و مواصلة التنمية المستدامة[1] .

المطلب الثاني : مفهوم التنمية المستدامة :

قبل التطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة، يجب إزالة اللثام عن الاستدامة كنقطة مبدئية، حيث يعود أصل الاستدامة إلى علم الايكولوجي، حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية، التي تعرضت إلى تغيرات هيكلية، تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها، وعلاقات هذه العناصر ببعضها البعض، وفي المفهوم التنموي استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الايكولوجي.[2]

الفرع الأول : تعريف التنمية المستدامة :

نظرا لحداثة و عمومية مفهوم التنمية المستديمة، فقد تنوعت معانيه في مختلف المجالات العلمية و العملية، فالبعض يتعامل مع هذا المفهوم كرؤية أخلاقية، و البعض الآخر كنموذج تنموي جديد، و هناك من يرى بأن المفهوم عبارة عن فكرة عصرية للبلدان الغنية، مما أضفى على مفهوم التنمية المستديمة نوع من الغموض، و لإزالة ذلك يتعين عرض مختلف التعاريف و وجهات النظر السابقة والحديثة.

لقد أصبح مفهوم التنمية المستديمة واسع التداول و متعدد المعاني، و المشكل ليس في غياب التعاريف، و إنما في تعددها و اختلاف معانيها.

- **مصطلح التنمية المستدامة** développement durable: هو ترجمة لا تستجيب للمصطلح الإنجليزي sustainable development الذي يمكن ترجمته أيضا بالتنمية

(1) - http://greenarea.me/en/193344/key-negotiated-outcomes-cop22-set-positive-tone-irreversible-climate-action/ vu le 26/03/2017 à 15:00 .

(2) – ماجدة احمد أبو زنط وعثمان محمد غنيم، **التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص : 23 .

(القابلة للإدامة) أو (الموصولة)، و لقد تم اختيار مصطلح (مستديمة) لأنه المصطلح الذي يوفق بين المعنى و القواعد النحوية.

كما يعرفها Edwerd barbier: "بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية اكبر قدر ممكن، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة ، ويوضح ذلك بان التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي و بيئي[1].

إن التنمية المستدامة تقوم أساسا على وضع حوافز تقلل من التلوث وحجم النفايات والمخلفات والاستهلاك الراهن للطاقة، وتضع ضرائب تحد من الإسراف في استهلاك الماء والهواء والموارد الحيوية الأخرى.

و لقد توصل تقرير برونتلاند[2] عام 1987 إلى تعريف التنمية المستدامة كالأتي " التنمية المستدامة هي عملية التنمية التي تلبي أماني وحاجات الحاضر، دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر "[3].

يهدف هذا المفهوم الجديد إلى تحسين نوعية حياة الإنسان، من منطلق العيش في إطار قدرة الحمل آو القدرة الاستيعابية البيئة المحيطة[4] ، وترتكز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة هامة، مفادها أن الاهتمام بالبيئة هو الأساس الصلب للتنمية بجميع جوانبها، فهذا النوع من التنمية هو الذي يركز على بعدين مهمين هما الحاضر و المستقبل، حيث تكمن أهمية التنمية المستدامة، حسب هذا التعريف في قدرتها على إيجاد التوازن بين متطلبات التنمية للأجيال الحاضرة، دون أن يكون ذلك على حساب الأجيال القادمة.

---

(1)– عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، 07-08 أفريل 2008 ، جامعة سطيف، ص : 4.

(2)– نسبة إلى رئيسة وزراء النرويج (رئيسة اللجنة)

(3)– دوجلاس موسشين، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،مصر،2000، ص : 63.

(4)– غادة على موسى، مخاطر غياب الأمن الإنساني على البيئة والتنمية المستدامة، بحث مقدم المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان التنمية البشرية وأثارها على التنمية المستدامة، مصر ، ماي 2007، ص : 159.

أما اللجنة العالمية للتنمية المستدامة، فقد عرفتها على أنها: هي التنمية التي تفي احتياجات الحاضر دون المجازفة بموارد أجيال المستقبل، و قد انتهت اللجنة العالمية للتنمية في تقريرها المعنون "مستقبلنا المشترك" إلى أن هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية، طريق يستديم التقدم البشري لا في أماكن قليلة، أو بعض السنين بل للكرة الأرضية بأسرها وصولا إلى المستقبل البعيد[1].

إن هذا النوع من التنمية هو الذي يجسد العلاقة بين النشاط الاقتصادي و استخدامه للموارد الطبيعية في العملية الإنتاجية، و انعكاس ذلك على نمط حياة المجتمع، بما يحقق التوصل إلى مخرجات ذات نوعية جيدة للنشاط الاقتصادي، و ترشيد استخدام الموارد الطبيعية، بما يؤمن استدامتها و سلامتها، دون أن يؤثر ذلك الترشيد سلبا على نمط الحياة وتطوره.

و الملاحظ أن البعض يتعامل مع التنمية المستدامة كاتجاه جديد، يتناسب و اهتمامات النظام العالمي الجديد، و البعض يرى أن التنمية المستدامة نموذج تنموي بديل مختلف عن النموذج الصناعي الرأسمالي، وربما أسلوب لإصلاح أخطاء وعثرات هذا النموذج في علاقته بالبيئة.

ونلاحظ إجمالا أن الإنسان هو محور جل التعاريف المقدمة بشأن التنمية المستدامة، حيث تتضمن تنمية بشرية تؤدي إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم و الرفاه الاجتماعي ومحاربة البطالة، وهناك اعتراف اليوم بالتنمية البشرية على اعتبار أنها حجر أساسي للتنمية الاقتصادية.

من خلال ما سبق يمكن القول أن التنمية المستدامة، هي التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي و الاقتصادي و الاجتماعي و التكنولوجي، و تساهم في تحقيق أقصى حد من النمو في الأنظمة الأربعة السابقة، و أن لا يكون له تأثير جانبي على الأنظمة السابقة، وفي جوهرها ترتكز على النقاط التالية :

---

[1] – ماجدة احمد أبو زنط ، مرجع سابق ،ص:23.

- ❖ التأكيد على ضرورة الاستغلال الأمثل للإمكانيات والموارد المتاحة في الاقتصاد؛
- ❖ المحافظة على البيئة، عن طريق التقليل قدر الإمكان من الآثار السلبية الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على مصادر الاقتصاد وعلى البيئة؛
- ❖ السعي لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة قادرة على إحداث تقارب في مستويات المعيشة لمختلف الفئات.

الفرع الثاني – متطلبات التنمية المستدامة

لتحقيق تنمية مستدامة فعالة يتطلب الأمر التوافق والانسجام بين الأنظمة التالية:

- ❖ نظام سياسي: يضمن الديمقراطية في اتخاذ القرار.
- ❖ نظام اقتصادي : يمكن من تحقيق الفائض، ويعتمد على الذات.
- ❖ نظام اجتماعي: ينسجم مع المخططات التنموية وأساليب تنفيذها.
- ❖ نظام إنتاجي: يكرس مبدأ الجدوى البيئية في المشاريع.
- ❖ نظام تكنولوجي: يمكن من البحث و إيجاد الحلول لما يواجهه من مشكلات.
- ❖ نظام دولي: يعزز التعاون وتبادل الخبرات في مشروع التنمية.
- ❖ نظام إداري: مرن يملك القدرة على التصحيح الذاتي .
- ❖ نظام ثقافي : يدرب على تأصيل البعد البيئي في كل أنشطة الحياة عامة، والتنمية المستدامة خاصة.

الفرع الثالث :أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة إلى جملة من الأهداف جاءت من خلال النقاط التالية:[1]

- ❖ آن التنمية المستدامة عملية واعية – معقدة – طويلة الأمد – شاملة– ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية –الاجتماعية – السياسية – الثقافية؛

(1) - زرنوج ياسمينة، إشكالية التنمية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2005-2006

- ❖ مهما كانت غاية الإنسان، إلا انه يجب أن يحافظ على البيئة التي يعيش فيها، لذا فان هدفه يجب أن يكون إجراء تغيرات جوهرية في البني التحتية والفوقية، دون الضرر بعناصر البيئة المحيطة؛
- ❖ هذا النموذج للتنمية يمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن، وتوظيف تلك القدرات أحسن توظيف لها في جميع الميادين؛
- ❖ نموذج يحمي خيارات الأجيال التي لم تولد بعد، ولا يستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل.

المطلب الثالث: أبعاد و مبادئ التنمية المستدامة :

التنمية المستدامة تستلزم تغيير السياسات و البرامج و النشاطات التنموية بحيث تبدأ من الفرد و تنتهي بالعالم مرورا بالمجتمع.

الفرع الأول : أبعاد التنمية المستدامة:

تستند التنمية المستدامة إلي أبعاد، يمكن ذرك أهمها كما يلي:

ا – البعد البيئي:

يوضح هذا البعد الاستراتجيات التي يجب توافرها واحترامها في مجال التصنيع، بهدف التسيير الأمثل للرأسمال الطبيعي، بدلا من تبذيره واستنزافه بطريقة غير عقلانية، حتى لا تؤثر على التوازن البيئي، وذلك من خلال التحكم في استعمال الموارد وتوظيف تقنيات تتحكم في إنتاج النفايات، واستعمال الملوثات ونقل المجتمع إلي عصر الصناعات النظيفة.[1]

ومن أجل الوصول إلى صناعة نظيفة، تقدم الأمم المتحدة الخطوات التالية:

- ❖ تشجيع الصناعة المتواصلة بيئيا في إطار خطط مرنة؛

[1] – ذهبية لطرش، **متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ضل قواعد العولمة**، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، 07–08 أفريل 2008 ، جامعة سطيف، ص: 4.

- ❖ إلزام الشركات العالمية بنفس المعايير خارج و داخل أوطانها؛
- ❖ التوعية بكل الوسائل بالخسائر و الأخطار الناجمة عن التلوث، سواء المباشرة أو غير المباشرة؛
- ❖ إدخال مفاهيم البيئة الآمنة، و إلزامية المحافظة عليها، من طرف الفرد و المجتمع في كافة مراحل التعليم؛
- ❖ إشراك المجتمعات في آلية التنمية المستدامة بجهود وسائل الإعلام و الثقافة للجميع ؛
- ❖ تشجيع الإنتاج النظيف بيئيا، من خلال آليات السوق والسياسة الضرائبية.

إضافة إلى تبني الصناعة النظيفة مثلما سبق ذكره، نرى أنه من المفيد إلقاء الضوء على مفهوم المشاريع البيئية: وهي تلك التي تراعي البعد البيئي كركيزة أساسية لقيامها، وهناك من يرى بأنها المشاريع التي تساهم في التنمية الاقتصادية بالموازاة مع الحفاظ على البيئةن والعمل مع المستخدمين والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع الأطراف.[1]

أما إذا كان المشروع اقتصاديا، فإننا لا يجب إغفال دراسة الجدوى البيئية و تعني: " دراسة التأثير المتبادل بين مشروعات برامج التنمية والبيئة، بهدف تقليص أو منع التأثيرات السلبية، أو تعظيم التأثيرات الايجابية " [2]

و يمكن اختصارا ذكر أهم العناصر التي تكون ضمن البعد البيئي وهي:

- ❖ النظم الايكولوجية؛
- ❖ الطاقة؛
- ❖ التنوع البيولوجي؛
- ❖ الإنتاجية البيولوجية؛

---

[1] - GUYONNARD Françoise Marie, WILLARD Frédirique le Management environnemental au développement durable des enterprises , ADEME, France, 2005, p : 05.

[2]– اوسرير منور و بن الحاج جيلالي مغروة فتيحة، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد التاسع ، ص:338 .

- ❖ القدرة على التكيف؛
- ❖ الإعلام والثقافة للجميع ؛
- ❖ الصناعة النظيفة.

ب – البعد الاقتصادي

إذا كان مفهوم التنمية المستدامة بالنسبة لدول الشمال الصناعية، هي السعي إلى خفض كبير ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج، والحد من تصدير نموذجها الصناعي إلى الدول المتخلفة، فإن وجهة نظر الدول الفقيرة بخصوص التنمية المستدامة، تعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا[1].

و يمكن تلخيص أهم النقاط التي تؤخذ بعين الاعتبار في البعد الاقتصادي كما يلي:

- ❖ حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية؛
- ❖ مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته؛
- ❖ تبعية البلدان النامية؛
- ❖ المساواة في توزيع الموارد؛
- ❖ الإنفاق العسكري؛
- ❖ التفاوت في المداخيل.

د – البعد الاجتماعي

على الصعيد الإنساني والاجتماعي فان التنمية المستدامة، تسعى إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، مع المحافظة على استقرار معدل نمو السكان، حتى لا تفرض ضغوطات

[1] – كربالي بغداد وحمادي محمد، إستراتجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد45، شتاء 2010 ، ص : 12،11.

شديدة على الموارد الطبيعية . و من هنا فالبعد الاجتماعي يسوقنا إلى تسليط الضوء على النقاط التالية:[1]

- ❖ المساواة في التوزيع؛
- ❖ الحراك الاجتماعي؛
- ❖ المشاركة الشعبية؛
- ❖ التنوع الثقافي؛
- ❖ استدامة المؤسسات؛
- ❖ نمو وتوزيع السكان؛
- ❖ الصحة والتعليم ومحاربة البطالة .

هـ – البعد التكنولوجي

و يعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة، التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة، و تنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة و الحابسة للحرارة و الضارة بطبقة الأزون. [2] و يمكن تعزيز التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة كما يلي:[3]

- ❖ تطوير أنشطة البحث بتعزيز تكنولوجيا المواد الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و اعتماد الآليات القابلة للاستدامة؛
- ❖ تحسين أداء المؤسسات الخاصة، من خلال مدخلات معينة مستندة إلى التكنولوجيات الحديثة؛
- ❖ استحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا؛

---

(1) – حرفوش سهام وآخرون، الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، 07–08 أفريل 2008 ، جامعة سطيف .

(2) – مقدم عبيدات و بلخضر عبد القادر، الطاقة وتلوث البيئة والمشاكل البيئية العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 07، 2007، ص :51 .

(3) -https://www.un.org/ecosoc/ar/content/science-technology-and-innovation-sti-and-culture-sustainable-development-and-mdgs vu le 29/03/2017 à 12:15

- ❖ تعزيز بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الاقتصاد القائم على المعرفة، لاسيّما أن بناء القدرات هو الوسيلة الوحيدة لتعزيز التنافسية، وزيادة النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل جديدة ومحاربة الفقر.
- ❖ وضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي، بحيث يتم إدماج التكنولوجيات الجديدة في خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بالموازاة مع تحقيق أهداف عالمية كالأهداف الإنمائية للألفية.

و يؤكد تقرير الموارد الطبيعية أن القاسم المشترك لهذه الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية والتكنولوجية، هي أن التنمية لكي تكون مستديمة يجب مراعاة ما يلي :

- ❖ أن لا تتجاهل الضوابط والمحددات البيئية؛
- ❖ أن لا تؤدى إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية؛
- ❖ تؤدى إلى تطوير الموارد البشرية، كمحاربة البطالة والفقر وتحسين وضعية المرأة في المجتمع؛
- ❖ تحدث تحولات في القاعدة الصناعية السائدة.

الفرع الثاني : مبادئ التنمية المستدامة

بدأت تتبلور عقيدة بيئية جديدة مع بداية القرن الواحد والعشرين، تبناها البنك العالمي، و تقوم هذه العقيدة على عشر مبادئ أساسية:[1]

[1] – أنجدرو سيتر، المبادئ العشرة للعقيدة البيئية الجديدة، مجلة التمويل التنمية، ديسمبر 1996، ص: 4 – 5–6.نقلا: سالمي رشيد، اثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع : التسيير، جامعة الجزائر ، 2006 .

المبدأ الأول : تحديد الأولويات بعناية

اقتضت خطورة مشكلات البيئة وندرة الموارد المالية، التشدد في وضع الأولويات، وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل، وهذه الخطة قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية والإيكولوجية لمشكلات البيئة، وتحديد المشكلات الواجب التصدي إليها بفعالية.

المبدأ الثاني: الاستفادة من كل دولار

كانت معظم السياسات البيئية، بما فيها السياسات الناجحة مكلفة بدون مبرر، وبدأ التأكيد على فعالية التكلفة. إن هذا التأكيد يسمح بتحقيق انجازات كثيرة بموارد محدودة، وهو ما يتطلب نهجا متعدد الفروع، ويناشد المختصين والاقتصاديين في مجال البيئة، العمل معا على تحديد السبل المثلى للتصدي للمشكلات البيئية الرئيسية.

المبدأ الثالث: اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف

إن بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف و مفاضلات، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة والحد من لفقر، ونظرا لخفض الموارد التي تكرس لحل مشكلات البيئة، منها خفض الدعم على استخدام الموارد الطبيعية.

المبدأ الرابع: استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا

إن الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار الضريبية، هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية بفرض رسوم الانبعاث وتدفق النفايات، رسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الاستخراج.

المبدأ الخامس : الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية

يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما وقدرة، مثل فرض ضرائب على الوقود، أو قيود على الاستيراد لأنواع معينة من المبيدات الحشرية، إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية.

المبدأ السادس: العمل مع القطاع الخاص

يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص، باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية، وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات وإنشاء نظام (الإيزو) الذي يشهد بأن الشركات لديها أنظمة سليمة للإدارة والبيئة.

المبدأ السابع: الإشراك الكامل للمواطنين

عند التصدي للمشكلات البيئية لبلد ما، تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة، إذا شارك المواطنون المحليون، ومثل هذه المشاركة تكون ضرورية للأسباب الآتية :

1- قدرة المواطنين على المستوى المحلي على تحديد الأولويات؛
2- أعضاء الجماعات المحلية يعرفون حلولا ممكنة على المستوى المحلي؛
3- أعضاء الجماعات المحلية يعملون غالبا على مراقبة مشاريع البيئة؛
4- مشاركة المواطنين يمكن أن تساعد على بناء قواعد جماهيرية تؤيد التغيير.

المبدأ الثامن : توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا

ينبغي على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل (الحكومة – القطاع الخاص – منظمات المجتمع المدني)، والعمل بخطط متكاملة للتصدي لبعض قضايا البيئة.

المبدأ التاسع: تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية

بوسع المديرين البارعين إنجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف، فمثلا أصحاب المصانع يستطيعون خفض نسبة التلوث للهواء والغبار من 60%إلى 80 % بفضل تحسين تنظيم المنشآت من الداخل.

المبدأ العاشر: إدماج البيئة من البداية

عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة، فإن الوقاية خير من العلاج بكل تأكيد، وتسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم تخفيف الضرر وتبني ما يعرف بالجدوى البيئية، وباتت تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم إستراتيجيتها المتعلقة بالطاقة، كما أنها تجعل من البيئية عنصرا فعالا في إطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتجارية.

خـــلاصـــة الفـــصـــل الأول :

أصبح العالم اليوم في حاجة إلى رؤية معمقة لما يدور في أرجائه و نظام محكم للسيطرة على الفساد المنتشر و لا يتم إلا عن طريق ؛ تطبيق مفهومي الحوكمة و التنمية المستدامة في إطار الشفافية و النزاهة لما للمفهومين من ايجابيات واضحة نراها في أغلب الدول الحديثة ، من تناسق أطياف المجتمع الواحد ، و العدالة والمساواة في أداء الواجبات (مثال ذلك أن الوزراء في العالم المتقدم أصبحوا يروا بأن الحقيبة الوزارية عبارة عن وظيفة لا غير) .

وقد حاولنا قدر المستطاع تسليط الضوء على المفهومين ، بمعرفة أسباب الظهور و بيان التعريفات التقليدية و الحديثة و توضيح الأساسيات الجوهرية في كلا المفهومين ، وقد لمسنا من خلال الدراسة أن الهوة جد متباعدة بين العالمين النامي والمتقدم خاصة في القوانين الخاصة بالحكم و محاربة الفساد، كما نجد أن الهيئات الدولية متوافقة على منهج واحد هو التقدم نحو مستقبل مشترك تملئه الحيوية البشرية والتنموية .

الفصل الثاني :

تأثير الحوكمة على التنمية المستدامة

المبحث الأول : علاقة الحوكمة بالتنمية المستدامة .

المبحث الثاني : أساليب تمكين الحوكمة و دعم التنمية المستدامة .

إن التنمية المستدامة كمفهوم نظري ليست حكرا على الاقتصاد بحد ذاته بل تناولتها الدراسات في شتى مجالات المعارف و أصبحت متداولة كما رأينا في الفصل الأول بين جميع الدول تلك التي تعاني التخلف الاجتماعي و الثقافي و تصبو للنهوض بالقطاعات الحيوية و إعادة مسار التقدم .

لكن التأثيرات تتباين و تختلف باختلاف التركيبة الايديولوجية و الفكرية للشعوب كما أن المنظومة القانونية تلعب دورا هاما في تحرير العقول و استدامتها ويندرج تحت هذا عدة أساسات أهمها الحوكمة .

أي تبني نظام حكم صالح لتغيير الأوضاع وقد بدأ ظهور هذا النمط من الحكم كمحدد أساسي ومدخل جديد للإستدامة أو التنمية المستدامة بأبعادها من خلال توصيات البنك الدولي ، الاتحادات الاقليمية والمركزية ، المعاهد الدولية المتخصصة ،هيئة الأمم المتحدة .

و ما يؤكد على ذلك هو النجاح الكبير لعدة دول على المستويات كافة بإتباعها لسياسات و توصيات الحكم الراشد (الحوكمة) ومن خلال الفصل الثاني سنحاول التطرق لتأثير الحوكمة على التنمية المستدامة متبعين مـايلي :

المبحث الأول : علاقة الحوكمة بالتنمية المستدامة .

المبحث الثاني : أساليب تمكين الحوكمة و دعم التنمية المستدامة .

المبحث الأول : علاقة الحوكمة بالتنمية المستدامة .

لقد شهدت السنوات الأخيرة تزايدا ملحوظا في تبني مفهوم الحوكمة من قبل الكثير من الدول سيما النامية منها و غالباً ما كان يتم الربط بينها و بين التنمية و الإصلاح الاقتصادي فضلاً عن دورها في إعادة هيكلة العلاقات الاجتماعية حيث تشهد المؤسسات و الآليات التقليدية للحكم و المساءلة تغيرا سريعا في العديد من البلدان ذات الموقع المتقدم في الاعتراف بأهمية الحوكمة بما يهدف إلى تقليل الأزمات السوسيولوجية و الاقتصادية[1] . و لمناقشة تأثير الحوكمة على التنمية المستدامة قسمنا المبحث إلى:

المطلب الأول : الديمقراطية و التنمية .

الفرع الأول : تعريف الديمقراطية .

الفرع الثاني : العلاقة بين الديمقراطية و التنمية .

الفرع الثالث : تقييم الارتباطات السببية الرئيسية .

المطلب الثاني : تأثير الحوكمة على التنمية البشرية.

الفرع الأول : تفعيل التنمية البشرية .

الفرع الثاني : المساواة بين الجنسين .

المطلب الثالث : التخطيط و التنمية .

الفرع الأول : تعريف التخطيط .

الفرع الثاني : التخطيط التنموي الاستراتيجي .

الفرع الثالث : أسس التخطيط التنموي الاستراتيجي و مبادئه .

الفرع الرابع : مراحل و أساليب التخطيط التنموي .

---

[1] - http://almadapaper.net/ar/printnews.aspx?NewsID=257357 en date du 22/04/2017 à 23 :35.

المطلب الأول : الديمقراطية والتنمية.

تعتبر مسألة العلاقة بين الديمقراطية و التنمية أحد المحاور الأساسية في الدراسات التنموية والسياسية وفي هذا الإطار تم طرح العديد من التساؤلات ذات الأهمية بمكان : هل الديمقراطية هي التي تقود التنمية أم العكس ، التنمية هي التي تقود الديمقراطية و هذه المساءلة لم تحسم النتيجة على الأقل على المستوى الأكاديمي ، خصوصا بعد ظهور الحكم الراشد (الحوكمة الجيدة) للواجهة ضمن دراسات العديد من المؤسسات الدولية و وكالات التنمية و التي تعنى بأهمية المعطيات السياسية و خاصة الديمقراطية في عملية التنمية إضافة إلى ظهور فكر جديد يدعو إلى تضمين متغيرات سياسية و حقوقية داخل التنمية و هنا تبرز أطروحة عالم الإقتصاد الهندي أمارتيا سن (Amartya sen) التي ساهمت في بلورة مفهوم ومؤشرات التنمية البشرية[1]

الفرع الأول : تعريف الديمقراطية :

لغويّاً: الديمقراطيّة كلمةٌ مركبة مِن كلمتين: الأولى مشتقة من الكلمة اليونانية Δήμος أو Demos وتعني عامة الناس، والثانية Κρατία أو kratia وتعني حكم. و بهذا تكون الديمقراطية Demoacratia تَعني « حكم الشعب » أو « حكم الشعب لِنفسهِ » .

أ – تعاريف مبسطة:

يمكن تعريف النظام الديمقراطي في مستواه الأساسي بمصطلحات إجرائية كـ "ترتيبات مؤسسية للوصول للقرارات السياسية التي يكتسب بها الأفراد السلطة بوسائل الصراع التنافسي عبر كسب أصوات الناس"(شمبتر 1942)[2]. و بالتوسع في التعريف، يحدد

(1) – أ.رضوان بروسي، جدلية العلاقة بين الديمقراطية والتنمية:نحو مقاربة غير معيارية، جامعة د.مولاي الطاهر – سعيدة– الجزائر.-http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_409_radwan%20brousi%2015-36.pdf

(2) - Schumpeter.J.(1942) capitalism, socialism and Democracy: London: Harper perennial , P : 250.

داهل(1971)[1] سبعة معايير أساسية للديمقراطية، و يفضل الإشارة إليها بنظام الحكم البولايارشي . هذا يتضمن:

-السيطرة على القـرارات الحكومية بشأن السياسة المنوطة مؤسسيا بمسؤولين منتخبين.

-انتخابات دورية حرة وعادلة.

-اقتراع عام للراشدين.

-الحق بإدارة الإدارات العامة.

-حرية التعبير.

-حق الحصول على مصادر المعلومات التي لا تُحتكر لا من الحكومة و لا من أي جماعة منفردة.

-حرية التجمع (مثل حق الانتساب وتشكيل منظمات مستقلة مثل الأحزاب السياسية و جماعات المصالح و غيرها).

إن تعريف داهل للديمقراطية الشكلية، و إن كان معتدلا فهو يتضمن الحريات المدنية الأساسية التي يجب-وفق المبدأ- أن تضمن أن تكون العملية الديمقراطية جامعة، متحررة من القمع و تمكّن المواطنين من المشاركة بأسلوب واع و مستقل. غير أن التركيز في هذا التعريف لا يزال منصبا على الطعن القضائي، و على العملية الانتخابية ذاتها. و لفترة طويلة، كانت المجموعة الدولية تميل لتضع إيمان كبير في الأهمية الحاسمة للانتخابات و ما تحققه لعملية الدمقرطة – هناك افتراض ضمني بأن الإنتخابات سوف لن تكون مجرد حجر أساس و إنما هي مولّد أساسي و على مر الزمن لإصلاحات ديمقراطية أخرى.

[1] - Dahl, R.A. (1971) polyarchy: participation and opposition. New Haven. CT: Yal university press.

ب- تعاريف أكثر أهمية:

من جهة أخرى، و كما يتضح و بشكل متزايد من ظهور الديمقراطيات الجديدة في عدة مناطق من العالم النامي منذ الثمانينات ، لا تعني عملية الدمقرطة فقط التحول إلى الديمقراطية الشكلية، و إنما أيضا تقوية و ترسيخ دعائم هذا النظام الديمقراطي. و كما وجد المحللون، الاعتماد على التعريف الإصلاحي للديمقراطية لا يمكنه مواجهة التحديات المحيطة بالأنظمة التي باشرت التحول لكنها لم ترسخ بعد هياكلها الديمقراطية الأولية.
و بالتالي، يتجه عدد متزايد من خبراء الديمقراطية نحو تعريف أكثر موضوعية للديمقراطية، و هو التعريف الذي يعطي أهمية أكبر لدور و أهمية المسائلة.

هناك ثلاثة أبعاد للمسائلة التي تتميز بـ:

- مسائلة عمودية: تمكّن المواطنين من مسائلة قادتهم السياسيين عبر قنوات الاقتراع في فترات زمنية محددة.

- مسائلة أفقية: تشير إلى آليات المسائلة التي توجد ضمن هيئات متميزة للحكومة ذاتها، بموجبها يصبح لمؤسسات الدولة السلطة و الرغبة في الإشراف و التوجيه و معالجة و معاقبة (إن تطلب الأمر)، الأفعال غير القانونية الصادرة من جانب مؤسسات أخرى للدولة.
- مسائلة مجتمعية: تشير للوظائف المستمرة من رقابة المؤسسات المدنية و المنظمات غير الحكومية و الإعلام الواسع المستقل على أفعال الدولة.

هذا النموذج للديمقراطية التمثيلية الليبرالية – الذي يرتكز على عملية انتخابية عادلة، و احترام الحقوق المدنية و السياسية الأساسية، و توفير آليات ضرورية للمسائلة تعطي جوهرا للديمقراطية – اكتسب رواجا عالميا متزايدا عبر العقدين الماضيين. و كما يذكر Amartya Sen(1999a)، أن الديمقراطية أصبحت "قيمة عالمية"[1]. هذا الإجماع العالمي

[1] - Sen. A (1999a) "Democracy as a universal value". Journal of democracy 10(3): 3-17

الناشئ عرضته مجموعة الديمقراطيات (CD). [1]من خلال إعلانها في وارشو و البيانات اللاحقة. جماعة الديمقراطيات كانت أول منظمة بين الحكومات من الديمقراطيات المؤسسة و الدول الديمقراطية التي سعت لتعريف و تقييم ماهية الديمقراطية، بالإضافة إلى العمل بشكل جماعي لدعمها و تعميقها حيثما توجد، و الدفاع عنها حالما تتعرض للتهديد، رغم أن بياناتها ليست ملزمة.

و من جهة أخرى تعرضت هذه الفكرة لليبرالية الديمقراطية للانتقاد في حلقات معينة باعتبارها شديدة النخبوية، و أن المشاركة فيها مهملة . هذه النقاشات حول الديمقراطية الموضوعية وضعت اهتماما كبيرا بالعمليات الجمعية و التداولية و التشاركية . و كما يوضح جون كافينتا في، "تعميق الديمقراطية" [2]على عنصر هام في نقاش الديمقراطية يركز على المشروع السياسي في تطوير و الحفاظ على مشاركة أكبر للمواطنين في العملية السياسية قياسا بما يوجد عادة في الديمقراطية الممثلة لوحدها. و رغم أنها لا تزال بعيدة عن الكمال، لكن المؤسسات في كل من البرازيل بعد الحكم السلطوي و جنوب إفريقيا بعد النظام العنصري تقدم أمثلة للمحــاولات المقصودة نحو حوكمة أكثر أهمية و مشاركة سياسية (بما فيها تقديم ميزانيات تشاركية).

الفرع الثاني : العلاقة بين الديمقراطية و التنمية .

في دراسات التنمية و السياسة المقارنة برزت بعض النقاشات التي تستكشف العلاقة بين الديمقراطية و التنمية. إن أول من بحث الارتباط الايجابي (المستوى العالي) بين الثروة والديمقراطية (القائمة)، كان (مارتن لبست) في مقالته الشهيرة عام 1959 "بعض الشروط الاجتماعية المسبقة للديمقراطية"[3]، و التي كانت أقوى العلاقات و أكثرها ديمومة في العلوم الاجتماعية. في الحقيقة، إن النظام الديمقراطي لم يسقط أبدا بعد بلوغه مستوى معين للدخل (6055 دولار لكل فرد مقاسا بسلة من حسابات الناتج المحلي الإجمالي لعدة دول).

(1) - https://2001-2009.state.gov/g/drl/c10790.htm vu le 23/04/2017 à 02H30
(2) - http://www.ids.ac.uk/files/dmfile/Wp264.pdf vu le 23/04/2017 à 03h00
(3) - https://scholar.harvard.edu/files/levitsky/files/lipset_1959.pdf vu le23/04/2017 à 03h30

غير أن قوة العلاقة هذه لا تعني وجود سببية، و لهذا فإن الأكاديميين و محللي التنمية و صناع السياسة انشغلوا لفترة طويلة في إزاحة الغموض عن العلاقة المعقدة بين التنمية و الديمقراطية و محاولة تقرير إن كان هناك ارتباط سببيا بين الاثنين.

الإجابة على السؤال بشأن الارتباط بين الديمقراطية و التنمية سوف تعتمد بالطبع على الكيفية التي يعرّف بها المرء "التنمية". إذا كان المرء يتبع Sen(1999b) و يتبنى تعريف التنمية كـ"حرية" – و هو التعريف الواسع الذي يضم ليس فقط المؤشرات الاقتصادية و إنما أيضا الحريات مثل الحقوق السياسية و الإنسانية، الفرص الاجتماعية ، ضمانات الشفافية و حماية الأمن، فإن الديمقراطية يجب أن تقود إلى التنمية. إضافة إلى ذلك، النقاشات الأخيرة عن اتجاه التنمية المرتكزة على الحقوق أيضا تركز على المشاركة و المسائلة و عناصر أخرى مشابهة جدا للقيم التي تؤطر الأشكال الموضوعية للديمقراطية . لكن، مع أن هناك قيمة كبيرة في فهم التنمية في مثل هذه الطريقة الشمولية، فإن هذا الاتجاه يثير مشاكل مفاهيمية. تعريف التنمية وفق العلاقة مع العديد من الخصائص الملازمة للديمقراطية (بما في ذلك الحقوق والمسائلة) يجعل من الصعب جدا من الناحية التحليلية إيجاد فرق بين المصطلحين أو القدرة على إزالة الالتباس في العلاقة بين الاثنين. و لهذا السبب، ربما من المفيد تبنّي تعريف نوعا ما أضيق للتنمية. وطبقا لجوزيف ستجلز عام 2003 [1]، التنمية وفق هذه الأهداف تُفهم كـ "تحول للمجتمع" يتجاوز النمو الاقتصادي ليتضمن أبعاد اجتماعية مثل الأبجدية، توزيع الدخل، توقعات الحياة، الخ – العوامل التي المّ بها مؤشر التنمية الإنسانية. كذلك يجب أن تتضمن التنمية بعض أبعاد إعادة توزيع الثروة.

هناك أيضا نقاش حول ما إذا كانت الديمقراطية "الحقيقية" يمكن انجازها فقط في تلك الأنظمة السياسية التي تدعم التنمية، المساواة الاقتصادية، و العدالة الاجتماعية. ولكن وكما لاحظ العديد من المحللين مثل (شمبتر و كارل 1996) [2]بأنه لاشيء متأصل

[1] - stiglitz.J.(2003)"Towards a New paradigm of Development", In J.H Dunning(ed) making globalization good.oxford: oxford university press

[2] - http://www.bu.edu/washington/files/2015/01/Schmitter-and-Lynn-What-Democracy-Is-and-Is-Not.pdf vu le 24/04/2017 à 18h00 .

في طبيعة النظام الديمقراطي بحيث يجب أن يقود أوتوماتيكيا إلى محصلات معينة. هذا الفهم المفرط للديمقراطية ربما في الحقيقة يشكل عبئا على المفهوم، و أنه يضع توقعات غير واقعية حول ما يجب أن ينجزه النظام الديمقراطي فقط لفضيلة كونه ديمقراطي. إن الفرق بين نوع الدولة و النظام يُعتبر أساسيا لهذا النقاش. الوظيفة الأساسية للدولة هي تعزيز النمو الاقتصادي و إنجاز نتائج تنموية. نوع النظام يشير إلى شكل الحكومة وطريقة عمل القرارات.

هذا الاتجاه اختار تعريف الديمقراطية (كما هو موضح فيما سبق) بالتركيز على العمليات و ليس النتائج: لا يجب أن نتوقع من الديمقراطية إنتاج أفضل محصلة سوسيو اقتصادية لمجرد إنها ديمقراطية. و كما جادلت (Sen, 1999a) و آخرون بأن العملية الديمقراطية بالفعل لها قيمة داخلية بذاتها، و يجب أن نتوقع أن تصل إلى قرارات سياسية بطريقة تضامنية، تشاركية، شفافية و مسؤولية و تمثيل أوسع لمختلف المصالح الاجتماعية.

و حالما تتأسس القيمة الداخلية للديمقراطية، فان السؤال الذي يظل جديرا بالإثارة هو هل الديمقراطية تصنع اختلافا، و إذا كان صحيحا، أي نوع من الاختلاف؟ إن الاعتراف المتزايد بالمؤسسات كعوامل رئيسية في رسم نتائج التنمية، وحركة المزيد من الدول الفقيرة نحو الديمقراطية كلاهما زاد من مقدار ملائمة و زخم هذا النقاش إلى مدى أبعد. بعض الأسئلة تتضمن التالي. هل التنمية تقود إلى الديمقراطية أم العكس؟ ما هي الآلية المؤسسية لخلق الأداء الاقتصادي؟ هل الديمقراطية تعزز التنمية، وهل الحكومات السلطوية ملائمة أكثر للقيام بتلك المهمة ؟ وهل التنمية الاقتصادية ضرورية لتمكين الديمقراطيات في العالم النامي كي تتعمق وتصبح راسخة؟ سنعالج هذه الأسئلة تباعا.

الفرع الثالث : تقييم الارتباطات السببية الرئيسية.

1 – نظرية التحديث :

في الستينات والسبعينات من القرن الماضي كان الجدال الذي اكتسب أهمية كبيرة في الأوساط الأكاديمية والحلقات السياسية هو أن الديمقراطية يُحتمل جدا أن تبرز في دول ذات مستويات عالية من التطور السوسيواقتصادي و تأسيسا على تحليل (لبست) الذي يؤكد على نقطة واحدة وهي أن الثروة الاقتصادية "شرط مسبق للديمقراطية"، فإن العديد من المحللين و الأكاديميين فسروا هذه العلاقة بما يعني أن التنمية هي شرط مسبق للديمقراطية.

هذا الإتجاه التحديثي للدمقرطة فهم بروز الديمقراطية كنتيجة للتحول في البناء الطبقي، صعود البرجوازية، التنمية الاقتصادية، زيادة التمدين، التطور المسبق للقيم الديمقراطية، العوامل الدينية و الثقافية الأخرى.

إذا فإن ظهور الديمقراطية هو سبب داخلي لعملية التطور الاجتماعي والاقتصادي – هناك تقدم خطي نحو التحديث يبلغ في النهاية ذروته في الديمقراطية. بكلمة أخرى، حالما تكتسب الأنظمة اللاديمقراطية مستوى معين أو حد أقصى من التطور الاقتصادي والنضج الاجتماعي، فهي ستصبح حتما ديمقراطية. طبقا لاتجاه التحديث، فإن، ظهور الديمقراطية يجب أن يُرى كذروة انجاز لعملية طويلة من التحديث، أو كأناقة تستطيع الدول الغنية تقديمها في النهاية.

غير أن ما سمي بالموجة الثالثة من الدمقرطة التي اكتسحت معظم العالم النامي بدءاً من الثمانينات خلقت تحديا لهذا المفهوم من " الشروط المسبقة " للديمقراطية.

ومنذ ذلك الوقت، كانت معظم الحركات نحو الديمقراطية الرسمية قد حدثت في بلدان لا يُتوقع فيها مثل هذا التحول نظرا للمستويات الواطئة للتطور الاقتصادي و غيره من المؤشرات السوسيواقتصادية. حيث كما لوحظ في عدد كبير من الدول التي مارست التحول نحو الديمقراطية أثناء الموجة الثالثة كيف أنها جاءت في أسفل ثالث مؤشر

للتنمية الإنسانية. تحولات الموجة الثالثة أيضا رفضت الجدال الثقافي بأن الديمقراطية لا تنسجم مع قيم دينية معينة. كذلك، العديد من الأنظمة السلطوية كانت قادرة على البقاء حتى بعد وصولها مستوى عالي من التطور، لذا لا يبدو هناك تقدم طبيعي من السلطوية إلى الديمقراطية بعد بلوغ نوع تنموي معين "أقصى حد."

استجابة لمحددات نظرية التحديث، نشأ فقه منذ الثمانينات يسعى لفهم التحول الديمقراطي وفق اتجاه عملياتي[1] .process– oriented approach هذا الفقه يؤكد على أهمية القرارات، الأفكار و التفاعل بين العوامل السياسية المحلية الإستراتيجية في خلق التحول في أماكن غير محتملة، بينما يعترف بأهمية العوامل الهيكلية في تشكيل خيارات الفعل بدرجات مختلفة. تركيز هذا الفقه هو على تفاعلات النخب. في بعض الحالات، تعبئة اجتماعية واسعة النطاق و(تهديد بالعنف) و الاحتجاجات من الأسفل كانت مؤثرة في خلق التغيير الديمقراطي. هذا كان ملحوظا في كل من جنوب إفريقيا و الفلبين و أوكرانيا أيضا الجزائر.

لذا، فان إجماع عالمي واسع نشأ ليؤكد أن التنمية الاقتصادية بحد ذاتها هي غير ضرورية و لا هي شرط كافي لنشوء الديمقراطية. من جهة أخرى، ما وراء هذا الاتفاق العام حول حقيقة أن هناك لا وجود لشروط مسبقة هيكلية لظهور الديمقراطية، فان طبيعة العلاقة بين الديمقراطية و التنمية تبقى قضية مثيرة للجدال. فمثلا، يجادل البعض إن الديمقراطية في الحقيقة شرط هام مسبق لتعزيز التنمية، بينما آخرون أكدوا على العكس، إن الأنظمة السلطوية تناسب المهمة بشكل أفضل.

2 – الديمقراطية أولا:

ان الديمقراطية تساعد في تعزيز التنمية (أكثر مما في العكس) يقوم على أساس بعض الخصائص المؤسسية للأنظمة الديمقراطية – أي آلياتها في المسائلة وتزويد نظام المراقبة و الفصل بين السلطات. هذه الخصائص تلعب دورا أساسيا في تضييق استغلال سلطة

[1] - http://stanfordsiver.net/wp-content/themes/twentyten/pdf/DeepDemocracy-POVCD.pdf vu le 24/04/2017 à 19h30 .

الدولة، من خلال الانتخابات و العمليات الأخرى. هي أيضا توفر أنظمة للمكافئات و العقوبات، شفافة، دورية، موثوقة (بالنسبة للقواعد و ليس النتائج).

هذه الخصائص المؤسسية (الوظيفية) للديمقراطية توضح لماذا لم تحدث مجاعة في الأنظمة الديمقراطية.

من جهة أخرى، كانت موجة التفاؤل الديمقراطي التي صاحبت هذا التحول الهام نحو الديمقراطية في عدد كبير من الدول النامية – والتي وصفها فوكـوياما عام 1992 [1]بنهاية التاريخ – ربما ذاتها بنت توقعات عالية حول ما يمكن أن تحققه هذه الأنظمة الديمقراطية الناشئة توا.

ارثودكسية جديدة، قلبت افتراضات نظرية التحديث رأسا على عقب، نشأت بين المجموعة الدولية (خاصة بين المانحين) بدءا من التسعينات تؤكد أن الديمقراطية ليست محصلة أو نتيجة للتنمية وإنما هي مكون وعنصر ضروري لخلقها. هذا التفكير يؤطر معظم "برامج الحوكمة الجيدة" التي كرستها المجموعة الدولية. تلك البرامج متعلقة أساسا بقواعد وممارسات بموجبها يتم اختيار الحكومات وتُمارس في ظلها سلطات الدولة. إن الحكومة الجيدة تؤكد على أهمية الشفافية والمسائلة (الأفقية والعمودية)، وهي أيضا تستدعي عمليات صنع قرارات تشاركية تضامنية واسعة كشرط أساسي لتعزيز فعال للتنمية.

3 – التنمية أولا :

إن هذه النزعة الطبيعية للنظام الديمقراطي في التجزئة و الانتشار و تقسيم السلطة بين مختلف أصحاب المصالح بمختلف المستويات، سواء ضمن الدولة أو بين مجموعة اللاعبين، ومن ثم جعل عملية صنع القرارات أكثر استهلاكا للوقت، كل ذلك قاد العديد من المحللين للجدال بان الأنظمة السلطوية في العالم النامي ربما أفضل من الديمقراطية لتعزيز التنمية الاقتصادية.

[1] - http://www.democraziapura.altervista.org/wp-content/uploads/2015/01/1992-Fukuyama.pdf vu le 24/04/2017 à 21h30

جوهر هذه الحجة هي أن التنمية تتطلب حكومة قوية مركزية عالية الاستقلال خاصة عندما تحتاج الدول الفقيرة لتلعب مسيرة اللحاق وان السياسات الديمقراطية هي ببساطة شديدة الفوضى ولا يمكن التنبؤ بها لتوفير مثل هذا البناء. في النظام السلطوي، يتمتع اللاعبون في الدولة بأفق زمني طويل طالما لا يحتاجون للقلق على السياسة القصيرة الأجل التي تنشأ من الحلقات الانتخابية.

تجربة نمور أسيا [1](كوريا، تايوان، سنغافورة، هونك كونك) تثبت فرضية أن الأنظمة السلطوية هي أكثر فاعلية من الأنظمة الديمقراطية في تسريع التنمية الاقتصادية، حيث أن الدولة هي التي تقود النمو الاقتصادي السريع و التحول السوسيواقتصادي بدءا من الستينات وحتى التسعينات من القرن الماضي. مؤخرا أضيفت الصين وفيتنام لدعم هذا الدليل.

ومن جهة أخرى، ليس من المؤكد أن الحاكم السلطوي سيكون دائما مهتما بلعب دور ايجابي في عملية التنمية. على العكس تماما، الأمثلة التاريخية عن الدول السلطوية المضادة للتنمية في إفريقيا و أمريكا اللاتينية و شرق أوروبا و الاتحاد السوفيتي السابق كانت غزيرة. في الحقيقة، إحدى الانتقادات لمدرسة أفكار (التنمية أولا، والديمقراطية ثانيا)، هي أنها تثق بالدليل التجريبي الذي هو محدود جدا و انتقائي بشكل كبير. بمعنى أن المراهنة على فاعلية تنموية كبيرة لهذه الانظمة يتضمن رهانا خطيرا، و أنه لا يمكن التحقق منها نظريا كون الغايات تبرر الوسائل.

كذلك، يمكن أيضا إقامة الحجة على أن العديد من الدول السلطوية، المركزية، ذات الاستقلالية العالية في صنع القرار لعبت دورا كبيرا في تعميق سلسلة من الكوارث الاقتصادية، و أن مثل هذه الكوارث كانت إما أقل عمقا أو حتى ممكن تجنبها لو كانت

[1] - مقالة: /مصطفى-محمد-إبراهيم-النمور-الأسيوية-ه /http://iraqieconomists.net/ar/2015/06/08 تم الإطلاع عليها بتاريخ 2017/04/24 على الساعة 23:00 .

هناك آلية ديمقراطية فعالة لإبقاء السلطة التنفيذية تحت المراقبة. هذا بالتأكيد ينطبق على أزمة بيسو المكسيك عام1995 [1] والتي كانت من أعمق الكوارث في المكسيك.

4 – نظرية التحديث الجديدة :

كما لاحظنا ، أن الموجة الثالثة من الدمقرطة في العالم النامي تؤكد الاعتقاد بعدم وجود شروط مسبقة هيكلية لظهور الديمقراطية. من جهة أخرى ، هناك فقط عدد محدود من الدول باشرت التحول الديمقراطي و نجحت في تأسيس أنظمة ديمقراطية متماسكة رصينة. مقابل هذه الخلفية، العديد من المحللين توصلوا إلى إجماع بأن العوامل الهيكلية – مثل الشروط المؤسسية والاجتماعية والميراث – ربما لها تأثير هام على نجاح العملية الديمقراطية. هم يقولون، مع القليل من الاستثناءات (الهند وكوستاريكا)، فإن جميع الديمقراطيات التي يمكن اعتبارها متماسكة هي ثرية.

إن العملية الديمقراطية هي الوسيلة الشرعية الوحيدة للحصول على السلطة. لا بد من الاعتراف إن بناء و تقوية مثل هذا البناء السياسي الديمقراطي ملزم في أن يأخذ وقتا طويلا، وهذا هو التحدي الرئيسي الذي تواجهه الأنظمة اليوم.

إن نظرية التحديث تفترض أن مستويات عالية من التطور الاقتصادي يساهم في استقرار الديمقراطية حالما تتأسس لأنها تُضعف الاستقطاب عبر تخفيف الصراع الطبقي وتكريس عدم التطرف في الصراع السياسي. بما ان زيادة مستويات التنمية يقلل من حجم اللامساواة، فان الصراعات التوزيعية تصبح اقل اهتماما والرؤى لتطوير السياسة بين الناس تصبح أكثر تدرجا. الثقافة السياسية المتسامحة والمعتدلة هي أيضا يتم تسهيلها عبر زيادة فرص التعليم والتي هي ذاتها نتاج للتحديث. كذلك تعجل التنمية الاقتصادية من نمو المجتمع المدني.

إذا العلاقة بين الديمقراطية والتنمية ليست نهائية، هناك مختلف الحجج التي يمكن استخدامها لدعم كلا الرؤيتين: إن المؤسسات الديمقراطية تلعب دور حاسم في تعزيز

[1] - http://www.cipe-arabia.org/files/html/case23.htm vu le 24/04/2017 à 23h30

التنمية و الرؤية المضادة أن الأنظمة الدكتاتورية ربما أكثر فاعلية في هذا المسعى. خاصة الدول الفقيرة التي تحتاج للحاق بسرعة. النقاش يبقى بعيد عن التسوية. الفقه الحالي الذي يسعى لتحديد العلاقة بين الديمقراطية والتنمية يبقى غير ثابت. وهو ما يشير إلى مدى تعقيد ولا خطية العلاقة بين هاتين القوتين. كل دراسة تعطي دليلا لإثبات حجتها من حيث صلة النظام الديمقراطي أو النظام السلطوي بالتنمية، فكل حجة تُواجه بحجة مضادة.

المطلب الثاني : أثر الحوكمة على التنمية البشرية :

تختلف الأثار المترتبة عن تطبيق الحوكمة على العملية التنموية ، وأقل ما يمكن أن يقال عنها ، أنها تقود إلى تحقيق التنمية البشرية المستدامة التي تحاول جميع البلدان الفوز بها . ولإبراز ذلك سنتطرق إلى أهمية الحوكمة في تخفيض الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين و جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

الفرع الأول : تفعيل التنمية البشرية :

هي عملية توسيع القدرات التعليمية والخبرات للشعوب والمستهدف بهذا هو أن يصل الإنسان بمجهوده و مجهود ذويه إلى مستوى مرتفع من الإنتاج و الدخل، و بحياة طويلة و صحية بجانب تنمية القدرات الإنسانية من خلال توفير فرص ملائمة للتعليم و زيادة الخبرات.[1]

فيما يخص توسيع القدرات و اكتسابها لابد من لنا من معرفة الارتباط بين التنمية البشرية و التنمية الإجتماعية . فإكتساب القدرات ترتكز أساسا على توفر الحياة الصحية للإنسان ، و على إكتساب المعرفة و التعليمم بما فيه اكتساب المهارات ، و الحصول على الموارد اللازمة لمستوى عيش لائق ، و إذا لم تتح هذه الأساسيات ، تكون إمكانية الناس في الحصول على فرص أخرى بعيدة المنال . [2]

[1] - https://ar.wikipedia.org/wiki/تنمية_بشرية vu le 25/04/2017 à 01h30

[2] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لسنة 1995 .

بما أن التنمية الإجتماعية بمفهومها الأوسع تتضمن عدة قضايا مثل القضاء على الجوع و سؤ التغذية و توفير الحماية الصحية و القضاء على الأمية و حق الجميع في التعليم و الثقافة ، فإنها تعتبر من أساسيات تحقيق التنمية البشرية التي ترى ضرورة توفر الصحة و المعرفة و المهارات كأساس للإنطلاق نحو الفرص الأخرى ، بالإضافة إلى التعليم الذي يعتبر عامل رئيسي من عوامل تمكين الموارد البشرية ، لما له من أثار ايجابية ، إن كان على مستوى السلوك و الإدراك الفردي أو على مستوى تحسين قدرة الوصول إلى المعرفة و المعلومات و الأفكار الجديدة و القدرة على استخدامها ، كما أن للتعليم أثارا ايجابية أخرى إن كان على مستوى صحة و رفاه الأسرة أو إتخاذ القرار.[1]

الفرع الثاني : المساواة بين الجنسين :

إن تحدثنا عن الفروق بين الذكر و الأنثى انطلاقاً، أو بين الرجل و المرأة مآلاً، إن تحدثنا عن هذه الفروق فإنما أبين الفرق بين الجنسين لا بين الفردين، فربما فاقت امرأة الرجل لحكمة أرادها الله، وربما فاق الرجل المرأة في اختصاصها. الحديث الآن عن الفرق بين الجنسين، لا بين ذكر و أنثى فردين.

قال العلماء: هناك فروق جسمية في المرأة تتناسب مع وظيفتها التي أعدها الله لها، فيها غدد ليست موجودة عن الرجل، هذه الغدد تُعدها لخصائص الأنوثة، فمن نعومة الملمس، إلى عذوبة الحديث، إلى غلبة الحياء، إلى كثرة الخجل، إلى ضعف التحمل[2].

لكن هذه الفروقات تتلاشى في الإسلام لقول النبي عليه الصلاة و السلام: "إنما النساء شقائق الرجال". [3]

---

[1] - Bennett, Using empowerment and social inclusion for pro-poor growth: a theory of socialchang, Word Bank, Waskington, 2002.

[2] -http://www.muhammad-pbuh.com/ar/?p=836 vu le 25/04/2017 à 05h17 .

[3] – أخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وأبو داود وأحمد ومالك .

إذا ينبغي أن يتم التعامل مع الرجال والنساء بصورة متساوية لأن المساواة بين الجنسين تشكل ليس فحسب حقا أساسيا من حقوق الإنسان، ولكن أيضا أساسا من الأسس الضرورية اللازمة لإحلال السلام والرخاء والاستدامة في العالم.

كما أن توفير التكافؤ أمام النساء و الفتيات في الحصول على التعليم، و الرعاية الصحية، و العمل اللائق، و التمثيل في العمليات السياسية و الاقتصادية و اتخاذ القرارات سيكون بمثابة وقود للاقتصاديات المستدامة و سيفيد المجتمعات والإنسانية جمعاء[1].

و من أهم مقاصد المساواة [2]:

- القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان .
- القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء و الفتيات في المجالين العام و الخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر و الاستغلال الجنسي و غير ذلك من أنواع الاستغلال .
- القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال و الزواج المبكر و الزواج القسري، و تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث) .
- الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر و العمل المنزلي و تقديرها من خلال توفير الخدمات العامة و البنى التحتية و وضع سياسات الحماية الاجتماعية و تعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية و العائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني .
- كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة و فعالة و تكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية و الاقتصادية والعامة

[1] - http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/gender-equality/ vu le 25/04/2017 à 05h37
[2] - le lien déjà vu le 25/04/2017 à 05h37

- ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية، على النحو المتفق عليه وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما

- القيام بإصلاحات لتخويل المرأة حقوقا متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية و التصرّف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، و الميراث والموارد الطبيعية، وفقًا للقوانين الوطنية
- تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، و بخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة
- اعتماد سياسات سليمة و تشريعات قابلة للإنفاذ و تعزيز السياسات و التشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين و تمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات .

كما أن الجزائر حذت حذو مصاف الدول في هذا المجال: فنحن باعتبارنا بلدا مستعمرا ، تأثرت فيه نسائنا بالأوضاع السائدة إبان تلكم الفترة ،أين إنتشر الفقر و الجوع و الجهل و أصبحن قعيدات البيوت ، اقتصر عملهن على الغزل و الزراعة و المنزل .إلا أنه لا يمكننا تناسي فضل الرموز اللواتي شاركن في صفوف جيش التحرير الوطني ، من أمثال لالة فاطمة نسومر ، حسيبة بن بوعلي و مليكة قايد .....، فكن مجاهدات و ممرضات كما جاء نص ميثاق الجزائر لسنة 1964 [1] الذي ورد فيه " وقد سمحت الحرب التحريرية للمرأة الجزائرية .....إلى جانب الرجل و بتحمل قسطها من النشاط في الكفاح".

[1] – تاج عطا الله، المرأة العاملة في تشريع العمل الجزائري بين المساواة والحماية القانونية دراسة مقارنة ، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون ، سنة 2006 ، ص: 36 .

أما موضوع المشاركة السياسية للمرأة فإنه يحتل مرتبة متقدمة إلى جانب الحقوق الأخرى ضمن سلم إهتمامات الدوائر السياسية و إتجاهات الرأي العام المختلفة ، بل صار هذا الموضوع مؤشرا على مدى تقدم الحياة الديمقراطية في المجتمعات[1] .

حيث أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية ركيزة أساسية للديمقراطية و ضرورة لتطور المجتمع و تحقيق توازنه ، لأن الديمقراطية يتوقف تطورها و نموها على إتاحة فرص المشاركة أمام كافة أفراد الشعب و جعلها حقوق يتمتع بها الجنسين معا على قدم المساواة [2].

و مع تنامي دورها في سوق العمل و ارتفاع نسبة اندماجها و الاعتراف بفضلها في رفاه الأسرة و التنمية الإقتصادية للبلاد ، إتخذت الجزائر إجراءات و تدابير للقضاء على أشكال التمييز ضدها في قطاع العمل حيث خصتها بحماية قانونية و حماية خاصة و ذلك للحفاظ على صحتها و سلامتها و استمرار دورها في تنمية وتطوير المجتمع[3] .

و بغض النظر عن إختلاف رؤية المجتمعات لمساواة بين الرجل و المرأة فإنه يمكننا القول بأن تحقيق المساواة يمكن أن يوسع فرص تحقيق التنمية البشرية ، ويزيد من قدرات الدولة على النمو و خفض عتبة الفقر . و لأن المساواة بين الجنسين هي قضية تنموية بدرجة أولى فإن تشجيعها هو جزء جوهري في إستراتيجية التنمية التي تسعى لتمكين المجتمع (رجال و نساء) من تفادي أزمات الفقر و تحسين مستواهم المعيشي . وهنا تبرز قدرة المؤسسات التي تعمل وفق مبادئ الحوكمة الجيدة في التخفيف من حالة اللامساواة ،

---

(1) – أنظر غازي ربابعة ، دور المرأة في المشاركة السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة ، مجلة الفكر العدد الخامس ص : 167 .

(2) –أنظر غانم لحسن ، الحماية الدستورية للحقوق السياسية للمرأة في الجزائر ، مذكرة ماجستر جامعة الجزائر 2013/2012 ، ص : 01 .

(3) – مكامشة مريم. وضعية المرأة في قانون العمل الجزائري. مذكرة ماجستير، كلية الحقوق بن عكنون 2010–2011 ،ص : 02 .

حيث يتم الاعتراف بأصحاب الشأن و بحقوقهم و تحترمهم و تمنحهم فرص متساوية مع الآخرين[1].

المطلب الثالث : التخطيط والتنمية :

إن مستقبل التنمية مرهون بخطة عمل جيدة من الكفاءات والقدرات البشرية التي تلقت تدريبا على أسس علمية وتقنية عالية المستوى أي أن التسيير العقلاني للموارد البشرية والتقنية والأداء الفعال لمنظومة الحكم ، يؤدي بضرورة الحال إلى نتائج إيجابية .

الفرع الأول : تعريف التخطيط :

يقول فايول [2] أن: ((الإدارة تعني النظر إلى المستقبل)) و يستطرد قائلا: الحقيقة أن النظر إلى المستقبل ليس كل الإدارة إلا أنه جـــانبا أساسيا فيها)). و يقـصد فايول بالنظر إلى المستقبل أي التخطيط لـه، و تتضــمن عملية التخـطيط عنصرين رئيسيين: التنبؤ و وضع الخطة، و التنبؤ يعني عنده تقييم للمستقبل و الإعداد له تعتمد خطة العمل للمستقبل في نظر فايول على ثلاثة نقاط :

(1)موارد المنشأة (الموارد المالية والمادية والبشرية).
(2)طبيعة العمل وأهميته.
(3)اتجاهات المستقبل.

يعد التخطيط من الوظائف الرئيسية في الإدارة إلى جانب الوظائف الأخرى كالتنظيم و الرقابة، و هو من المصطلحات الحديثة الذي زاد استخدامه في شتى المجالات، بينما كان سابقا يستخدم في المجال الاقتصادي، وعند التعرض لتعريف التخطيط نجد أن هناك

[1] - The World Bank "Millennium Development Goals: Confronting the Challenges of Gender Equality and Fraile States" Global" Global Monitoring Report, The World Bank, Washington, 2007, p 106.

[2] - فايول أحد أشهر علماء الإدارة الكلاسيكية و مؤسسيها و من رواد الفكر الإداري الكلاسيكي و هو الذي ابتدع مفهوم العملية الإدارية لدراسة طبيعة الإدارة

اختلافا بين المفكرين على تحديد هذا تعريف ، حيث عرفه عثمان غنيم بأنه" فن وعلم ومنهج وهو أيضا نشاط متعدد الأبعاد ويسعى دائما لتحقيق التكامل بين أبعاده المختلفة و يتعاطى في بعده الزمني مع الماضي والحاضر والمستقبل وتصميم جسور بينهما، وهو أيضا عملية جماعية وليست فردية "وهو" أسلوب علمي يهدف إلى دراسة جميع أنواع الموارد و الإمكانات المتوفرة في الدولة، وفي الإقليم، وفي المدينة، وفي القرية، أو في المؤسسة و تقرير كيفية استخدام هذه الموارد والإمكانات في تحقيق أهداف محددة، أو تحسين أوضاع المعيشة .

على شرط أن يكون الاستخدام محققا لأكبر قدر من الإنتاج ، ومساعدا على تحقيق قدر كبير من التنمية [1]."وذكر الدكتور علي الشرقاوي أن التخطيط" النشاط الذي يختص بتحديد أهداف وسياسات وإجراءات وسياسة عمل " فالسياسة –عند الشرقاوي– نوع من أنواع التخطيط لأنها تختص بالأطر التوجيهية والإرشاد نحو أهداف المؤسسة .

الفرع الثاني : التخطيط التنموي الاستراتيجي :

لم يرد تعريف محدد لمفهوم التخطيط التنموي، إلا أن هناك تعريفات وردت من الباحثين تفيد بأنه " جـهد موجه ومقصود ومنظم لتحقيق هدف أو أهداف معينة في فترة زمنية محددة". وهناك تعريف آخر لفريدمان (Friedmann) بأنـه " طريقة تفكير وأسلوب منظم لتطبيق أفضل الوسائل المعرفية من أجـل توجيه وضبط عملية التغيير الراهنة بقصد تحقيق أهداف واضحة للتخطيط التنموي فينص على أنه ومحددة متفق عليها". أما تعريف واترسون (Waterson) "مجموعة جهود واعية ومستمرة تبذل من حكومة ما لزيادة معدلات التقدم الاقتصادي والاجتماعي، والتغلب على جميع الإجراءات المؤسسية التي من شأنها أن تقف عائقًا في وجه تحقيق هذا الهدف"[2] .

---

[1] ـ السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الحكم المحلي، دليل التخطيط الفيزيائي، الإدارة العامة للتنظيم والتخطيط العمراني، النسخة النهائية -آب 2010 ، ص: د.

[2] – إبراهيم الهموز، اتجاهات التخطيط التنموي لمدينة نابلس في ضوء الاستراتيجية المقترحة لتنمية وتطوير المدينة، رسالة غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2008 ، ص:12.

الفرع الثالث : أسس التخطيط التنموي الاستراتيجي و مبادئه :

إن انتقال المؤسسة و تقدمها وتحسين أدائها يعتمد على فعالية التخطيط التنموي الاستراتيجي ، الذي يعتمد في نجاحه على مراعاته لأسس و مبادئ معروفة عند الأخصائيين والخبراء، مثل **تحديد الاتجاه،** أي تحديد الوضع الراهن للمؤسسة و الوضع المراد الانتقال إليه ، وكذلك تحديد الآليات و الاحتياجات اللازمة لتحقيق ذلك ضمن الإمكانات المتاحة، و **تركيز الجهود والموارد،** حيث يتوجب على المخططين بعد تحديد الرسالة، التوجه إلى تجميع الطاقات و تركيزها في استغلال الموارد و الفرص المتاحة؛ لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المرسومة، تجّنبا لتشتت الجهود و الطاقات، و من أسس التخطيط أيضا، **الثبات و المرونة،** أي الثبات في الاتجاه و التركيز للطاقات كافة أثناء عملية التخطيط ، و هذا ينتج مخرجات تتصف بالتكامل و التعاضد و الانسجام، و كذلك المرونة في التعامل مع المتغيرات الخارجة عن الإرادة و السيطرة، سواء في البيئة الداخلية أو الخارجية، و هنا يجب التعامل معها بمرونة، و ذلك بدراسة التغيرات و التحديات المستجدة، و العمل على تطوير الخطة، و هذا لا يتعارض مع مبدأ الثبات، و **التوافق و التوازن بين الماضي و الحاضر و المستقبل،** و هو من أسس التخطيط، حيث مسار حياة الفرد أو المؤسسة له ماض و حاضر و مستقبل منشود، فلا بد من الترابط بينها و ذلك بالنظر إلى الماضي لتقييمه، و التركيز على الاستخدام الأفضل لإمكانات الحاضر، و تسخيرها لتحقيق أهدف المستقبل . [1]

الفرع الرابع : مراحل وأساليب التخطيط التنموي الاستراتيجي :

1- مراحل التخطيط التنموي الاستراتيجي : يمر التخطيط التنموي الاستراتيجي بعدة مراحل(كما يوضحها الجدول [2]) ،

[1] – الهادي المشعال، التخطيط وتحسين أداء المؤسسات الإنتاجية والخدمية، ط1 ، لبنان، دار الكتب العلمية، 2010،ص : 94.

[2] – مجلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ،العدد 114، يونيو /حزيران 2012 ، ص : 06 .

ابتداء بمسح الحالة الراهنة و صياغتها في تقرير، و فيه يتم تحديد الإمكانات و المشكلات بصورة إجمالية، و يسمى هذا بتقرير الرسالة، و من ثم تصور للمستقبل من خلال الأهداف الرئيسة و فاعلية تحقيقها، و إجمالها في تقرير يسمى بتقرير الرؤية، و هنا لابد من إجراء تحليل كمي و وصفي، و يكون ذلك بالاستعانة بالبرمجة الخطية و التوقعات العقلانية، و تحليل ذلك بالاعتماد على المسوحات الميدانية لتحديد نقاط القوة و الضعف في البيئة الداخلية، و الفرص و المخاطر في البيئة الخارجية، و بعد ذلك نصل إلى مرحلة صياغة الخطة التنموية ، و هنا تحول مجموعة الخطط الفرعية إلى خطة متكاملة، و وضعها في إطار تركيبي يكفل عملية التغيير في المدى البعيد، و هنا ندخل في مرحلة التنفيذ للخطة، حيث يتم تحديد مجموعة التغيرات المراد الوصول إليها من خلال تحقيق الأهداف، وفق الإمكانات المتاحة، و أخيرا لابد من متابعة لتنفيذ الخطة، و هنا يتم تحليل الفجوة القائمة بين الخطط و مشروعاتها، و بين التطبيق الواقعي للأهداف، فتشخص الانحرافات و توضع الخطط العلاجية لها[1].

2- أساليب التخطيط التنموي الاستراتيجي [2] :

عادة ما يمارس التخطيط التنموي الاستراتيجي من خلال :

---

[1] – هوشيار معروف، التخطيط الاستراتيجي، ط1 ، عمان، دار وائل للنشر، 2009 ، ص : 28-29 .

[2] – موفق الضمور، واقع التخطيط الإستراتيجي للموارد البشرية في القطاع العام في الأردن، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية، للعلوم المالية المصرفية، الأردن،2008

– **أسلوب التخطيط من أسفل إلى أعلى :** و هذا يتم عندما يقوم كل قسم بإعداد الخطة الخاصة بالقسم، و رفعها للإدارة العليا في المنظمة، حيث يتم تعديل عليها، ثم وضع الخطة العامة على أثر المعطيات في خطط الأقسام.

–**أسلوب التخطيط من أعلى إلى أسفل :** و يرتبط هذا الأسلوب بالمنظمات التي تتسم بالمركزية، حيث تقوم الإدارة العليا بإعداد الخطط، و إرسالها إلى الإدارات و الأقسام لتيم تنفيذها، أو تقوم الإدارة العليا بوضع الإطار العام للخطة، و يتم الطلب من الأقسام إعداد الخطط وفق هذا الإطار و رفعها للإدارة، ثم يتم إجراء التعديل اللازم عليها و إرجاعها للأقسام لتنفيذها.

–**المزج بين الأسلوبين السابقين** :و هذا يّتبع في المنظمات الكبرى، حيث يتم التنسيق بين الإدارة العليا في المنظمة و الإدارة الوسطى التنفيذية.

إن وقوع العديد من الدول النامية في الحد الأدنى من التنمية خلال العقود الماضية على عكس ثلة من دول شرق أسيا التي اتخذت منذ مطلع ستينيات القرن الماضي مسارا تنمويا مضطردا حققت من خلاله قفزة تنموية هائلة تم وصفها في العديد من الكتابات بالمعجزة الشرق أسيوية .

و استنادا على التجارب التنموية لأغلب الدول النامية و العربية على مدى عقود يجدر اليوم بهذه الدول أن لا تخشى الانخراط في تجربة تخطيطية جديدة متطورة اقتداءا بالعديد من الدول الناجحة على غرار ماليزيا والهند وغيرها[1].

[1] – مجلة جسر التنمية ، مرجع سابق ، 2012 ، ص : 08 .

المبحث الثاني : أساليب تمكين الحوكمة و دعم التنمية المستدامة .

قبل التطرق إلى التحديات الكبيرة التي تحول أمام تحقيق الحوكمة والتنمية المستدامة ، لا بد من دراسة تحليل الوضع الاقتصادي والسياسي في الدول و مدى تأثره بالمستجدات الدولية الراهنة ، الأمر الذي يمكن في تطبيق مبادئ و اليات الحوكمة في ظل الشفافية و المشاركة و ترسيخ قيم الديمقراطية و الاستقرار و دعم التنمية المستدامة . وبالتالي ارتأينا إلى الأخذ بالتقسيم التالي :

المطلب الأول : سياسة و استراتيجية تحقيق التنمية المستدامة .

الفرع الأول : سياسة تحقيق التنمية المستدامة .

الفرع الثاني : إستراتيجيات التنمية المستدامة .

المطلب الثاني : أساليب معالجة الفساد و تمكين الحوكمة .

الفرع الأول : الفساد و علاقته بالشفافية و المساءلة .

الفرع الثاني : وسائل مكافحة الفساد وتحقيق الحوكمة .

المطلب الثالث : معوقات التنمية المستدامة .

الفرع الأول : المعوقات الاجتماعية التنمية.

الفرع الثاني : المعوقات الإقتصادية للتنمية .

الفرع الثالث : المعوقات الإدارية للتنمية .

الفرع الرابع : المعوقات السياسية للتنمية .

المطلب الأول : سياسة و استراتيجية تحقيق التنمية المستدامة :

إن الدول النامية في سعييها الدؤوب نحو تحقيق التنمية و العمل على توجيه إقتصادياتها نحو الاستقرار للمحافظة على امن شعوبها و تطوير القطاعات التنموية تتخذ سياسة معينة و إستراتيجية هادفة .

الفرع الأول : سياسة تحقيق التنمية المستدامة :

سياسة التنمية هي الجمع بين عدد من الإجراءات التي تحقق الأهداف المعينة، و يمكن أن نميز نوعين أو مستويين من سياسات التنمية كالآتي:

أولا : سياسة التنمية الاقتصادية:

تهدف إلى رفع الكفاءة الإنتاجية و مستوى المعيشة لأكبر عدد ممكن من أبناء المجتمع الذي يمارس هذه السياسة مع التركيز بصفة اكبر إلى أدنى درجات السلم الاجتماعي أو الفئات الأكثر حرمانا، و تفترض مثل هذه السياسة لتنميتها أن تتمتع ببعض العوامل الإنتاج التي لم تستغل بعد بشكل كامل أو بشكل سليم، مع الاستغلال الأكمل و الأسلم لتلك الإمكانيات و الطاقات لأنه الأمر المرغوب فيه و الممكن في نفس الوقت[1] .

ثانيا: سياسة التنمية الاجتماعية:

تستهدف هذه السياسة زيادة الاستعداد و القدرات الأكبر عدد ممكن من الأفراد المجتمع على الإسهام في عملية التنمية الاقتصادية و الاستفادة من ثمراتها، و من البديهي أن هذه السياسة تتخذ مجالا لعملها.

و من الواضح من هذا أن التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لا بد أن يرتبطا ببعضهما بالضرورة، و أن يكمل احدهما الآخر، فالتنمية الاقتصادية التي لا تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية تشبه آلة دون مورد يغذيها بالطاقة، و كذلك تصبح التنمية الاجتماعية التي تهمل الجوانب الاقتصادية كمخبزة ليس بها دقيق، و يجب ربط التنمية

---

[1] – محمد محمود الجوهري، علم الاجتماع التنمية، دار المسيرة للنشر و التوزيع،الأردن، 2015 ، ص : 144 ، 145.

الاجتماعية ربطا وثيقا ضروريا للتنمية الاقتصادية [1] و سياسة التنمية نفسها يمكن أن تمارس على مستويات متباينة، و يمكن أن نحصرها فيما يلي:

1 _ سياسة التنمية الداخلية : تمارسها هيئات البلد النامي نفسه.

2 _ سياسة التنمية الخارجية : تمارسها الجهات التابعة للدولة الأجنبية لصالح دولة أخرى مستقلة (هي نامية عادة)، و تعرف عادة باسم معونة التنمية.

3 _ سياسة التنمية الدولية : تمارسها وكالات الأمم المتحدة و منظماتها المختلفة في مختلف البلدان العالم.

4 _ سياسة تنمية الإقليمية : تمارسها الأجهزة و الهيئات التابعة لمنظمات إقليمية(كمنظمة الوحدة الإفريقية أو الجامعة العربية أو منظمة الدول المصدرة للبترول _ الأوبك). سياسة التنمية تخلق عمليات تنموية جديدة أو تعدلها، أو تكثفها أو تدعمها، و قد تتم بعض ظواهر العملية التنموية دون تخطيط، في هذه الحالة تندرج تلك الجهود و الظواهر ضمن مفهوم التنمية بصفة عامة، و لكنها لا تدخل ضمن سياسة التنمية بمعناها المحدود [2].

الفرع الثاني :استراتيجيات التنمية المستدامة :

التنمية المستدامة تضمنت العديد من النظريات إذ تبنت الجزائر البعض منها على غرار الدول النامية من شدة البلوغ مستويات أعلى في التنمية و الوصول إلى التنمية المستدامة، و من أهم هذه الاستراتيجيات لمعالجة مشكل التنمية هي:

أولا :إستراتيجية النمو الغير المتوازن:

يؤكد هيرشان ألبرت "Hirchane Albert "إن النمو الاقتصادي الذي حققته الدول المتقدمة إنما قد تحقق انطلاقا من بعض قطاعات الاقتصاد الوطني، مما أدى إلى دفع القطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى إلى تحقيق النمو، حيث يتحقق في بداية المطاف في عدة من القطاعات الأساسية، ليؤدي نمو هذه القطاعات إلى إحداث تأثيرات تدفع القطاعات الأخرى إلى النمو سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، الطريق المباشر يكون

---

[1] – محمد محمود الجوهري ، المرجع السابق ،ص: 145.

[2] – المرجع السابق ، ص: 150.

بزيادة طلب القطاعات الأساسية على منتجات القطاعات الأخرى، و من الانتقادات الموجهة أنها تعتمد على الواقع الاقتصادي للدول الغربية في تطوراتـها الاقتصادية، أي النمو عن طريق المبادرات الفردية،[1] التي وجهت استثماراتها المختلفة بشكل غير متوازن لتحقيق ربح اكبر و سريع في وقت ممكن، كما أن إعطائها الأفضلية حيث نتج عنها عدم الأهمية باعتبارها الموجه الأساسي للقطاعات الاقتصادية في ظل تخطيط الموارد المتاحة للاستثمارات وفق أولويات المسطرة في البرامج.

ثانيا :إستراتيجية التنمية القطبية:

تؤكد دراسة فرانسوا بيرو "للمجتمعات المتقدمة على أن النمو الاقتصادي لا يمكن أن ينتشر في نفس اللحظة الزمنية و في كل مكان، إلا انه يظهر في أماكن و نقاط تدعى "أقطاب النمو "ففي حالة البلاد المتخلفة يرى" بيرو "إن القيام بعملية التنمية بواسطة هذه النظرية يتطلب إلى جانب التغيرات التقنية و الذهنية و اجتماعية من شانها تهيئة المناخ الملائم في هذه الأقطاب الإستراتيجية، و حيث وجهت لها العديد من انتقادات على أساس أن تعرض القطب الصناعي لأية أزمة غير متوقعة سيؤثر ذلك بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني ،كتأثر الدول المنتجة للنفط و التي تعتمد في اقتصادها على قطاع النفط و أحسن مثال على هذا الأزمة البترولية التي تعرضت لها الجزائر بسبب انخفاض أسعار النفط سنة 1986 ، مما نجم عنها أثار سلبية دفعت بالجزائر إلى إجراء إصلاحات اقتصادية و تشريعية كبيرة.[2]

ثالثا :إستراتيجية الصناعات التكاملية:

يركز G.D.Debernis في إستراتيجيته على تطوير الصناعات التي تتميز بروابط أمامية و خلفية عالية ، وفقا لهذه الإستراتيجية هناك تجنب للصناعات التي تمكن وظيفتها الأساسية في ممارسات تصنيعية عالية في الاقتصاد الوطني و يعرفها "دوبرنيس "على

---

[1] – حمداني محمد، كربالي بغداد :استراتيجيات و السياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية و التكنولوجيا بالجزائر،مجلة علوم إنسانية ، العدد 45 ، كلية العلوم الاقتصادية ، وهران، 2010 ، ص: 13 ، متحصل عليه على الموقع: www.ULVM.NL

[2] – حمداني محمد، كربالي بغداد ،المرجع السابق، ص :13 ،14 .

أنها صناعة أو مجموعة من الصناعات التي تكمن وظيفتها الأساسية في إحداث تغيرات هيكلية داخل محيطها أي مساهمتها في التكامل الاقتصادي و الصناعي، الأمر الذي يؤدي إلى رفع الإنتاجية في كافة القطاعات الاقتصادية، على أساس هذه الإستراتيجية فإن عملية التكامل الصناعي على أساس اختيار الصناعات، و تشمل هذه الصناعات، صناعة الحديد و الصلب، و صناعة الآلات و المعدات، صناعة الكيماوية، الصناعات البتر وكيماوية، الصناعات الإستراتيجية و الصناعات الالكترونية.

تطبق هذه الإستراتيجية على عدة شروط من أهمها : المناخ الملائم لذلك و توافر الموارد المالية و المادية و السوق الواسعة و التدخل الحكومي المباشر و الفعال في الاقتصاد، و القيام بالإصلاحات في القطاع الزراعي، كما أن الجزائر انتهجت هذه الإستراتيجية خلال مرحلة الستينيات و السبعينات من اجل التنمية الشاملة إلا انه وجهت لهذه الإستراتيجية مجموعة من الانتقادات من بينها :[1]

1 _الإستراتيجية تتطلب رؤوس الأموال هائلة لا يمكن توفيرها في ظل التقلبات المستمرة الأسعار النفط و سعر الصرف الدولار.

2 _ إستراتيجية تتطلب توفر سوق الإقليمية الواسعة، كما أن السياسات التنموية لكل بلد لا تأخذ بعين الاعتبار عند إعدادها على التركيز البعد الوطني للاستقلالية التنموية للبلد. الاستراتيجيات باختلافها تبقى عاجزة على تحقيق التنمية الشاملة لذا فان البحث على الحلول و البدائل الممكنة لتحقيق التنمية الشاملة التي تسعى إليها الدول النامية عامة، و الجزائر خاصة قصد بلوغ مكانة بين الدولة المتقدمة التي بدورها لا تزال تشغلها فكرة التنمية المستدامة ، كالحفاظ على الموارد و حماية الصحة والبيئة .[2]

الفرع الثالث : تبني معايير الحوكمة لتحقيق التنمية المستدامة :

لقد تغيرت مفاهيم التنمية من التركيز على النمو الاقتصادي إلى التركيز على التنمية البشرية ثم التنمية البشرية المستدامة ثم التنمية الانسانية ، و اقترن هذا التطور بإدخال مفهوم الحوكمة الجيدة في أدبيات الأمم المتحدة ، و مؤخرا البنك لدولي ثم صندوق النقد

[1]– المرجع السابق ، ص: 15 .

[2] – حمداني محمد، كربالي بغداد ، المرجع السابق ،ص: 15.

الدولي ، و يعود السبب في ذلك إلى النمو الاقتصادي لبعض الدول لم يتوافق مع تحسين مستوى عيشة أغلبية السكان ، و بهذا المعنى فإن تحسن الدخل الوطني لا يعني تلقائيا تحسين نوعية الحياة للمواطنين .

إن تطور مفهوم التنمية إلى تنمية بشرية مستدامة تشمل عملية مترابطة لكل مستويات النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والبيئي وتستند هذه العملية إلى منهاج تكاملي يقوم على العدالة في التوزيع و يعتمد على المشاركة ،كما أنه يتضمن التخطيط الطويل المدى ، ليس للموارد الاقتصادية فحسب ، بل للتعليم و السكن و البيئة و الثقافة السياسية و التركيب الاجتماعي أيضا ، و تم ربط مفهوم الحوكمة الجيدة مع مفهوم التنمية المستدامة ، لأن الحوكمة الجيدة هي الرابط لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية مستدامة .

لقد أكدت الدراسات أن هناك علاقات تحكم كل من الحكم الصالح و التنمية ، و هذه الأخيرة تتماشى مع الديمقراطية ، و يبدو من الواضح أن مفهوم الحكم تطور موازاة مع تطور مفهوم التنمية ، لاسيما لما انتقل محور الاهتمام من الرأسمال البشري إلى الرأسمال الاجتماعي ثم إلى التنمية الإنسانية ، وذلك عندما تبين أن تحسين الدخل القومي لا يعني تحسين نوعية حياة المواطنين ومستوى عيشهم ، و ظهر مفهوم الحوكمة الجيدة عندما أضحت التنمية مرتبطة بالتكامل بين النشاط الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي و الثقافي و البيئي و مستندة على العدالة في التوزيع و المشاركة ، أي التنمية المستدامة التي بدونها لا يمكن التحول إلى النمو الاقتصادي المستدام .[1]

[1] – إدريس ولد القابلة ، الحكامة (الإدارة الرشيدة) ، ورقة عمل .اطلع عليه من موقع تاريخ 2017/04/30 على الساعة 05 صباحا

– الحكامة–(الإدارة–http://www.nashiri.info/index.php/articles/politics-and-events/1872 الرشيدة)–v15–1872

المطلب الثاني : أساليب مكافحة الفساد و تحقيق الحوكمة .

لاقت مشكلة الفساد إهتمام الكثير من الباحثين، واتفقت الآراء على ضرورة وضع وتأسيس إطار عمل مؤسسي الغرض منه تطويق المشكلة وعلاجها من خلال خطوات جدية ومحددة، و مكافحة الفساد بكل صوره و مظاهره و في كافة مجالات الحياة لتعجيل عملية التنمية، و مع ظهور مفهوم الحكم الراشد أو الإدارة الجيدة لشؤون الدولة تزايد الاهتمام بالموضوع للحد من كافة أشكال الفساد، من خلال إنشاء العديد من المنظمات و الهيئات مثل منظمة الشفافية الدولية، و برنامج الأمم المتحدة للتنمية، نظرا لآثارها السلبية على الاستقرار الاقتصادي و الإجتماعي .

الفرع الأول : الفساد و علاقته بالشفافية و المساءلة :

أولا: تعريف ظاهرة الفساد :

تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه " : استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة، كما عرف الفساد على أنه سوء استخدام السلطة من أجل تحقيق مكسب خاص، أو أنه السلوك البيروقراطي المنحرف الذي يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير شرعية وبدون وجه حق"، كما يمكن تعريف الفساد بأنه عدم الالتزام المتعمد بعدم تنحية المصالح الشخصية و العائلية جانبا في اتخاذ القرارات بمعرفة الموظفين الحكوميين . و يلاحظ أن هذا التعريف يحدد آليتين رئيسيتين من آليات الفساد و هما [1]

أ –الرشوة : هي استغلال الموظفين الحكوميين سواء مديرين وتنفيذيين) وبشكل فردي أو جماعي السلطة الممنوحة إليهم لتحقيق مصالح شخصية (مادية أو معنوية) لهم و لغيرهم غير مبالين بالقوانين والأنظمة والقيم الأخلاقية ومتجاهلين الأهداف العامة للجهاز الإداري الحكومي.

ب –العمولة: فهي استغلال السلطة للحصول على ربح أو منفعة أو فائدة لصالح شخص أو جماعة أو تطبيق السلطة بطريقة تشكل إنتهاك للقانون أو معايير السلوك الأخلاقي.

---

[1] – الشهابي أنعام وداغر منقذ، العوامل المؤثرة في الفساد الإداري، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، العدد3 ، ديسمبر 2000 ، ص: 110 .

تتجلى مظاهر الفساد ملخصة فيما يلي :

-الرشوة و السرقة و الاختلاس و التزوير؛
-تقاضي العمولات و قبول الهدايا و الإكراميات؛
-التلاعب بمحتويات الملفات في الجهات الرسمية و بالأختام الرسمية وبيع الوظائف و الترقيات؛
-الابتزاز و استغلال النفوذ؛
-الحصول على قروض من الجهات عامة؛
-استثمار موارد الدولة لتحقيق مكاسب خاصة؛
-بيع الطوابع الخاصة برسوم الخدمات والتأمر ببيع بعض الأوراق الرسمية؛
-المساعدة في التهرب من الضرائب و التزوير في التقديرات الضريبية؛
-التلاعب بتحرير المخالفات النظامية وانتهاك اللوائح والأنظمة والتأمر مع غاسلي الأموال؛
-التدخل في أعمال السلطة القضائية.

أما عن أسباب تفاقم ظاهرة الفساد فكثيرة ومتداخلة نوضحها كالتالي: [1]

-**أسباب ذاتية** : هي أسباب مرتبطة بشخصية الموظف أو القائد ورغباته الذاتية، ومستواه الثقافي والتعليمي.

-**أسباب اجتماعية** : متمثلة في العادات والتقاليد والأعراف السائدة والضغوطات الاجتماعية، والتي توفر المناخ الملائم لانتشار مظاهر المحسوبية، الرشوة، إستغلال النفوذ ... الخ.

-**أسباب تنظيمية** : ضخامة الجهاز الإداري من خلال توسيع والتقسيم الإداري وزيادة عدد الموظفين يخلق إجراءات إدارية معقدة في التنفيذ بسبب كثرة وعدم وضوح التعليمات وغياب المعايير الدقيقة لقياس الأداء وضعف أخلاقية الإدارية (الوظيفة العامة). شجع

[1] – مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مركز البحوث والمعلومات، السنة 11 ، مصر، 2003.

الموظفين على الممارسات و التصرفات التي تحقق المنافع الخاصة وخصوصا في ظل البيروقراطية وضعف أو انعدام الرقابة على الأجهزة الحكومية.

-**أسباب تشريعية** : منها ضعف القوانين التشريعية وغياب قوانين ردع جريمة الفساد.

-**أسباب سياسية** : وتتمثل في الولاء السياسي في تعيين الموظفين السامين والقياديين الإداريين من الدرجة العليا، مما يفتح أبواب المحسوبية السياسية وغياب أجهزة الرقابة والمحاسبة، وعدم وجود مؤسسات ومنظمات مستقلة تعنى بمكافحة الفساد.

-**أسباب اقتصادية** : ملخصة في:

-المستوى المتدني لدخل الفرد في الدول النامية؛

- ضعف الحوافز والمكافئات الوظيفية وتدني المستوى المعيشي لغالبية الموظفين؛

- التخلف في التعليم وانتشار مظاهر الأمية؛

-تعقد التنظيم الإداري وغياب الشفافية في المعاملات الاقتصادية وعدم فاعلية الجهاز الرقابي للدولة ؛

-فرض ضرائب عالية وقيود الأنشطة الإقتصادية؛

-ضعف المجتمع المدني وعدم الإستقرار الإجتماعي بسبب الجريمة المنظمة، العصابات، بيع المخدرات ...إلخ؛

-ارتفاع قيمة الدين الخارجي للدولة و اتجاه كثير من الدول إلى الاقتراض الخارجي؛

-معدلات نمو اقتصادي منخفض وغير منتظم وانتشار البطالة.

خلاصة القول هو أن الفساد ظاهرة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية غير سوية توجد في كافة بلدان العالم وان اختلفت خطورتها من دولة إلى أخرى، وتتلخص في قيام البيروقراطيين أو السياسيين في إستغلال مراكزهم من أجل المصلحة الخاصة. والفساد قد يكون كبيرا عندما يرتبط بالمشروعات الوطنية، كمشروعات البنية التحتية، وفي هذه الحال يقع عبئه على أفراد المجتمع جميعا،كما قد يكون صغيرا عندما يكون مرتبطا بالموظفين في المراكز الإدارية الدنيا، ويكون ضحاياه في هذا المجال المواطنون الذين عليهم أن يتحملوا تكاليف إضافية لإنجاز معاملاتهم[1].

[1] – المرسي السيد حجازي، التكاليف الإجتماعية للفساد، المستقبل العربي السنة 23 ، العدد266 ، أفريل2001 .

ثانيا: الشفافية والمساءلة : بعد أن تم التطرق لمفهوم الفساد ولتعزيز الجهود الدولية المبذولة في سبيل تدعيم وتقوية الاستقرار الاقتصادي، وإيجاد نظام ديمقراطي يحارب الفساد، و بمعنى أدق يجب أن تلتزم الأنظمة الاقتصادية على وجه الخصوص و الأنظمة بشكل عام بالشفافية من أحل نمو اقتصادي جيد و كفء مبني على معلومات موثوقة وملائمة . وهنا تبرز الحاجة إلى إيجاد تشريعات تتماشى و المفاهيم الجديدة للاقتصاد العالمي مثل الشفافية و الإفصاح و الحوكمة و خاصة في الدول النامية، التي يجب عليها الإسراع في البحث عن تشريعات تتواءم و بيئتها الداخلية من جهة، و تلبي المتطلبات الدولية التي تصدرها المنظمات المهنية المختصة من جهة أخرى.

يقصد بالشفافية حرية تدفق المعلومات معرفًة بأوسع مفاهيمها، أي توفير المعلومات و العمل بطريقة منفتحة تسمح لأصحاب الشأن بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم، واتخاذ القرارات المناسبة، واكتشاف الأخطاء، والهيئات الشفافة لها إجراءات واضحة لصناعة القرار، وقنوات مفتوحة للاتصال بين المسؤولين وأصحاب الشأن توفر قدرًا واسعًا من المعلومات.

قامت مبادرة الشفافة العالمية – و هي شبكة تضم مجموعة من منظمات المجتمع الدولي و التي تعمل على تحقيق قدر أكبر من الشفافية لدى المؤسسات المالية الدولية – بصياغة مسودة "ميثاق الشفافية للمؤسسات المالية الدولية ." و ينص الميثاق على مبادئ رئيسية والتي ينبغي على المؤسسات المالية الدولية أن تتبناها .ومن أهم هذه المبادئ ما يلي : الحق في النفاذ، الإفصاح التلقائي، النفاذ إلى صنع القرار، الحق في التماس المعلومات، الاستثناءات المحدودة .[1]

تنص المعايير الدولية على ضرورة توافر العناصر التسعة التالية لتحقيق الشفافية[2]

---

[1] – احمد مخلوف، الأزمة المالية العالمية وإستشراف الحل بإستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام20 /21 أكتوبر 2009 .

[2] – عبد الكريم قندوز، بومدين نورين، الشفافية والمساءلة كمدخلين للحكم الراشد للحد من ظاهرة الفساد، مداخلة مقدمة في فعاليات الملتقى الوطني الثالث حول : سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الإقتصادية الوطنية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، يومي04 /05 ديسمبر 2007 .

-تصميم الإجراءات والتعليمات الحكومية بما يتفق مع قواعد قانونية مكتوبة ومنشورة؛

-وضع قواعد واضحة للنشر والإفصاح تحدد فيها:

أ -المعلومات التي يجب توفيرها ؛

ب -المواعيد التي يجب نشرها فيها ؛

ج -المسؤولة القانونية عن عدم نشرها.

-أن توفر المؤسسات الحكومية معلومات كافية لفهم عملها و تسهيل مراقبة أدائها؛

-أن توفر المؤسسات الحكومية البيانات التي يحتاجها المواطن والقطاع الخاص لوضع الخطط المستقبلية، وتقدير معدلات المخاطرة الاستثمارية؛

-أن تكون نصوص القوانين و اللوائح و التعليمات و الإجراءات في متناول المواطن وأصحاب الأعمال؛

-يتم توفير البيانات الأساسية عن الأداء الاقتصادي في وقت سريع وملائم؛

-يتم توفير البيانات الرئيسية المتعلقة بالمالية العامة بشكل مفصل و دقيق و سريع؛

-يتم توفير نصوص الدراسات والبحوث التي تقوم الدوائر الحكومية بإعدادها والتي تمس حياة المواطنين بشكل مباشر؛

-تقوم الدوائر الحكومية بشكل دوري و كلما دعت الحاجة بوضع نصوص السياسات و الإجراءات و الخطط التي تتبناها في متناول الجمهور.

يجرنا الحديث عن الشفافية إلى مصطلحين آخرين لهما علاقة قوية بها و هما المساءلة و المحاسبة، و الفساد يزداد عند غياب الشفافية أي أن مصدر قوته في الغموض و عدم الوضوح، يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساءلة على أنها الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم و تصريف واجباتهم، و الأخذ بالانتقادات التي توجه لهم و تلبية المتطلبات اللازمة منهم و قبول (بعض) المسؤولية عن الفشل و عدم الكفاءة أو عن الخداع والغش[1]

[1] - http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/search.html?q=transparancy vu le 01/05/2017 à 05 :00

كما تعرف هيئة الأمم المتحدة المساءلة بأنها الالتزام من قبل المسؤولين (في القطاعين العام و الخاص) بالقواعد التالية[1] :

-توضيح كيفية تنفيذ الدائرة لمهامها ومبررات القرارات التي تتخذها؛

-التفاعل المباشر مع الانتقادات والمطالب التي تقدم إليها؛

-قبول جزء من المسؤولية عن الأخطاء التي تقع أو الفشل الذي ينتج عن تلك القرارات؛

-وجود آلية واضحة تتيح للمواطن التحقق من التزام الدائرة بمهامها على الوجه المخطط له ؛

-وجود آلية واضحة للتعامل مع الأخطاء أو الفشل.

يمكن حصر المساءلة في ثلاثة محاور رئيسة هي [2]:

المساءلة الذاتية : تتجلى فيما تزرعه العقائد الدينية و المبادئ و الأخلاق الفاضلة من تجنب الفساد بكل صوره، وتوسيع دائرتي الثواب و العقاب، مما يجعل هذه العقيدة قوة رادعة للفساد و رقابة ذاتية، فهذا المستوى من المساءلة الذاتية النابعة من الخوف من الله و الرغبة في ثوابه، هو أرقى صيغة للمساءلة و أقل كلفة.

المساءلة المجتمعية : فعندما تتحقق المشاركة السياسية الفاعلة من حرية تعبير و انتخاب وتشكيل للأحزاب و شفافية للقرارات و استقلالية للقضاء و حرمة للمال العام و تحرير للإعلام، فإننا سنصبح أمام بيئة صحية تتصف بالمساءلة.

المساءلة الداخلية : تتمثل في مجموعة الضوابط التي تحكم أداء المؤسسات من تعريف الصلاحيات و شروط التوظيف و التدريب المستمر و التدقيق الداخلي والخارجي و الشفافية و غيرها من الآليات التي تقلل من إمكانية سوء استغلال المسؤولية.

---

(1) – منتدى الرياض الاقتصادي الثاني نحو تنمية اقتصادية مستدامة، **تطوير وسائل الشفافية والمساءلة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية** ،2 –4 ذي القعدة 1426هـ الموافق 4–6 ديسمبر 2005 .

(2) – يوسف خليفة اليوسف، **دراسة حالة الفساد في الإمارت العربية المتحدة**، ندوة" الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت20 –23 سبتمبر 2004 ، ص :21.

ثالثا : علاقة الفساد بالشفافية والمساءلة :

توثيقا للعلاقة بين الفساد والشفافية والمساءلة قام **بيترآيجن** مدير البنك الدولي السابق، بتأسيس منظمة الشفافية الدولية في عام 1993 ، والتي تعد أكبر منظمة غير حكومية في العالم لمحاربة الفساد بصفته آفة العصر الأولى أو مشكلة القرن الراهن، التي تمثل وفق تقدير **بيتر آيجن** أكبر عائق أمام التطور الاقتصادي والديمقراطي في دول العالم بصورة عامة، تمخض عن عمل منظمة الشفافية الدولية في العشر سنوات الأخيرة مجموعة من أدوات وآليات ناجعة لمحاربة الفساد والتي تم تكييفها وتطوير عملها من قبل أفرع منظمة الشفافية الدولية لتتناسب مع طبيعة الاحتياجات على المستوى المحلى " النزاهة "و"الشفافية " هما المفتاحان اللذان يدور حولهما كل الهدف المنشود و هو محاربة الفساد و تعزيز و تمكين الحوكمة ، حيث استطاعت أن تثبت أن الفساد لا يقتصر على الجزء الجنوبي من العالم كما كان متصورًا بل استشرى في الشمال كذلك كما هو الحال في الولايات المتحدة و أوروبا ولقد نجحت منظمة الشفافية الدولية في تعزيز التعاون بين الكثير من الحكومات و منظمات المجتمع المدني بل كان للشفافية المحاسبية و هما على صلة وثيقة يبعضهما البعض دور بارز في محاربة الفقر و الارتقاء بالدول المنخفضة الدخل .[1]

و وفق المنظور الذي يركز على الجانب الأخلاقي فيعرف الفساد الإداري على أنه " انحراف أخلاقي لبعض المسؤولين العموميين و هنا يشمل الفساد الإداري كل من الرشوة، و الغش، التدليس، التهرب الجبائي، التزوير ... الخ، وهناك من ربط الفساد بسوء استخدام السلطة و احتكار المناصب لتحقيق مكاسب شخصية في غياب المساءلة أي أن[2] :

الفساد = الاحتكار + حرية التصرف – المساءلة

---

[1] -http://www.transparency.org/whoweare/history vu le 01/05/2017 à 05h33

[2] – بوزيد سايح، معضلة الفساد الإداري وتدابير مواجهتها من خلال معايير الحكم الراشد، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الرابع بعنوان :تحديات الجماعات المحلية وتطوير أساليب تمويلها، جامعة د.يحي فارس بالمدية ، يومي 10/11 مارس 2010.

كما يشير إلى خيانة الأمانة و البعد عن الاستقامة أو الفضيلة أو المبادئ الأخلاقية و التحريض على الخطأ باستخدام وسائل غير سليمة أو غير قانونية، فمن الناحية التقنية الفساد هو الفعل القائم على تقديم الوعد أو على إعطاء منحة ما لموظف، و ينتشر الفساد في البيئة الاجتماعية والسياسية التي تتصف بمايلي[1]

-ضعف المنافسة السياسية نتيجة لغياب الديمقراطية و حصانة كبار المسؤولين من المتابعة و الملاحقة؛

-ضعف تنظيمات المجتمع المدني؛

-نمو اقتصادي منخفض و غير منتظم و ضعف رواتب القطاع العام؛

-غياب الآليات و المؤسسات التي تعمل على مكافحة الفساد.

و قد طورت منظمة الشفافية الدولية آليات مكافحة الفساد و تمكين الحوكمة أخذة بنظر الاعتبار(النزاهة و الشفافية و المساءلة) و ضعت الصيغة التالية [2]

الفساد=(الاحتكار + حرية التصرف) – (المساءلة + التراهة + الشفافية)

و هو أحد المعايير الدالة على غياب المؤسسة السلطة السياسية الفعالة و الرشيدة، يمكن التمييز بين حالتين من الفساد:

-**الأولى** : عندما يتم تنفيذ و تقديم الخدمات المشروعة أي عندما يقوم الموظف بقبض الرشوة من اجل القيام بمهامه العادية المكلفة بأدائها.

-**الثانية** : فهي عند قيام الموظف بتامين خدمات يمنعها القانون كتسريب معلومات سرية أو إعطاء تراخيص غير مبررة. حسب أغلب الدراسات تبين أن هناك العديد من العوامل التي تعوق سريان مبدأ الشفافية و بصفة خاصة في الدول النامية، و يمكن تصنيف هذه المعوقات تحت واحد أو أكثر من العوامل التالية :

---

[1] -بلمقدم مصطفى وحليمي وهيبة، الفساد الإداري و الحكم الرشيد كإستراتجية لمكافحته، مداخلة الملتقى الوطني حول:الإصلاح الإداري و التنمية الاقتصادية، يومي 3 و4 ديسمبر 2006 ، المركز الجامعي-خميس مليانة-عين الدفلة.-

[2] -http://www.transparency.org/whoweare/history vu le 01/05/2017 à 05h33

الفساد : حيث تتسم المؤسسات الحكومية بالهيمنة على وسائل الإنتاج و التخطيط المركزي، و ينتشر فيها الفساد و عدم احترام القانون، و وجود علاقة قوية بين رأس المال و السياسيين، و هذه تعيق تطبيق مبدأ الشفافية.

العولمة : توجد علاقة كبيرة بين العولمة و عدم تطبيق الشفافية، حيث أكدت بعض الدراسات وجود علاقة طردية بين العولمة و الحرية وعلاقة عكسية بين الشفافية و العولمة، و الشفافية بحد ذاتها وسيلة و ليست غاية مهمتها إظهار الأخطاء و محاسبة مرتكبيها.

الجهل : حيث أن العديد من القائمين على الإنتاج أو تقديم الخدمات هم من نتاج الشعب كمنتجين و مستهلكين، و إن الحصول على الخدمة أو المنتج يهمهم فقط بأقل سعر و بأفضل نوعية ضعف أو غياب الإطار القانوني اللازم لحماية المواطن لتطبيق القانون و مما يزيد من تفاقم المشكلة ضعف الآليات و صعوبة التعامل مع هذه القوانين.

معوقات سياسية واجتماعية : تتمثل في غياب الحياة البرلمانية السليمة والتي ترمي إلى حماية المجتمع وزيادة دور مؤسسات المجتمع المدني.

الفرع الثاني : وسائل مكافحة الفساد و تحقيق الحوكمة :

هناك التحديات الكبيرة أمام تحقيق الحوكمة لا بد من دراسة تحليلية للوضع الاقتصادي و السياسي في أغلب الدول، فهناك أسئلة كثيرة تطرح حول إشكالية الإصلاحات، و يمكن الإجابة على هذه الأسئلة التي تطرح بأن الفساد له مظهران رئيسان هما[1] :

-فساد النظام السياسي (غياب الديمقراطية، انتهاك حقوق الإنسان... إلخ).

-فساد الإدارة العامة (الفساد المالي، انتشار ظاهرة الفقر والبطالة... إلخ).

أولا : وسائل مواجهة الفساد:

يقول" **بيتر آيغن** "الفساد يمثل الشر الأساسي في عصرنا، وهو يكشف عن وجهه القبيح في كل مكان، ويكمن في جذور جميع المشكلات ذات الأهمية تقريبًا، ويحول دون حلها

[1] – آن كريستين سيدنز، التعاون التنموي وصلاح الحكم وضبط الجودة، الندوة الدولية، أوسلو، 7 يونيو 2001 .

على الأقل ويحدث آثاره المدمرة في مناطق العالم الفقيرة، حيث يدع الكثير من ملايين البشر أسرى البؤس والفقر والمرض والصراعات وأشكال الاستغلال الوحشية المتجبرة [1]."

ومن اجل مواجهة الفساد الإداري وعلاجه لابد من العمل بالاتجاه الذي يحقق الأتي [2]:

-الإعتماد على معيار للقيم الأخلاقية و الإجتماعية ؛

- نزاهة وشفافية القيادات العليا ؛

- نشر وتعميم التعليم وتوعية المواطنين ؛

-مساءلة ومحاسبة موظفي الدولة ؛

- العمل على التخلص من المعوقات الإدارية ؛

- تقويم ومكافئة الموظف الأمين وتعديل مستويات الرواتب والأجور ونظام الحوافز.

ثانيا : أليات تحقيق الحوكمة:

لما كانت أسباب الفساد الإداري كثيرة ومتباينة، فأن وسائل مواجهته وعلاجه، هي الأخرى كثيرة ومتباينة، لأنها لابد من أن تتوافق مع أنواع الفساد وأسبابه، ويمكن القول بأن الحكم الصالح يتواجد عند وجود الحكومة الجيدة أي حينما توفر العناصر التالية التي تعمل مع بعضها بشكل مشترك [3]

-ديمقراطية حقيقية توفر المشاركة، وتمثيل الشعب ومحاسبة الحكومة ؛

- تشجيع حقوق الإنسان وحمايته ؛

- احترام حكم القانون وإدارة العدالة (حق التقاضي، واستقلالية القضاء) ؛

- استقلالية المجتمع المدني وفعالية دوره في الحياة العامة ؛

- إدارة حكومية سليمة، بما في ذلك إدارة الأموال العامة ، ووجود إدارة حكومية تتسم بالاحتراف والحيادية ؛

---

[1] - (بيتر آيغن) أفكار تمهيدية، في كتابه (شبكات الفساد والإفساد العالمي) ترجمة :محمد حديد، قدمس للنشر و التوزيع ,دمشق 2005 ،ص:17 .

[2] - أسار فخري عبد اللطيف، أثر الأخلاقيات الوظيفية في تقليل فرص الفساد الإداري في الوظائف الحكومية، مجلة علوم إنسانية السنة الرابعة : العدد27 http://www.ulum.nl/ 29 يوليو2006 .

[3] - عبد الوهاب راوح، الحكم الرشيد والتنمية في الجمهورية اليمنية السياق المحلي والعالمي لمراجعة وظيفة الدولة ودورها في الجمهورية اليمنية، صحيفة 26 سبتمبر، العدد 1388 بتاريخ 05 أوت2008 .

– سلطات غير مركزة لحكومة محلية فعالة، وبمشاركة تامة من قبل المواطنين.

وعلى الرغم مما تقوم به هذه البلدان إلا أنها تواجه على الأقل ستة تحديات من أجل الوصول إلى تحقيق الحوكمة وهي :[1]

–الاستثمار في رأس المال الاجتماعي والمؤسساتي ؛

– تحديد إطار للحكم الاقتصادي الصالح ومتكيف مع المجتمع وركيزة للتنمية الاقتصادية على المدى المتوسط والبعيد ؛

– إعادة تحديد دور الدولة وتأكيده ؛

– ضمان تسيير أحسن للقطاع العمومي ؛

– خلق محيط ملائم لتنمية المبادرات الخاصة ؛

– تحسين نوعية الخدمات.

و عموما لا يمكن الحديث عن الحوكمة إلا بتوفر آليات تحقيقها على أرض الواقع و أخرى لاستدامتها و تطورها و هي:

–الانتخابات الحقيقية ؛

– فعالية المجتمع المدني ؛

– انفتاح الفضاء الإعلامي والإعلام الحر ؛

– النظام الوطني المندمج (أي أن تعمل الأحزاب المختلفة مع مؤسسات الدولة بالتكامل من أجل تحقيق :التنمية المستدامة، وسلطة القانون ورفاهية السكان) ؛

– الشفافية في إدارة الموارد المالية (التدقيق المالي والمحاسبي) ؛

– الآليات ذات الطابع الأممي ؛

– القطاع الخاص والإعلام الخاص ؛

– المجالس المحلية المنتخبة والرؤية التجديدية.

---

[1] – كلمة مدير مديرية مكافحة الفساد في المملكة الهاشمية الأردنية، العقيد مصلح الكايد، لقاء بيروت، المنعقد 23 و 24 أكتوبر 2003 ، حول : سبل تعزيز المساءلة والشفافية ومحاربة الفساد،

المطلب الثالث : معوقات التنمية المستدامة :

عموما يمكن أن نذكر أهم معوقات التنمية التي واجهت وتواجه عملية التنمية ضمن كافة الأبعاد الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، الثقافية، الإدارية وغيرها ...حيث قد تم ترتيبها وفق درجة تأثيرها.

الفرع الأول : المعوقات الاجتماعية للتنمية:

أولا : ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي و نقص الموارد الانتاجية.

حيث تعاني معظم المجتمعات النامية من ارتفاع في مستوى نموها السكاني وبالمقابل نجد هناك انكماشا أو ركودا في مستوى النمو الاقتصادي وهو أمر تكون له آثاره السلبية على التنمية. و مشكلة الانفجار السكاني تعتبر من أهم ما يجابه المجتمعات التي هي في طور التنمية في الوقت الحاضر، إلا أن الأساليب والأدوات المتاحة لحل هذه المشكلة مازالت ضعيفة لأنها تجابه تحديا ضخما من القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية، إضافة إلى ذلك فإن النمو السكاني يعتبر بمثابة عائق محلي في وجه التنمية ولو انه اقل خطورة من الانفجار السكاني.

وترتبت عن هذه الزيادة السكانية آثار سلبية على التنمية حيث ظهرت هذه الآثار في:

-إن الزيادة في نسبة النمو الديمغرافي يؤدي بالضرورة إلى التقلص في مستوى الدخل القومي.

-إن الخدمات الاجتماعية من خدمات صحية ومواصلات ... الخ .تتأثر تأثرا مباشرا بالارتفاع في الحجم السكاني، ذلك انه يفرض على الدولة استخدام موارد إنمائية جديدة، مما يكلفها أكثر ويضعف قدراتها الاقتصادية.

-إن كل زيادة في السكان تستهلك الزيادة في الإنتاج، وتستنزف بذلك كل عائد للجهد البشري المبذول.

-إن أي ارتفاع في مستوى النمو الديمغرافي يفرض على الدولة في كل الحالات من إنفاق جزء معتبر من مواردها من اجل تغطية الاحتياجات المتعددة الناتجة عن هذا الارتفاع . مما يرهق عائدات المجتمع ويقلص من حجم الاستثمار المنتج الذي هو أساس في تحريك عجلة التنمية.

-إن الزيادة في السكان يؤدي إلى دخول يد عاملة جديدة في سوق العمل، وبالتالي ارتفاع نسبة الطالبين عن العمل.

-أن الزيادة السكانية تفرض على المجتمعات النامية زيادة نسب الإعالة في المجتمع، مما يزيد من حجم الأعباء الملقات على الفئات العصرية المنتجة.

-أن الزيادة السكانية تفرض أيضا سياسة بيئية تتماشى والنمو الديمغرافي بشكل عام.

-سوء توزيع السكان بين المناطق وهو ما يشار إليه بخلل النسق الايكولوجي، والمقصود به أن المجتمعات النامية تعيش توزيعا غير عادل للسكان، وحتى في الخدمات بين المناطق، وخاصة بين الريف والمدينة.

ولما كانت المدن هي مركز التحضر والتقدم الاقتصادي والنمو الاجتماعي والتفوق الحضري فإنه من الممكن القول بأنه كلما ارتفعت نسبة التحضر في مجتمع ما زادت درجة تقدمه ومعدلات نموه والعكس صحيح.

وبالإضافة إلى انخفاض درجة التحضر ومعدلات النمو في المجتمعات المتخلفة، فان هناك ظاهرة أخرى تسود هذه المجتمعات المتخلفة ويطلق عليها اسم الثنائية الإقليمية ويقصد بها وجود هوة كبيرة تتسع باستمرار بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية في داخل المجتمع الواحد وينتج عنها عدم التكافل الإقليمي.

وتستخدم ظاهرة الثنائية الإقليمية أو عدم التكامل الإقليمي كمقياس يشير إلى التخلف فالدفعة القوية وزيادة الاهتمام بالتركيز على تطوير مناطق معينة بالمجتمع وعدم توجيه الاهتمام والعناية اللازمة لمناطق أخرى قد تكون اقل نموا، وهذا الوضع هو متكرر في كثير من المجتمعات النامية[1].

ثانيا : انتشار الأمية وتقلص في مستويات التعليم:

نحن نعرف بأن تقدم المجتمعات تقاس بمستويات التعليم فكلما كانت نسبة الأمية بالمجتمع ضعيفة كلما كانت هناك إمكانية أكثر في تحقيق أهداف العملية التنموية، وذلك لما لتعليم من أهمية باعتبار أن العملية التعليمية هي بالأساس عملية اجتماعية، وبالتالي

[1] -عبد الباسط محمد حسن : التنمية الاجتماعية ط4 ، القاهرة، مكتبة وهبة، 1982 ، ص: 56-58 .

فإن ارتفاع نسبة التعليم لكل المستويات يسمح بالزيادة في مشاركة الأفراد في مشروعات التنمية بالمجتمع، وبالتالي ارتفاع في مستوى النمو.

و الحقيقة أن المجتمعات النامية تعيش أوضاعا نسبية في مجال التعليم سواء على مستوى البرمجة أو التنفيذ أو ضمن الإطار التعليمي ككل، وعليه يمكن ذكر بعض الخصائص التي يتصف بها النظام التعليمي بالمجتمعات النامية والذي يشكل محتوى ومقومات هذه العملية.

أ –ارتفاع في معدلات الأمية، حيث تشير الإحصاءات إلى أن المجتمعات العربية و الإفريقية تعيش تخلفا تعليميا واضحا وكبيرا، حيث تتراوح نسبة

ب –الذين يعرفون القراءة والكتابة حوالي 30 **%** ، وهي نسبة قليلة بمقارنتها بالمعدل العام في العالم، والذي يبلغ حوالي 65**%** ، وانه كلما كان معدل الأمية مرتفعا كلما ضعف مستوى الإدماج في العملية التنموية.

ج –انخفاض في مستوى الإنفاق العام على التعليم و البحث العلمي في الدول النامية بحيث يبلغ **5 %** من الدخل القومي، بينما في المجتمعات المتقدمة فيتراوح ما بين **8% و 10 %**.

د –التفاوت في التعليم بين الإناث والذكور في المجتمعات النامية.

هـ –إن معدلات انتشار التعليم يختلف بين المناطق الريفية والحضرية في المجتمع الواحد، فنجد التعليم (وسائل وإمكانيات) منتشرة بنسبة عالية في المناطق الحضرية بينما نجد الريف يعيش حرمانا كبيرا من هذه الخدمات.

و –تعيش البلدان النامية عجزا كبيرا في الوسائل والإمكانيات أو البرامج والهياكل التعليمية (التأطير والوسائل التربوية – المناهج التعليمية – المباني... الخ) إن الأمية وضعف مستويات التعليم يعد بحق إحدى التحديات التي تواجه المجتمعات النامية في تحقيق نمو متكامل وشامل، وذلك للأسباب التالية كما يراها الدكتور" علي لطفي "في كتابه التنمية الاقتصادية.

* أن الشخص الأمي يفشل في إدراك أهمية التنمية في مجتمعه ومتطلباتها المتعددة والمتباينة وبالتالي دورها في مقاومة التخلف.

* أن عدم الإقبال على التعليم الفني والمهني يؤدي إلى نقص طاقات المتخصصين في المجال التصنيعي وهو أحد الأعمدة الأساسية في تنمية المجتمع.

* يرتبط التعليم بالمستوى الصحي، فكلما ارتفعت نسبة الأميين في المجتمع كلما انخفض المستوى الصحي، ومما لاشك فيه أن الفرد الأمي لا يعي المبادئ الصحية مما يسهل انتشار الأمراض، ومن ثم ارتفاع معدل الوفيات، وهو ما يفرض على الدول توجيه جزء من ميزانيتها لمحاربة الأوبئة والأمراض المتنقلة وعلاج المواطنين، وهذه الموارد كان من الضروري توجيهها لعملية التنمية.

ثالثا : انخفاض المستوى الصحي مع سوء التغذية بالمجتمع:

إن الوضع الصحي في كثير من البلدان النامية ضعيف جدا ذلك أن المنظومة الصحية بهذه البلدان إذا ما قورنت بالبلدان المتقدمة نجدها منخفضة سواء على مستوى الوسائل المادية المتوفرة، أو الإمكانيات البشرية الموجهة لهذا القطاع، ويتميز المستوى الصحي بالمجتمعات النامية بجملة من الخصائص نذكر منها[1]:

– ارتفاع في معدلات الوفيات، وهذا نظرا لقلة الأدوية وضعف العناية الصحية.

– يقل متوسط طول العمر في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة.

–عجز المجتمعات النامية في تحقيق توازن في التغذية، مما يؤدي إلى نقص في السعرات الكافية للفرد، والذي يترتب عن هذه الحالة ضعف صحي عام يؤثر تأثيرا سلبيا على الإنتاج، كما نجد الأمراض المزمنة والأوبئة منتشرة بكثرة.

–ضعف المنظومة الصحية بشكل عام في الدول النامية، حيث يتمثل أساسا في نقص الأطباء والممرضين والأدوية، والوسائل وضعف البنية التحتية بمقارنتها بالنمو الديمغرافي الذي تعيشه هذه المجتمعات سنويا.

–تعاني المجتمعات النامية من عدم انتشار الوعي الصحي بين فئات المجتمع، مما ساعد في انتشار الأمراض وانتقالها بسهولة بين أفراد المجتمع الواحد.

---

[1] – علي لطفي : التنمية الاقتصادية، دراسة تحليلية، القاهرة، مكتبة عين شمس، 1980 ، ص : 76–79 .

-إن الظروف الصحية للمساكن، ونوعية المياه الصالحة للشرب وأنظمة صرف المياه الموجهة للسكان غير كافية، وفي وضع مأساوي مما زاد في انتشار الأمراض والأوبئة واتساعها.

رابعا : انتشار ظاهرة تشغيل الأطفال وعدم إدماج المرأة في نظام الشغل بشكل واسع:

تنتشر بين الدول النامية ظاهرة اشتغال الأطفال خاصة في المناطق الريفية ويعود هذا إلى عدة أسباب، منها ضعف مستوى الدخل الأسرى، ارتفاع في مستوى حاجيات الأسر، وعدم التوزيع العادل للدخل القومي وضعف النظام التربوي والتعليمي...الخ.

إضافة إلى ذلك عدم توفر هذه المجتمعات على منظومة قانونية تمنع تشغيل الأطفال. و ينجم في نظر الكثير من الدارسين في حقل علم اجتماع التنمية عن تشغيل الأطفال آثار سلبية معوقة للتنمية نذكر منها:

حرمان هؤلاء الأطفال من الالتحاق بمعاهد التعليم والتكوين، و هو ما يؤثر سلبا على المستوى التعليمي لهذه الفئة، فضلا عن إصابة كثير من الأطفال بأمراض مهنية و ضعف عام و تعرضهم للخطر و الحوادث المختلفة...الخ و هو ما يؤثر سلبا على عملية التنمية[1].

خامسا : انتشار عادات وتقاليد سلبية مرتبطة خاصة بالنظام الاستهلاكي:

تنتشر بين المجتمعات النامية عادات و مظاهر إضافية لا تساهم في دفع عملية التنمية نحو الأفضل، ومنها عادات الإنفاق البذخي و صور التبذير خاصة أثناء المناسبات الخاصة بالزواج و الوفاة والمناسبات الدينية، و الإسراف في استهلاك المياه و الطاقة و الكماليات...الخ.

الفرع الثاني: المعوقات الاقتصادية للتنمية :

تعتبر ظاهرة البطالة من أهم المعوقات التي تواجه المجتمعات النامية في تنميتها، ذلك أن انتشار البطالة وبشكل واسع بين الأفراد يقلص من اشتراك نسبة عالية في عملية التنمية، وبالتالي يؤثر ذلك في الإنتاج الكلي للمجتمع من جهة، وفي ارتفاع مستوى النفقات

---

[1] – محمد شفيق : التنمية الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية و مشكلات المجتمع، مصر ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، 1999 ، ص :58 .

الموجهة للمجتمع (الخدمات) من جهة أخرى، وهذا يعود بالضرورة إلى تقاسم دخل واحد من قبل مجموعة من الأفراد مما ينتج عنه انخفاض في مستوى الدخل الفردي وتقليل معدل توفير رأس المال، وبالتالي التقليل من مستوى الاستثمار، وهي عناصر تؤثر إلى حد كبير في عملية التنمية.

أولا : انتشار مستويات عالية من البطالة بالمجتمع :

أ – البطالة الكلية :يخص هذا النوع عدد من السكان الذين لا يعملون كلية .

ب–البطالة الموسمية :ويكون فيها عدد من أفراد المجتمع في حالة بطالة جزئية أثناء السنة، وينتشر هذا النوع في القطاع الزراعي.

ج–البطالة المقنعة : و هي الزيادة في قوة العمل التي لا يقابلها زيادة في الإنتاج.

ثانيا : ضعف البنيان الصناعي:

تعد الصناعة أحد مقومات التنمية في المجتمع باعتبارها أحد مجالات الأنشطة الاقتصادية الأساسية، وذلك بخلاف كل من النشاط الفلاحي والخدمي، وتعاني الدول النامية عجزا كبيرا في التصنيع بحيث أن بنيانها الصناعي من حيث الإنتاج الصناعي(التكنولوجيا) أو تشغيل اليد العاملة ضعيفا.

فبينما تبلغ نسبة العاملين في المجالات الصناعية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية على التوالي **10%** ، و**11 %** ، و**17 %** من مجموع سكانها فان النسبة في أمريكا الشمالية هي **37 %** وفي أوروبا **42%**.[1]

أضف إلى ذلك فان معظم المشتغلين في قطاع الصناعة يعملون في الصناعات الخفيفة مثل الغزل والنسيج... الخ عكس اكبر المستغلين منهم في نفس القطاع بالدول الصناعية المتقدمة حيث نجد أكثر عدد من العمال موجودون بالصناعات الثقيلة.

***ثالثا* : ضعف البنيان الزراعي:**

يتصف البنيان الزراعي بالدول النامية بالضعف والفوضى سواء من حيث الحجم الإنتاجي والتشغيل أو طبيعة الملكية وطرق استغلال الأراضي الصالحة للزراعة... الخ.

وعموما نجد أن القطاع الزراعي بالدول النامية يعيش نقائص عديدة منها:

[1] - علي لطفي : مرجع سابق، ص: 37.

أ-عدم استخدام المكننة المتطورة في استغلال الأراضي.

ب-ارتفاع نسبة اليد العاملة في هذا القطاع مقارنتها بالمساحات الفلاحية المستغلة، بمعنى عدم التكافؤ بين العمالة والمساحات الزراعية (من حيث الإنتاج والتوظيف).

ج -عدم توفر نظام معين يسمح بتوزيع عادل للملكية الزراعية مما أدى بالضرورة إلى بروز طبقتين (طبقة الأغنياء، طبقة الفقراء)، هذا الوضع ساهم في ضعف توزيع الدخل القومي بطريقة عادلة و بالتالي انخفاض الإنفاق بالشكل الذي لم يساعد فئة واسعة من المجتمع النامي على الادخار.

د -عدم فعالية الإصلاحات التي أتبعت في القطاع الزراعي، و خاصة فيما يتعلق بمحاربة الأمراض و الآفات الزراعية، و طرق و وسائل الري، و نوعية البذور، طبيعة الملكية، هجرة اليد العاملة الريفية... الخ

هـ-سيادة الإنتاج الواحد، حيث يعتمد الدخل القومي في البلدان النامية على سلعة أو مادة واحدة من المنتجات الموجهة للتصدير، وهو ما يؤدي إلى أن تصبح اقتصادياتها عرضة لتقلبات عنيفة قد تسببها العوامل البيئية الطبيعية غير المواتية .فضلا عن السياسة الاقتصادية الصناعية التي تجعل اقتصادها تحت رحمة الأسواق العالمية وما يصيبها من كساد أو رواج.

***رابعا* : عدم القدرة على خلق مصادر جديدة للثروة:**

من بين الصعوبات التي تواجه الدول النامية عدم القدرة على خلق ثروات بديلة باستطاعتها تعويض المنتجات الأولية المصدرة، وهذا في حالة انخفاض أسعارها بالسوق، ويرجع هذا في نظر الدكتور"علي لطفي "في كتابه" التنمية الاقتصادية "إلى:

1-عدم اتباع الأسلوب العلمي في مجال الاستقلال الاقتصادي لمواردالطبيعة.

2-عدم توافر العناصر الفنية الخبيرة والمدربة في هذه المجالات.

3-ارتفاع تكاليف الإنتاج والعمليات الاستخراجية.

4-عدم توافر عناصر إنتاج أخرى لازمة لاستغلال تلك الموارد.

5-ضيق السوق المحلي وعدم قدرته على استغلال تلك الثروات مع صعوبة تصديرها إلى الخارج.

6-سوء إدارة الوحدات الإنتاجية التي تتولى استغلال الموارد الطبيعية بوجه عام.

***خامسا* : نقص رؤوس الأموال الموجهة للاستثمار:**

وتعتبر من أهم المشكلات التي تعيشها المجتمعات النامية، والتي لم تسمح بتحقيق تنمية واقعية ومستمرة، ومن بين عواملها نجد:

أ –نقص الادخار سواء الادخار الفردي أو القومي، وقد أدى هذا إلى نقص في رؤوس الأموال الموجهة للاستثمارات، فبينما تصل نسبة الادخار إلى الدخل الكلي في البلدان المتقدمة إلى15 **%** ، و20 **%** إنها لا تتعدى نسبة 5 **%** في البلدان النامية .إضافة إلى ذلك فإن نقص الادخار ينتج عنه انخفاض في القوة الإنتاجية في المجتمع، وانخفاض مستوى الدخول، وبالتالي ضعف القوة الشرائية.

ب –نقص المؤسسات الادخارية و المالية النقدية، حيث تعاني المجتمعات النامية من عجز كبير في المؤسسات النقدية المالية كالبنوك الادخارية و صناديق التوفير، و البنوك ...الخ.

ج –الاكتناز حيث تمثل نسبة الاكتناز إلى حوالي % 10 من الدخل القومي في بعض البلدان النامية، و هي نسبة عالية و لها آثارها السلبية على التنمية.

د –هروب رؤوس الأموال نحو الخارج، إذ تعيش الدول النامية هجرة كبيرة في رؤوس الأموال نحو الخارج، حيث يفضل أصحاب رؤوس الأموال بالمجتمعات النامية توظيفها بالبلدان المتقدمة وهذا لاعتبارات عديدة.

هـ –الاستثمار غير المنتج حيث نجد معظم أصحاب رؤوس الأموال بالبلدان النامية يوظفون أموالهم في مجالات غير منتجة، لا تحقق زيادة في الإنتاج، وبالتالي لا تساعد في خلق مصادر استثمارات جديدة.

و –محاكاة نمط الإنفاق الاستهلاكي ويقصد به اقتناء المواد و المنتجات الكمالية التي تضعف الادخار.

ز –تضخم النفقات الإدارية في الدول حيث نجد الدول النامية تنفق أموالا ضخمة من مجموع إجراءات ميزانية الدولة في نفقات غير رشيدة.

ح –انخفاض متوسط الدخل الفردي والقوة الشرائية وفي هذا الصدد يرى" الدكتور محمد شفيق "في كتابه الموسوم" التنمية الاجتماعية "أن نسبة متوسط الدخل الفردي في الدول النامية إلى الدول المتقدمة يمثل ال:15/1 تقريبا ، وهذا لا ينطبق على الدول البترولية

الذي تزداد في بعضها نسبة متوسط الدخل الفردي فيها ثلاثة أو أربعة أضعاف في بعض الدول المتقدمة.

لكن لا يعني هذا أن الدول البترولية أكثر تقدما من الدول الصناعية، إنما يرجع ذلك إلى اثر الزيادة المفاجئة الكبيرة في أسعار البترول والتي حصلت ابتداء من عام **1974** وليس لتحقيقها تنمية اقتصادية حقيقية [1].

ويعود سبب الانخفاض في متوسط الدخل إلى نقص في مستوى الادخار، وبالتالي انخفاض حجم رؤوس الأموال الموجهة نحو الاستثمار. هذا إذا علمنا أن نصيب البلدان النامية من الإنتاج العالمي يمثل**% 20** ، ونصيبها من الإنتاج الصناعي لا يتجاوز5 **%**، ونصيبها من الدخل القومي للتجارة الخارجية يقدر ب25% ، بينما نجد **75 %** بيد الدول الصناعية.[2]

ويمثل هذا التوزيع غير العادل في الدخل الكلي العالمي صعوبات جوهرية ومهمة في انتقال اقتصاديات دول العالم النامي من مرحلة الانكماش والضعف إلى مرحلة الحركة و التطور والنمو.

الفرع الثالث: المعوقات الادارية للتنمية[3] :

إن عملية التنمية تتسم أساساً بالاتساع الهائل كما ونوعاً في دور الجهاز الإداري في البلاد النامية والحجم الكبير من المعوقات والمشكلات. وأهم هذه المعوقات الإدارية في الدول النامية يمكن تقسيمها إلى:

1- معوقات تاريخية: ترجع أساسًا إلى التغيير السريع في وظائف الجهاز الإداري، فقد كانت هذه الوظائف تتركز في ميادين تقليدية في الإدارة العامة المألوفة مثل حفظ النظام والأمن وإدارة المرافق التقليدية في الدولة، ولكنها في فترة زمنية قصيرة تحولت إلى وظائف اقتصادية تربوية – ثقافية – اجتماعية – ويعني ذلك أن الخبرات التقليدية تعد غير صالحة للجهاز الإداري في البلاد النامية ولا تفيد كثيراً في تحقيق أهداف التنمية. وقد لاحظ أحد خبراء الإدارة العامة الأمريكية في تقرير له أن جهاز الخدمة المدنية في الهند

---

(1) – محمد شفيق :مرجع سابق، ص:72 .

(2) – المرجع السابق، ص:72 .

(3) -https://hrdiscussion.com/hr16908.html vu le 30/04/2017 à 06h59 .

واحد من أحسن عشرة أجهزة خدمة مدنية في العالم، ثم يضيف تناقضاً صارخاً وهو أن هذا الجهاز لا يلائم ظروف التنمية في الهند.

2- معوقات تنظيمية: وتعود هذه المعوقات إلى وجود نقص واضح في تنظيمات إدارة التنمية وعدم إتباع الأسلوب العلمي في مجالات كثيرة أهمها (توصيف الوظائف ووضع النظم واللوائح والإجراءات الإدارية الملائمة للعمل الجديد المطلوب من الجهاز الإداري وعدم التناسق بين السياسة والإدارة).

فالتنظيم الإداري لا يتمكن من ملاحقة القرارات السياسية في أحيان كثيرة مما يصعب معه خلق التنظيم الملائم لمواجهة تنفيذ تلك القرارات، وكثير من القرارات السياسية لا يتم التنسيق بينها وبين التنظيم الإداري أو القرارات. وهناك معوقات تنظيمية أخرى تعود إلى تعدد النظم الإدارية اللازمة لإدارة التنمية. فالإدارة الحكومية التقليدية والقطاع العام والإدارة المحلية كل منها يحتاج إلى نظم إدارية مختلفة، مما يخلق صعوبة خلق التنظيم الإداري المتناسق.

الفرع الرابع: المعوقات السياسية للتنمية:

من أهم المعوقات في المجال السياسي يمكن ذكر ما يلي:

أولا : التبعية السياسية إذ نجد الدول المتقدمة تمارس ضغوطا واضحة على الدول النامية حتى تصبح موالية لها، وقد يؤدي هذا الضغط في بعض الأحيان إلى حدوث ثورات واضطرابات داخل هذه البلدان النامية. وما المساعدات (الاقتصادية، العسكرية والتكنولوجية) التي تتشدق بها الدول الصناعية للدول النامية إلا عامل من العوامل التي تبقى على تبعية هذه الدول لها ولنظامها الاقتصادي والسياسي.

أضف إلى ذلك فإن الكثير من الاتفاقيات الاقتصادية تكون مشروطة بمقابل معين كالحصول على قواعد عسكرية أو تسهيلات على أراضيها أو الحصول على تأييد لمواقف سياسية معينة...الخ.

ثانيا : أن الوضع الاستعماري الذي عايشته معظم البلدان النامية بقيت آثاره السلبية إلى حد الآن، مما يصبح متغيرا جوهريا في بناء أي خطة تنموية يجب اتخاذها.

ثالثا : أن المجتمعات النامية تشتهر بعدم الاستقرار السياسي، وهذا من حيث انتشار الحروب الأهلية والاضطرابات العرقية التي تعد عاملا يؤثر سلبا في تنمية المجتمع.

رابعا : أن جل المجتمعات النامية تفتقر إلى حد كبير لنظام ديمقراطي يسمح بمشاركة سياسية مهمة تفتح المجال أمام كل أفراد المجتمع من اجل التداول على الحكم.

خامسا : عموما نجد القوة الاقتصادية والسياسية بالمجتمعات النامية متمركزة في طبقة اجتماعية واحدة هذا إن لم نقل في يد أسرة أو جماعة واحدة حاكمة وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى احتكار السلطة وبالتالي اللاعدالة في توزيعها.

سادسا : ضعف الوعي السياسي لدى الفرد بالمجتمعات النامية ويظهر هذا جليا في ضعف المشاركة السياسية وتدني الثقافة السياسية بالمجتمع.

سابعا : تأثير العلاقات غير الرسمية (من عادات وتقاليد وأعراف والروابط التقليدية القبلية) على النظم السياسية، ومنه على عملية اتخاذ القرارات السياسية اللازمة لأي عملية تنموية بالمجتمع[1] .

[1] – أحمد مجدي حجازي و شادية قناوي : التنمية ومشكلات التخلف في المجتمع المصري، القاهرة ، دار الكتاب للنشر والتوزيع،1987 ،ص–ص :197،198.

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال هذا الفصل إتضح لنا أن أي إستراتيجية لمكافحة الفساد لا تأخذ بعين الاعتبار الأسباب التي أدت إلى نمو وتفشي هذه الظاهرة و الآليات التي تساعد على إعادة إنتاجه، لن تكون إستراتيجية ناجحة ، و لتمكين مبادئ و معايير الحوكمة الجيدة فإن إقامة الحوكمة تنطلق من محاربة الفساد أولا، ثم ترسيخ الديمقراطية و العدالة و المشاركة المجتمعية لتحقيق التنمية المستدامة .

الخاتمة

من خلال الدراسة إتضح أن الحوكمة دعامة أساسية للتنمية المستدامة التي تعتبر مفهوما تطور بتطور البلدان وليست نموذجا واحدا ، ويتحقق هذا بتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة و محاربة كل أشكال الفساد ، و حتى يتسنى للدول التغلب على مشاكلها التنموية عليها وضع مخططات تتلائم و مجتمعاتها المدنية و نوعية نظام الحكم ، و لا بد من تأطير المجهودات للقيام بذلك، و أهم نقطة تعرضنا لها هي العامل البشري .

ومن خلال هذه الدراسة يمكن تقديم الملاحظات التالية

*وجدنا أن الحوكمة تبنى على مجموعة من المبادئ الأساسية هي المساءلة و الشفافية و النزاهة و المشاركة و سلطة القانون و الرؤية الإستراتيجية أي عكس البيروقراطية و الفساد الإداري المنتشر في الدول المتقدمة و النامية بدرجة أكبر ، و للحيلولة دون ذلك لابد من العمل على تطبيق مبادئ الحوكمة .

*أن هيئة الأمم المتحدة بترسانتها القانونية مكنت من محاربة أشكال التخلف و السعي إلى تقديم المساعدات و الدعم في مجال التنمية المستدامة بتطبيق مبادئ التنمية حيث يتطلب جدول تنمية مستدامة ناجع شراكات بين الحكومات و القطاع الخاص و المجتمع المدني. و هذه الشراكات الشاملة تُبنى على قواعد و قيم و رؤية مشتركة .

*يعتبر الحكم الصالح الأداة الفعالة لدى أغلب الدول لمجابهة آلة الفساد التي تنخر في مفاصل الدول و هياكلها بمشاركة المجتمع المدني و تطبيق سياسات تنموية فعالة في إطار المحافظة على القيم الإنسانية و المواثيق الدولية من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة الجيدة .

و لعل ابرز النتائج التي قمنا باستخلاصها من خلال الدراسة هي :

- بالرغم من إتباع المخططات التنموية و الهيكلة الجيدة لمؤسسات الحكم إلا أن الفساد مازال يدب في الدول المختلفة بحسب تقارير الهيئات الدولية .
- الحوكمة هي الأداة القوية بيد السلطات المختلفة و المؤسسة النظامية قصد تجسيد رؤية واضحة لأفاق التنمية المستدامة .

- يمكن أن تكون المجهودات الدولية مجرد حبر على ورق في رأي المختصين لكن أن تمشي بخطوات ثابتة و متماسكة خير من البقاء مطولا في نفس النسق .
- إعادة الثقة بين المواطن و الحكومة مرجعية لا يستغنى عنها في إقــامة حوكمة رشيدة .
- الدول التي تعنى بعملية التنمية المستدامة أصبحت أكثر قوة و رفاهية إجتماعية من نظيراتها.

و على ضوء هذه النتائج و حتى تنجح عملية التنمية بمراحلها وخطواتها لابد من :

- إجراء دورات تدريبية ضمن فعاليات الحوكمة و الحكم الراشد للمواطنين بتنسيق حكومي في الدول المعنية بالتنمية .

- تأسيس معاهد مختصة في الحوكمة على غرار المعهد الكندي للحوكمة .

- إعتماد مبادئ الحوكمة في الدساتير .

- وضع مخططات تنموية تعمل على رسكلة البرامج المتعددة للدول وتقييم الأداء الفعال للأجهزة الحكومية .

- تكثيف المجهودات وخلق فكر تنموي حر أساسه (المجتمع المدني).

- تعيين خبراء في أغلب القطاعات الحساسة و توجيه الرؤية المستقبلية لفك الخناق عن المجتمعات النامية .

- دعم اللجان المختصة بالمساءلة و الشفافية و الرقابة و تقنين عملها و منحها حصانة ضد التعسفات الإدارية.

يبقى مجال الدراسة مفتوحا بغية إسقاط الحوكمة و دورها في التنمية المستدامة في دول العالم النامي بشكل خاص:

- دراسة حالة لاحدى دول العالم الثالث.
- تطبيقات الحوكمة في البلدان المتقدمة.

- تطوير المنظومة التنموية في بلدان العالم النامي .
- برامج التنمية في هيئة الأمم المتحدة .
- أفاق المستقبل التنموي وتمكين مبادئ الحوكمة .

الملاحق

الملحق الأول :- مؤشر الفساد مبينة على (خريطة العالم + جدول) سنة 2016.

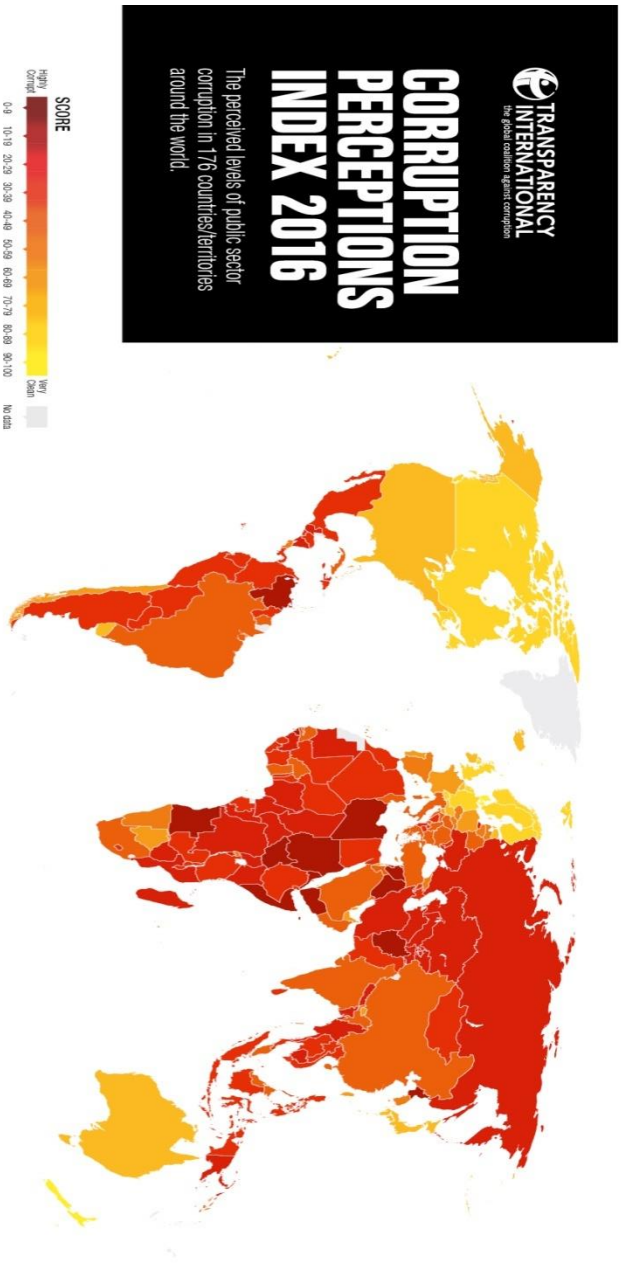

RANK	COUNTRY/TERRITORY	SCORE
1	Denmark	90
1	New Zealand	90
3	Finland	89
4	Sweden	88
5	Switzerland	86
6	Norway	85
7	Singapore	84
8	Netherlands	83
9	Canada	82
10	Germany	81
10	Luxembourg	81
10	United Kingdom	81
13	Australia	79
14	Iceland	78
15	Belgium	77
15	Hong Kong	77
17	Austria	75
18	United States	74
19	Ireland	73
20	Japan	72
21	Uruguay	71
22	Estonia	70
23	France	69
24	Bahamas	66
24	Chile	66
24	United Arab Emirates	66
27	Bhutan	65
28	Israel	64
29	Poland	62
29	Portugal	62
31	Barbados	61
31	Qatar	61
31	Slovenia	61
31	Taiwan	61
35	Botswana	60
35	Saint Lucia	60
35	Saint Vincent and The Grenadines	60
38	Cape Verde	59
38	Dominica	59
38	Lithuania	59
41	Brunei	58
41	Costa Rica	58
41	Spain	58
44	Georgia	57
44	Latvia	57
46	Grenada	56
47	Cyprus	55
47	Czech Republic	55
47	Malta	55
50	Mauritius	54
50	Rwanda	54
52	Korea (South)	53
53	Namibia	52
54	Slovakia	51
55	Croatia	49
55	Malaysia	49
57	Hungary	48
57	Jordan	48
57	Romania	48
60	Cuba	47
60	Italy	47
62	Sao Tome and Principe	46
62	Saudi Arabia	46
64	Montenegro	45
64	Oman	45
64	Senegal	45
64	South Africa	45
64	Suriname	45
69	Greece	44
70	Bahrain	43
70	Ghana	43
72	Burkina Faso	42
72	Serbia	42
72	Solomon Islands	42
75	Bulgaria	41
75	Kuwait	41
75	Tunisia	41
78	Turkey	41
79	Belarus	40
79	Brazil	40
79	China	40
83	India	40
83	Albania	39
83	Bosnia and Herzegovina	39
83	Jamaica	39
83	Lesotho	39
83	Mongolia	38
87	Panama	38
87	Zambia	38
90	Colombia	37
90	Indonesia	37
90	Liberia	37
90	Morocco	37
90	The FYR of Macedonia	37
95	Algeria	36
95	Argentina	36
95	Benin	36
95	El Salvador	36
95	Kosovo	36
95	Maldives	36
95	Sri Lanka	36
101	Gabon	35
101	Niger	35
101	Peru	35
101	Philippines	35
101	Thailand	35
101	Timor-Leste	35
101	Trinidad and Tobago	35
108	Algeria	34
108	Cote d'Ivoire	34
108	Egypt	34
108	Ethiopia	34
108	Guyana	34
113	Armenia	33
113	Bolivia	33
113	Vietnam	33
116	Mali	32
116	Pakistan	32
116	Tanzania	32
116	Togo	32
120	Dominican Republic	31
120	Ecuador	31
120	Malawi	31
123	Azerbaijan	30
123	Djibouti	30
123	Honduras	30
123	Laos	30
123	Mexico	30
123	Moldova	30
123	Paraguay	30
123	Sierra Leone	30
131	Iran	29
131	Kazakhstan	29
131	Nepal	29
131	Russia	29
131	Ukraine	29
136	Guatemala	28
136	Kyrgyzstan	28
136	Lebanon	28
136	Myanmar	28
136	Nigeria	28
136	Papua New Guinea	28
142	Guinea	27
142	Mauritania	27
142	Mozambique	27
146	Bangladesh	26
146	Cameroon	26
146	Gambia	26
146	Kenya	26
146	Madagascar	26
146	Nicaragua	26
151	Tajikistan	25
151	Uganda	25
153	Comoros	24
154	Turkmenistan	22
154	Zimbabwe	22
156	Cambodia	21
156	Democratic Republic of Congo	21
156	Uzbekistan	21
159	Burundi	20
159	Central African Republic	20
159	Chad	20
159	Haiti	20
159	Republic of Congo	20
164	Angola	18
164	Eritrea	18
166	Iraq	17
166	Venezuela	17
168	Guinea-Bissau	16
169	Afghanistan	15
170	Libya	14
170	Sudan	14
170	Yemen	14
173	Syria	13
174	Korea (North)	12
175	South Sudan	11
176	Somalia	10

This work from Transparency International, 2017 is licensed under CC BY-ND 4.0

#cpi2016

www.transparency.org/cpi

الملحق الثاني :- وجهة نظر الشباب في المنطقة العربية :أهم التحديات.

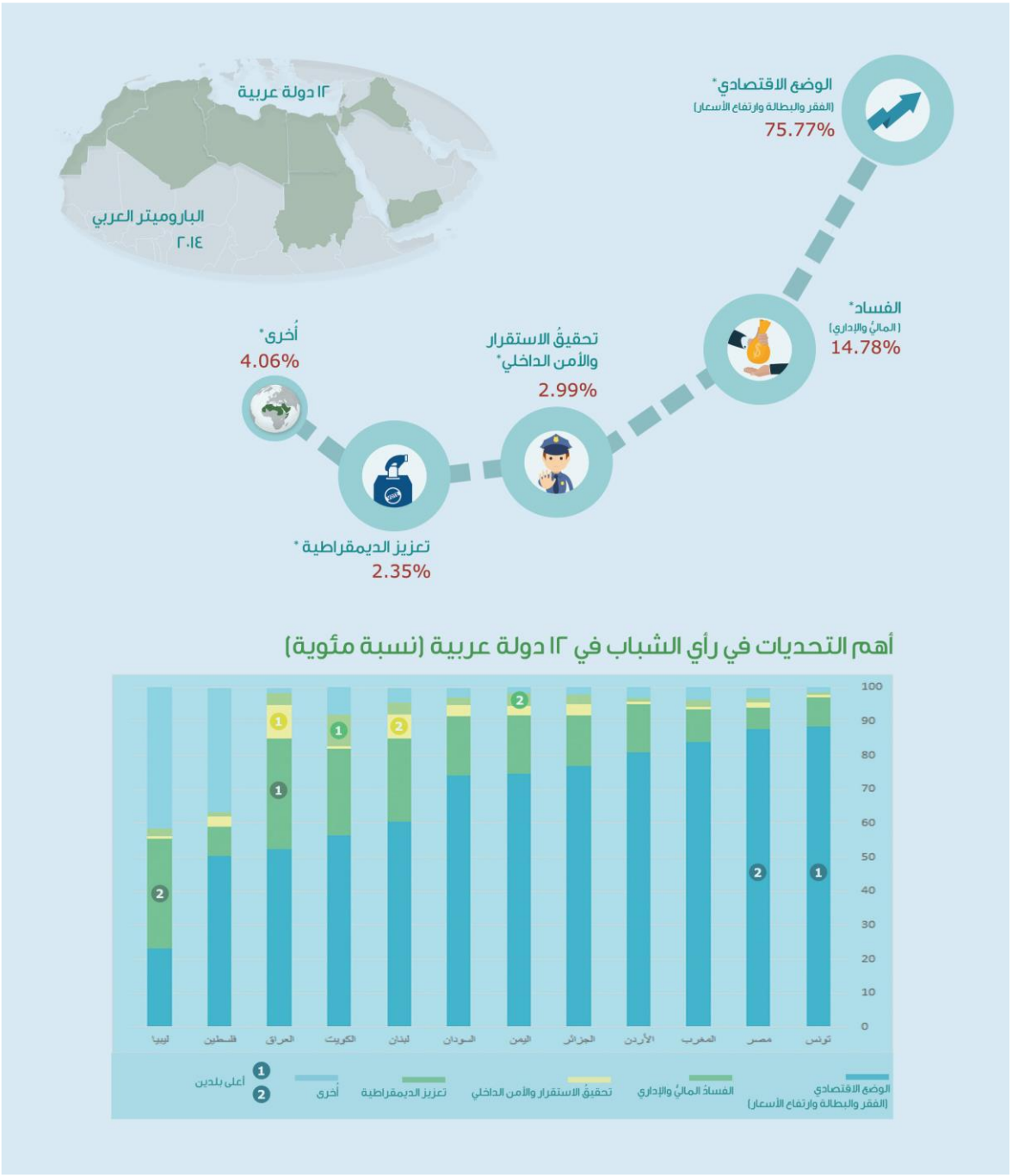

الملحق الثالث :- بطالة الشباب في المنطقة العربية :إحدى اكبر التحديات .

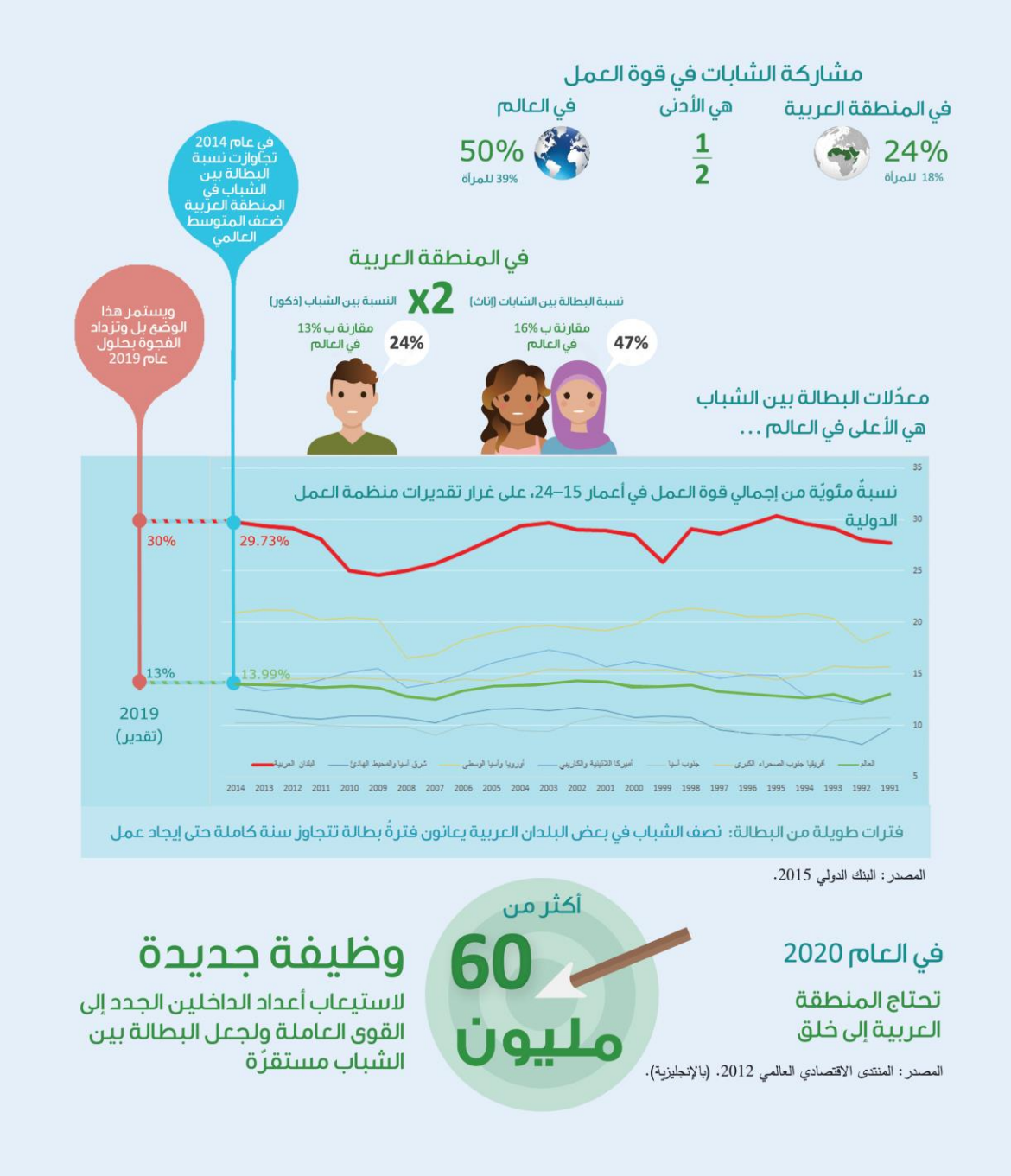

الملحق الرابع : قرار اتخذته الجمعية العامة في 25 أيلول/سبتمبر 2015

1/70 – تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030

إن الجمعية العامة

تعتمد الوثيقة الختامية التالية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام 2015:

تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030

الديباجة

تمثل هذه الخطة برنامج عمل لأجل الناس وكوكب الأرض ولأجل الازدهار. وهي تهدف أيضا إلى تعزيز السلام العالمي في جو من الحرية أفسح. ونحن ندرك أن القضاء على الفقر بجميع صوره و أبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجه العالم، و هو شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة.

وستعمل جميع البلدان والجهات صاحبة المصلحة على تنفيذ هذه الخطة في إطار من الشراكة التعاونية. و لقد عقدنا العزم على تحرير الجنس البشري من طغيان الفقر والعوز و على تضميد جراح كوكبنا وحفظه. و نحن مصممون على اتخاذ الخطوات الجريئة المفضية إلى التحول التي تلزم بصورة ملحة للانتقال بالعالم نحو مسار قوامه الاستدامة والقدرة على الصمود. و نتعهد، ونحن مقبلون على هذه الرحلة الجماعية، بألا يخلف الركب أحدا وراءه.

وتبرهن أهداف التنمية المستدامة، البالغ عددها 17 هدفا، وغاياتها، البالغ عددها 169 غاية، التي سنعلن عنها اليوم على اتساع نطاق هذه الخطة العالمية ومدى طموحها. فالمنشود من هذه الأهداف والغايات هو مواصلة مسيرة الأهداف الإنمائية للألفية وإنجاز ما لم يتحقق في إطارها. كذلك يقصد بها إعمال حقوق الإنسان الواجبة للجميع وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات كافة. وهي أهداف وغايات متكاملة غير قابلة للتجزئة تحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي. وستحفز تلك الأهداف والغايات العمل الذي سيجري على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة في مجالات ذات أهمية جوهرية للبشرية ولكوكب الأرض.

الناس

نحن مصممون على إنهاء الفقر والجوع، بجميع صورهما وأبعادهما، وكفالة أن يمكن لجميع البشر تفعيل طاقاتهم الكامنة في إطار من الكرامة والمساواة وفي ظل مناخ صحي.

الكوكب

نحن مصممون على حماية كوكب الأرض من التدهور، بطرق منها توخي الاستدامة في الاستهلاك والإنتاج، وادارة موارد الكوكب الطبيعية بصورة مستدامة، وأتخاذ إجراءات عاجلة بشأن تغير المناخ، حتى يمكن له دعم احتياجات الأجيال الحالية والمقبلة.

الازدهار

نحن مصممون على كفالة أن يتمتع جميع الناس بحياة يظلها الرخاء تلبي طموحاتهم، وأن يتحقق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي في انسجام مع الطبيعة.

السلام

نحن مصممون على أن نشجع على قيام مجتمعات يسودها السلام والعدل ويجد فيها الجميع متسعا لهم، مجتمعات تخلو من الخوف ومن العنف. فلا سبيل إلى تحقيق التنمية المستدامة دون سلام، ولا إلى إرساء السلام دون تنمية مستدامة.

الشراكة

نحن مصممون على حشد الوسائل اللازمة لتنفيذ هذه الخطة من خلال تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، على أساس روح من التضامن العالمي المعزز، مع التركيز بوجه خاص على احتياجات الفئات الأشد فقرا والأكثر ضعفا، وبمشاركة من جميع البلدان وجميع أصحاب المصلحة وجميع الشعوب.

ولأوجه الترابط بين أهداف التنمية المستدامة وطابعها المتكامل أهمية حاسمة في ضمان تحقيق الغرض من هذه الخطة الجديدة. وإذا حققنا ما نطمح إليه من هذه الخطة بكامل جوانبها، ستتحسن بشدة حياة الجميع وسيتحول عالمنا إلى الأفضل.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية :

الكتب :

1. محمد حديد ترجمة : (بيتر آيغن) أفكار تمهيدية، في كتابه (شبكات الفساد والإفساد العالمي) ، قدمس للنشر و التوزيع ,دمشق 2005 .
2. أ.د.الكايد زهير، الحكمانية قضايا وتطبيقات،المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ،2003 .
3. أحمد مجدي حجازي و شادية قناوي : التنمية ومشكلات التخلف في المجتمع المصري، القاهرة ، دار الكتاب للنشر والتوزيع،1987 .
4. تاج عطا الله، المرأة العاملة في تشريع العمل الجزائري بين المساواة والحماية القانونية دراسة مقارنة ، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون ، سنة 2006 .
5. حماد طارق عبد العال، حوكمة الشركات، الدار الجامعية، القاهرة،2005 .
6. د.عبد الوهاب بن خليف، المدخل إلى علم السياسة ، دار قرطبة للنشر والتوزيع، المحمدية (الجزائر)،2010 .
7. دوجلاس موسشين، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،مصر،2000 .
8. رحال عمر وآخرون، مدخل إلى مفهوم الحكم الصالح في فلسطين :الحكم المحلي نموذجًا،مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان 2004 .
9. عامر محمود طراف، أخطار البيئة والنظام الدولي، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان،1998 .
10. عبد الباسط محمد حسن : التنمية الاجتماعية ، ط4 ، القاهرة، مكتبة وهبة،1982 .
11. علاء محمد الخواجة، العولمة والتنمية المستدامة، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان،2006.
12. علي لطفي ، التنمية الاقتصادية، دراسة تحليلية، القاهرة، مكتبة عين شمس،1980 .
13. ماجدة احمد أبو زنط وعثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
14. محمد جبريل، الولاء المدني مقابل الولاء العضوي دراسة لحالة الحكم في فلسطين، المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، رام الله ، 2005 .

15. محمد شفيق : التنمية الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية و مشكلات المجتمع، مصر ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ،1999 .
16. محمد محمود الجوهري، علم اجتماع التنمية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2015.
17. الهادي المشعال، التخطيط وتحسين أداء المؤسسات الإنتاجية والخدمية، ط1 ، لبنان، دار الكتب العلمية،2010 .
18. هوشيار معروف، التخطيط الاستراتيجي، ط1 ، عمان، دار وائل للنشر، 2009 .

المجلات :

1. أسار فخري عبد اللطيف، أثر الأخلاقيات الوظيفية في تقليل فرص الفساد الإداري في الوظائف الحكومية، مجلة علوم إنسانية السنة الرابعة : العدد27 ،29 يوليو2006 .
2. اوسرير منور و بن الحاج جيلالي مغروة فتيحة، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، العدد التاسع ،2009.
3. حدة فروحات، استراتجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من اجل تحقيقي التنمية المستدامة، مجلة الباحث، العدد 7،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ، 2010/2009.
4. حمداني محمد، كربالي بغداد :استراتيجيات و السياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية و التكنولوجيا بالجزائر،مجلة علوم إنسانية ، العدد 45 ، كلية العلوم الاقتصادية ، وهران، 2010 .
5. د.بومدين طاشمة ، " الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر "، مجلة التواصل ، عدد 26 ، جامعة باجي مختار –عنابة –،جوان 2010.
6. د.غازي ربابعة ، دور المرأة في المشاركة السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة ، مجلة الفكر العدد الخامس ،2010.
7. السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الحكم المحلي، دليل التخطيط الفيزيائي، الإدارة العامة للتنظيم والتخطيط العمراني،2010.
8. الشهابي أنعام وداغر منقذ، العوامل المؤثرة في الفساد الإداري، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، العدد3 ، ديسمبر 2000 .
9. عبد الوهاب راوح، الحكم الرشيد والتنمية في الجمهورية اليمنية السياق المحلي والعالمي لمراجعة وظيفة الدولة ودورها في الجمهورية اليمنية، صحيفة 26 سبتمبر، العدد 1388 بتاريخ 05 أوت2008 .

10. كربالي بغداد وحمادي محمد، إستراتجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد45، شتاء 2010.
11. مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مركز البحوث والمعلومات، السنة 11 ، مصر،2003 .
12. مجلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ،العدد 114، يونيو /حزيران 2012.
13. المرسي السيد حجازي، التكاليف الإجتماعية للفساد، المستقبل العربي السنة 23 ، العدد266 ، أفريل2001 .
14. مقدم عبيدات و بلخضر عبد القادر، الطاقة وتلوث البيئة والمشاكل البيئية العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة سطيف، العدد 07، 2007.
15. نبيل إسماعيل أبو شريحة، التوعية البيئية والتنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر،النسخة النهائية –آب 2010 .

<u>الأطروحات و الرسائل :</u>

1. إبراهيم الهموز، اتجاهات التخطيط التنموي لمدينة نابلس في ضوء الاستراتيجية المقترحة لتنمية وتطوير المدينة، رسالة غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس،2008 .
2. رابح حميدة، إستراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة –دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الصينية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2011
3. سالمي رشيد، اثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع : التسيير، جامعة الجزائر ، 2006 .
4. عبد المنعم أحمد شكري السعيد، التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق، أطروحة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، مصر،1999 .
5. غانم لحسن ، الحماية الدستورية للحقوق السياسية للمرأة في الجزائر ، مذكرة ماجستر جامعة الجزائر 2013/2012.

6. مكامشة مريم. وضعية المرأة في قانون العمل الجزائري. مذكرة ماجستير، كلية الحقوق بن عكنون 2010-2011.
7. موفق الضمور، واقع التخطيط الإستراتيجي للموارد البشرية في القطاع العام في الأردن، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية، للعلوم المالية المصرفية، الأردن،2008 .

الملتقيات :

1. احمد مخلوف، الأزمة المالية العالمية و إستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح و الشفافية و حوكمة الشركات من منظور إسلامي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام20 /21 أكتوبر 2009 .
2. آن كريستين سيدنز، التعاون التنموي وصلاح الحكم وضبط الجودة، الندوة الدولية، أوسلو، 7يونيو 2001 .
3. بلمقدم مصطفى و حليمي وهيبة، الفساد الإداري و الحكم الرشيد كإستراتجية لمكافحته، مداخلة الملتقى الوطني حول:الإصلاح الإداري و التنمية الاقتصادية، يومي 3 و4 ديسمبر 2006 ، المركز الجامعي-خميس مليانة-عين الدفلة.
4. بوزيد سايح، معضلة الفساد الإداري وتدابير مواجهتها من خلال معايير الحكم الراشد، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الرابع بعنوان :تحديات الجماعات المحلية وتطوير أساليب تمويلها، جامعة د.يحي فارس بالمدية،يومي 11/10 مارس 2010.
5. حرفوش سهام وآخرون، الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، 07-08 أفريل 2008 ، جامعة سطيف .
6. ذهبية لطرش، متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ضل قواعد العولمة، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، 07-08 أفريل 2008 ، جامعة سطيف .
7. عبد الكريم قندوز، بومدين نورين، الشفافية و المساءلة كمدخلين للحكم الراشد للحد من ظاهرة الفساد، مداخلة مقدمة في فعاليات الملتقى الوطني الثالث حول : سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الإقتصادية الوطنية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، يومي04 /05 ديسمبر 2007 .

8. عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، 07-08 أفريل 2008 ، جامعة سطيف .
9. غادة علي موسى، مخاطر غياب الأمن الإنساني على البيئة والتنمية المستدامة، بحث مقدم المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان التنمية البشرية وأثارها على التنمية المستدامة، مصر ، ماي 2007 .
10. منتدى الرياض الاقتصادي الثاني نحو تنمية إقتصادية مستدامة ، تطوير وسائل الشفافية و المساءلة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية ، 2-4 ذي القعدة 1426هـ الموافق 4-6 ديسمبر 2005 .
11. يوسف خليفة اليوسف، دراسة حالة الفساد في الإمارت العربية المتحدة، ندوة" الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت20 -23 سبتمبر 2004.

التقـــارير :

1. إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا :تعزيز التضمينية والمساءلة، البنك الدولي،2004 .

2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لسنة 1995 .
3. تقرير الأمم المتحدة، الحكم السليم :تحسين الإدارة الكلية في منطقة أسكوا، نيويورك : الامم المتحدة, 2003 .
4. تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ، جوهانسبورغ ، جنوب إفريقيا ، 26 أب – 4 أيلول 2002، الأمم المتحدة ،نيويورك ،2002 .

5. د. فرجاني نادر ، ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الاول (ديسمبر)،2004.
6. د. فرجاني نادر، تقرير التنمية الانسانية العربية 2002 ، برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، المكتب الاقليمي للدول العربية ، نيويورك ،2002 .
7. كريم حسن ، ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الاول (ديسمبر)، 2004 .

المراجع باللغة الأجنبية (انجليزية +فرنسية) :

1. Bennett, Using empowerment and social inclusion for pro-poor growth: a theory of socialchang, Word Bank, Waskington, 2002.
2. Catherine Aubertin et Franck Dominique Vivien, Le Développement Durable Enjeux Politiques Economique et Sociaux , La Documentation Française, IRD Edition, Paris, France, 2005.
3. Dahl, R.A. (1971) polyarchy: participation and opposition. New Haven. CT: Yal university press.
4. D'humiers Patrick, Le Développement durable- Le Management De Lentreprise responsable , Editions D'organisation , France, 2005.
5. Farid Baadache, Le Développement Durable Pour Simplement, Edition Eyrolle, Paris, 2008, http://eco.univ-setif.dz/uploads/5_4.pdf
6. Frank Dominique Vivien, Jalons Pour Une Histoire De La notion De Développement Durable , Revue: Mondes en Développement, Vol 31, 2003.
7. Gill Mel , Governance Do's & Don'ts, 2001.
8. GUYONNARD Françoise Marie, WILLARD Frédirique le Management environnemental au développement durable des enterprises , ADEME, France, 2005
9. Haid, (phillip & others), Re-focusing the lens: Assessing the challenge of youth involvement in public policy, the institute on governance,1999.
10. Hameoum Khaled, Développement Durable et PME- Introduction Du Concept de: Production Plu Propre, La Conférence De L'industrie et L'environnemen , Annaba, 2007.
11. Institute on governance , Understanding governance in strong aboriginal commuinies , 1999.
12. J.Ernult et A.Ashta, Développement Durable, Responsabilité Sociétale De L'entreprise, Théorie Des Parties Prenantes: Evolution et Perspectives , Cahiers Du CEREN 21, Groupe ESC Dijon Bourgogne, France, 2007.
13. Kaufman, Danial (&others), Assessing governance: Diagnostic tools and applied methods for capacity building and action learning, 2002.
14. Kaufman, Daniel, Measuring Governance Using Cross – Country Perceptional Data, The World Bank , 2005.
15. Oxford University Press, Report of the Commission Global Governance 1995.
16. Plumptre,Tim &(others), Governance and Good Governance: International & Aboriginal Perspectives, 1999.
17. Robinson, Fred (others), The governance of public and non- profit organization, 2002.

18. Schumpeter.J.(1942) capitalism , socialism and Democracy: London: Harper perennial , P 250.

19. Sen. A (1999a) "Democracy as a universal value". Journal of democracy 10(3): 3-17

20. Stiglitz.J.(2003)"Towards a New paradigm of Development", In J.H Dunning(ed) making globalization good.oxford: oxford university press
21. The World Bank "Millennium Development Goals: Confronting the Challenges of Gender Equality and Fraile States" Global" Global Monitoring Report, The World Bank, Washington, 2007.
22. UNDP , Governance for Sustainable Human Development , 1997 .
23. UNDP , Reconceptualising Governance, Discussion Paper (2) 1997 .

مواقع الانترنت :

1. فريد باسيل الشاني الحوار المتمدن-العدد: 1351 - 2005 / 10 / 18 - 07:55 المحور : "المجتمع المدني" http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=48214 .
2. https://www.cipearabia.org/files/pdf/Corporate_Governance/OECD_Principles_of_Corporate_Governance_2004.pdf
3. https://translate.google.com/translate?hl=fr&sl=en&tl=ar&u=http%3A%2F%2Fwww.policygovernance.com%2Fmodel.htm
4. https://documents-ddsny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/419/77/IMG/NR041977.pdf? OpenElement.
5. https://fr.wikipedia.org/wiki/Rapport_Brundtland .
6. http://eco.univ-setif.dz/uploads/5_4.pdf .
7. http://www.un.org/climatechange/ar/towards-a-climate-agreement/.
8. http://unfccc.int/bodies/body/6409.php .
9. http://www.un.org/climatechange/ar/towards-a-climate-agreement/.
10. http://arabic.people.com.cn/31663/6847369.html .
11. د.هشام بشير ،مقال(http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/6/51/1540).
12. http://unfccc.int/resource/docs/2011/cop17/eng/09a01.pdf .
13. http://unfccc.int/files/kyoto_protocol/application/pdf/kp_doha_amendment_arabic.pdf .
14. http://www.un.org/ar/sustainablefuture/about.shtml .
15. http://enb.iisd.org/vol12/enb12619a.html .
16. http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/climat/paris-climat-2015-cop21/cop21-l-accord-de-paris-en-4-points-cles/ .
17. http://greenarea.me/en/193344/key-negotiated-outcomes-cop22-set-positive-tone-irreversible-climate-action/ .
18. https://www.un.org/ecosoc/ar/content/science-technology-and-innovation-sti-and-culture-sustainable-development-and-mdgs
19. http://almadapaper.net/ar/printnews.aspx?NewsID=257357 .

20.أ.رضوان بروسي، جدلية العلاقة بين الديمقراطية والتنمية:نحو مقاربة غير معيارية، جامعة د.مولاي الطاهر -سعيدة- الجزائر.
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_409_radwan%20brousi%2015-36.pdf
21.https://2001-2009.state.gov/g/drl/c10790.htm
22.http://www.ids.ac.uk/files/dmfile/Wp264.pdf
23.https://scholar.harvard.edu/files/levitsky/files/lipset_1959.pdf .
24.http://www.bu.edu/washington/files/2015/01/Schmitter-and-Lynn-What-Democracy-Is-and-Is-Not.pdf .
25.http://stanfordsiver.net/wp-content/themes/twentyten/pdf/DeepDemocracy-POVCD.pdf .
26.http://www.democraziapura.altervista.org/wp-content/uploads /2015/01/ 1992-Fukuyama.pdf
27.مقالة: /مصطفى-محمد-إبراهيم-النمور-الأسيوية-ه
http://iraqieconomists.net/ar/2015/06/08/
28.http://www.cipe-arabia.org/files/html/case23.htm
29.https://ar.wikipedia.org/wiki/تنمية_بشرية .
30.http://www.muhammad-pbuh.com/ar/?p=836.
31.http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/gender-equality/
32.إدريس ولد القابلة ، الحكامة (الإدارة الرشيدة) ، ورقة عمل .
http://www.nashiri.info/index.php/articles/politics-and-events/1872-الحكامة-الإدارة-الرشيدة)-v15-1872
33.http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/search.html?q=transparancy .
34.http://www.transparency.org/whoweare/history
35.http://www.transparency.org/whoweare/history .
36.https://hrdiscussion.com/hr16908.html.

ملخص الدراسة

خلاصة الموضوع :

تفرض الدول هيبتها من خلال أنظمة الحكم على أن تكون هذه الأنظمة ، داعمة للمسار التنموي و هو ما حاولنا إبرازه من خلال معالجة الإطار المفاهيمي لكل من التنمية المستدامة و الحوكمة التي أضحت من بين المسلمات البديهية في التسيير العقلاني ، و كفاءة الإدارة سواء على المستوى الوطني أو الدولي ، أيضا الحوكمة تلعب دورا هاما في الجهاز الرقابي ولاالمحاسبي لنظام الحكم ، بفرض نظام المساءلة و الشفافية و تفعيل الأمن الغذائي و دفع محاور التنمية نحو التقدم ، بخلق مناصب الشغل ولاتمكين المرأة من المشاركة في الحياة السياسية و تطوير مناهج التعليم ؛ مما يسمح للشعوب من تحقيق مستوى علمي و تكنولوجي و رفاه إجتماعي يتماشى و معطيات المستقبل في إطار دولي متكامل . أي أن الحوكمة تعتبر فعلا أساس للتنمية المستدامة بجميع مبادئها السبعة العشرة و التي صاغتها الأمم المتحدة لفرض إحترام الإنسان كعامل رئيس في عملية التنمية و مجابهة الفساد بشتى ميادينه .

Abstract :

Countries impose their prestige through governance systems on the basis that these systems are supportive of the development path. This is what we have tried to highlight by addressing the conceptual framework of sustainable development and governance which has become one of the obvious axioms of rational governance and management efficiency at the national level. international, also governance plays an important role in the regulatory and accounting device to the system of government, to impose the matter system, transparency and activating food security and drive development axes towards progress, creating jobs and empower women to participate in political life and the development of educational curricula; allowing peoples to achieve Scientific and technological level and social well-being in line and future data in an integrated international framework. Governance that is actually considered the basis for sustainable development in all of the seven principles of the ten and formulated by the United Nations to impose respect for human rights as a major factor in the development and confront corruption in various squares process.

الفهرس

المحتوى.....الصفحة
مقدمة.....1
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة 5
المبحث الأول : ماهية الحوكمة: 6
المطلب الأول : مفهوم الحوكمة: 7
الفرع الأول : ظهور الحوكمة: 7
الفرع الثاني : تعريف الحوكمة:.....8
الفرع الثالث:الحوكمة الجيدةGood Governance 10
المطلب الثاني : قياس الحوكمة الجيدة وخصائصها: 12
الفرع الأول : قياس الحوكمة الجيدة: 12
الفرع الثاني: خصائص الحوكمة الجيدة:.....13
المطلب الثالث :مكونات ومستويات الحوكمة.....16
الفرع الأول: مكونات الحوكمة 16
الفرع الثاني: مستويات الحوكمة: The Zone of governance 19
المطلب الرابع : مجالات ونماذج الحوكمة.....22
الفرع الاول: مجالات الحوكمة 22
الفرع الثاني : نماذج الحوكمة: Governance Models 23
المبحث الثاني : التنمية المستدامة 27
المطلب الأول :تطور مفهوم للتنمية الستدامة: 28
المطلب الثاني : مفهوم التنمية المستدامة: 36
الفرع الأول : تعريف التنمية المستدامة: 36
الفرع الثاني : متطلبات التنمية المستدامة 39
الفرع الثالث: أهداف التنمية المستدامة 39

المطلب الثالث :أبعاد و مبادئ التنمية المستدامة 40
الفرع الأول : أبعاد التنمية المستدامة 40
الفرع الثاني : مبادئ التنمية المستدامة 44
خـــلاصـــة الفـــصـــل الأول: 48
الفصل الثاني : تأثير الحوكمة على التنمية المستدامة 49
المبحث الأول : علاقة الحوكمة بالتنمية المستدامة. 50
المطلب الأول : الديمقراطية والتنمية.....51
الفرع الأول : تعريف الديمقراطية: 51
الفرع الثاني : العلاقة بين الديمقراطية والتنمية 54
الفرع الثالث : تقييم الارتباطات السببية الرئيسية 55
المطلب الثاني : أثر الحوكمة على التنمية البشرية 62
الفرع الأول : تفعيل التنمية البشرية 62
الفرع الثاني : المساواة بين الجنسية 63
المطلب الثالث : التخطيط والتنمية 67
الفرع الأول : تعريف التخطيط 67
الفرع الثاني : التخطيط التنموي الاستراتيجي.....68
الفرع الثالث : أسس التخطيط التنموي الاستراتيجي و مبادئه.....69
الفرع الرابع : مراحل وأساليب التخطيط التنموي الاستراتيجي.....69
المبحث الثاني : أساليب تمكين الحوكمة و دعم التنمية المستدامة 72
المطلب الأول : سياسة و استراتيجية تحقيق التنمية المستدامة.....73
الفرع الأول : سياسة تحقيق التنمية المستدامة.....73
الفرع الثاني: استراتيجيات التنمية المستدامة.....74
الفرع الثالث : تبني معايير الحوكمة لتحقيق التنمية المستدامة 76
المطلب الثاني : أساليب مكافحة الفساد و تحقيق الحوكمة 78

الفرع الأول : الفساد و علاقته بالشفافية و المساءلة.....78
الفرع الثاني : وسائل مكافحة الفساد و تحقيق الحوكمة.....86
المطلب الثالث : معوقات التنمية المستدامة.....89
الفرع الأول : المعوقات الاجتماعية للتنمية 89
الفرع الثاني :المعوقات الاقتصادية للتنمية 93
الفرع الثالث :المعوقات الادارية للتنمية 97
الفرع الرابع :المعوقات السياسية للتنمية 98
خلاصة الفصل الثاني.....100
الخاتمة 101
الملحق الأول :- مؤشر الفساد مبينة على (خريطة العالم + جدول)سنة 2016. 104
الملحق الثاني :- وجهة نظر الشباب في المنطقة العربية :أهم التحديات.....105
الملحق الثالث :- بطالة الشباب في المنطقة العربية :إحدى اكبر التحديات 106
الملحق الرابع :- قرار اتخذته الجمعية العامة في 25 أيلول/سبتمبر 2015.....107
المراجع.....109
خلاصة الموضوع.....117
الفهرس 118